



توصية بالسداد نيابة عن المساهمين بعد موافقة الجمعية العمومية

«وربة كابيتال» تقرّ الزكاة وتوسع أنشطتها

1 الرشود يقود التشكيل الجديد وتطلعات لتعزيز كفاءة التنفيذ

2 اتفاقية للمعدات والخدمات النفطية تدعم الحضور التشغيلي للشركة

كتب خالد فهاد

اعتمد مجلس إدارة شركة وربة كابيتال القابضة قيمة الزكاة الشرعية عن السنة المالية المنتهية في 31 يوليو 2026، بإجمالي 72.2 ألف دينار، وأوصى الجمعية العمومية العادية بالموافقة على إخراجها نيابة عن مساهمي الشركة، مع تفويض المجلس بسدادها إلى الجهات المختصة فور الحصول على موافقتها.

وقالت الشركة، في إفصاحها بشأن نتائج اجتماع مجلس الإدارة الذي عقد أمس الأربعاء 21 أكتوبر 2026، إن القيمة المعتمدة احتسبت على أساس 3 ملايين سهم، بواقع 0.02407 دينار للسهم الواحد، موضحة أن الأثر المالي يتمثل في خصم إجمالي الزكاة من الأرباح المرحلة فور موافقة الجمعية العمومية العادية.

ويأتي القرار ضمن سلسلة تطورات شهدتها الشركة خلال الفترة الماضية، شملت التحول إلى الربحية في نتائجها السنوية، والتوسع في أعمال المعدات والخدمات المرتبطة بالحفر، والحصول على موافقة لزيادة رأس المال، إلى جانب إعادة توزيع مناصب مجلس الإدارة، بما يضع أمامها مجموعة من الفرص لدعم أعمالها خلال المرحلة المقبلة.

وتنتقل الشركة، بموجب القرار الأخير، من مرحلة دراسة إخراج الزكاة إلى اعتماد قيمتها ورفع التوصية للمساهمين، مع تحديد إجراءات التنفيذ وأثرها المحاسبي، وهو ما يوفر وضوحاً بشأن المبلغ المقترح سداؤه ومصدر خصمه والتوقيت المرتبط بإقرار الجمعية العمومية.

حقوق واضحة

وأظهر الإفصاح أن تنفيذ السداد يرتبط بموافقة الجمعية العمومية العادية، لتكون أمام المساهمين فرصة النظر في التوصية قبل دخولها حيز التنفيذ. ويشمل التفويض المقترح تمكين مجلس الإدارة من سداد القيمة المعتمدة إلى الجهات المختصة عقب الموافقة، وفق ما ورد في قرار المجلس.

وتبرز أهمية تحديد المعالجة المحاسبية منذ الإعلان عن التوصية، إذ أوضحت الشركة أن الخصم سيكون من الأرباح المرحلة، بما يساعد المساهمين على فهم انعكاس القرار على هذا البند، بعيداً عن الخلط بين اعتماد الزكاة وصرف توزيعات نقدية.

حصيلة إيجابية

وعلى الصعيد المالي، حققت «وربة كابيتال» صافي أرباح بلغ نحو 334.78 ألف دينار عن السنة المالية المنتهية في 31 يوليو 2026، مقابل خسائر بنحو 46.63 ألف دينار في السنة السابقة، فيما بلغت ربحية السهم 11.16 فلساً. وعزت الشركة التحسن إلى التوسع في الأنشطة الاستثمارية والتشغيلية وزيادة الإيرادات.

ويمنح الانتقال إلى الربحية الشركة نقطة انطلاق أفضل للبناء على أعمالها، خصوصاً أن تفسيرها للنتائج يربط التحسن باتساع النشاط وزيادة الإيرادات، بما يبرز أهمية مواصلة تطوير مصادر الدخل ورفع مساهمة الأعمال القادرة على تحقيق عوائد مستمرة. وبحسب الفارق بين نتيجتي السنتين، تحسنت الحصيلة السنوية بنحو 381.41 ألف دينار، وهو تحول يوضح حجم التغير في النتيجة النهائية، وتبقى المحافظة عليه مرتبطة بقدرة الشركة على تنمية الأعمال

آلية الخصم

حددت الشركة الأرباح المرحلة مصدراً لخصم الزكاة البالغة 72.2 ألف دينار، على أن يتم ذلك فور موافقة الجمعية العمومية العادية. وبذلك يرتبط الأثر المحاسبي بإقرار المساهمين للتوصية، فيما يتولى مجلس الإدارة السداد إلى الجهات المختصة بموجب التفويض المقترح، بعد الحصول على الموافقة اللازمة.

فرصة لتعظيم العائد

تتيح زيادة الموارد الرأسمالية، عند استكمالها، مجالاً لدعم الأنشطة القائمة وتقييم فرص إضافية، فيما توفر اتفاقية المعدات مساراً لتطوير الأعمال التشغيلية. وفي قراءة تحليلية، تتوقف الاستفادة من هذين المسارين على اختيار الاستخدامات الأكثر جدوى، ومتابعة التنفيذ والتحصيل، وقياس مساهمة كل نشاط في النتائج.



خبرات الرشود تدعم طموحات «وربة كابيتال»

يمتلك رئيس مجلس إدارة شركة وربة كابيتال القابضة، عبدالوهاب عيسى الرشود، خبرة مصرفية تتجاوز 35 عاماً، شغل خلالها مناصب قيادية بارزة، من بينها الرئيس التنفيذي لمجموعة بيت التمويل الكويتي بالتكليف، ورئيس الخزانة والمؤسسات المالية للمجموعة، إلى جانب رئاسة مجلس إدارة «بيت كابيتال للاستثمار». كما شملت مسيرته عضويات مجالس إدارات مؤسسات

مالية وشركات في الكويت والبحرين وماليزيا، بما منحه تجربة واسعة في العمل المصرفي والاستثماري والأسواق الإقليمية والدولية. وتوفر هذه الخلفية المهنية رصيداً مهماً يمكن أن تستفيد منه «وربة كابيتال» في تطوير توجهاتها الاستثمارية، ورفع كفاءة توظيف السيولة، وتقييم الفرص التمويلية، وتحقيق التوازن بين العائد والمخاطر. وتزداد أهمية هذه الخبرات مع توجه الشركة إلى توسيع أعمالها

العلاء وطبيعة أعمالهم.

ومن منظور الأعمال، قد يساعد الجمع بين هذه الخدمات على توسيع نطاق الاستفادة من المعدات والإمكانات المتاحة، شريطة كفاءة التشغيل والتنسيق ومتابعة التكاليف. كما يتيح تقديم خدمات مترابطة فرصة لتعميق التعاون مع العملاء وبناء خبرة عملية يمكن الاستفادة منها في التعاقدات اللاحقة.

وتوفر الاتفاقية مجالاً لتعزيز مساهمة النشاط التشغيلي ضمن أعمال المجموعة، مع ضرورة التمييز بين اتساع نطاق الخدمات وبين الإيرادات أو الأرباح المتحققة منها. فقد أوضحت الشركة عند الإعلان تعذر تحديد الأثر المالي في ذلك الوقت، ولم تعلن في الإفصاح قيمة إجمالية للعائد المنتظر.

وعليه، تتحدد أهمية هذا المسار مستقبلاً بمدى انتظام التنفيذ والاستفادة من الأصول وضبط المصروفات، وهي عناصر يمكن أن تحول النشاط الجديد إلى مساهمة مستمرة في النتائج. ويمنح وجود أعمال فعلية معلنة أساساً أوضح لتقييم فرص النمو مع ظهور البيانات المالية اللاحقة.

امتداد صناعي

وفي جانب التشغيل، أعلنت الشركة في أغسطس الماضي توقيع شركتها التابعة «وربة كابيتال لتجارة الآلات ومعدات التشييد والبناء والهندسة المدنية النفطية» اتفاقية لتوريد وتأجير وتشغيل ونقل أجهزة الحفر والمعدات الثقيلة لصالح شركة برقان لحفر الآبار والتجارة والصيانة. وشمل نطاق الاتفاقية 17 عقداً وردت أرقامها في الإفصاح.

وتكتسب هذه الخطوة أهميتها من تعدد الخدمات المشمولة، إذ تجمع بين توفير المعدات وتأجيرها وتشغيلها ونقلها، بما يتيح للشركة التابعة العمل في مراحل مختلفة من خدمة احتياجات الحفر، ويفتح مجالاً لتطوير علاقات تشغيلية ترتبط بمتطلبات

وفي خطوة مساندة للتوجهات المستقبلية، حصلت «وربة كابيتال» في 17 أغسطس 2026 على موافقة هيئة أسواق المال لزيادة رأس مالها المصدر والمذفوع من 3 ملايين إلى 6 ملايين دينار، بزيادة نقدية قدرها 3 ملايين دينار، تعادل 100 % من رأس المال. وتتضمن الموافقة إصدار 30 مليون سهم جديد بالقيمة الاسمية البالغة 100 فلس للسهم، مع علاوة إصدار، ومنح المساهمين أولوية الاكتتاب وفق نسب ملكياتهم. وأكدت الشركة أن الأثر المالي سيظهر بعد استكمال إجراءات الاكتتاب وتنفيذ الزيادة، التي تستهدف تعزيز قاعدتها الرأسمالية ودعم خططها.

ومن شأن استكمال هذه الخطوة أن يوفر مساحة أوسع لتمويل احتياجات الأعمال ودراسة الفرص المتاحة، بما يتناسب مع طبيعة الشركة القابضة وتنوع أنشطتها. وتزداد أهمية التمويل عندما يرتبط بمشروعات محددة ودراسات جدوى واضحة، تسمح بمتابعة استخدام الأموال وقياس مردودها.

أولوية الاستدامة

وتكشف قراءة التطورات مجتمعة عن توافر عناصر يمكن أن تساعد الشركة على دعم المرحلة المقبلة، تشمل الربحية السنوية المحققة، والاتفاقية التشغيلية المعلنة، والموافقة على زيادة رأس المال، وإعادة ترتيب المسؤوليات داخل المجلس. وتتكامل هذه العناصر عندما تدار ضمن أولويات واضحة ومتسقة.

ويمثل التحدي العملي في تحويلها إلى تحسين متواصل يمكن رصد في النتائج، من خلال تنمية الإيرادات، وتحسين كفاءة الأصول، ومتابعة تكاليف الأنشطة. كما يتيح الإفصاح المنتظم عن تقدم الأعمال للمساهمين تقييم مدى اقتراب الشركة من أهدافها على أساس مؤشرات فعلية.

334.8 ألف دينار

أرباح سنوية بدعم اتساع الأنشطة

أخبار عالمية

الخليج يؤمن لفرنسا إمدادات ديزل إضافية ضخمة



نجحت فرنسا في تأمين إمدادات إضافية من الديزل تبلغ 295 ألف طن شهرياً خلال أكتوبر ونوفمبر، عقب زيارة الرئيس إيمانويل ماكرون إلى المنطقة، في خطوة لتعزيز إمدادات ثاني أكبر مستهلك للديزل في أوروبا. وأوضح مسؤول بالرباسة الفرنسية أن باريس ستحصل على 95 ألف طن شهرياً من السعودية، و100 ألف طن من الإمارات، فيما تجري محادثات مع البحرين لتوفير 100 ألف طن إضافية، وستتولى شركة «توتال إنرجيز» التعامل مع هذه الكميات، التي تعادل أكثر قليلاً من 10% من استهلاك فرنسا للديزل، وفق المسؤول، مع استمرار المفاوضات لتأمين إمدادات إضافية خلال الأشهر المقبلة.

11.6 مليار دولار لإعلانات انتخابات الكونغرس الأميركي



سجل الإنفاق على الإعلانات السياسية في انتخابات التجديد النصفي الأميركية مستويات قياسية، متجاوزاً 10 مليارات دولار حتى منتصف أكتوبر، وسط توقعات ببلوغه 11.6 مليار دولار بحلول يوم الاقتراع، وفقاً لمجموعة «AdImpact». ويتجاوز الرقم المرتقب الإنفاق القياسي البالغ 8.9 مليار دولار في انتخابات 2022، وكذلك 11.2 مليار دولار خلال الانتخابات الرئاسية لعام 2024. ولا تشمل التقديرات نفقات التوظيف والسفر والتواصل مع الناخبين. وكشفت دراسة أكاديمية أن تفوق مرشح لمجلس الشيوخ بيلوني دولار في الإعلانات التلفزيونية قد يمنحه نحو 10 آلاف صوت إضافي.

«بلاك روك»: سندات الشركات تتيج عوائد تتجاوز 7%



كشفت «بلاك روك»، أكبر شركة لإدارة الأصول عالمياً، عن فرص استثمارية في سندات الشركات تتيح تحقيق عوائد تتجاوز 7%، عبر محفظة متنوعة من أدوات الدخل الثابت، بمتوسط تصنيف ائتماني «A-»، ومتوسط مدة معدلة يقل عن 3 سنوات. وأوضحت الشركة، في تقريرها الفصلي لاتفاق الدخل الثابت، أن العوائد الحالية توفر دخلاً أكثر استقراراً، دون الحاجة إلى المراهنة على خفض الفائدة أو تقلص فروق العائد الائتماني. وأكدت أن مستويات العوائد الحالية نادرة تاريخياً، ولم تظهر إلا لفترات محدودة قبل 3 سنوات وخلال الأزمة المالية العالمية، ما يمنح المستثمرين فرصة لتثبيت عوائد مرتفعة نسبياً.

رئيس الوزراء استقبل الحداري والوفد المرافق بمناسبة زيارته للبلاد

الكويت و«HSBC» يبحثان توسيع الشراكة

2 دعم التنمية الاقتصادية وترسيخ المكانة الإقليمية والدولية

1 تعزيز التعاون المالي والمصرفي واستعراض الفرص الاستثمارية



والاستثمارية مع الأسواق العالمية عنصراً مسانداً لطموح الكويت في تعزيز دورها المالي والتجاري، عبر توسيع نطاق الخدمات وتنمية حركة الأعمال، والاستفادة من الخبرات الدولية في دعم تنافسية الاقتصاد وتنويع مصادر نموه.

الدولية التعريف بالفرص الاستثمارية المتاحة، وفهم متطلبات المستثمرين، وبحث مجالات التعاون القابلة للتطوير. وتكتسب هذه الجوانب أهمية في تحويل الاهتمام بالسوق المحلية إلى شركات ومشروعات ذات قيمة مضافة. ويشكل تطوير الروابط المصرفية

المصرفية التي تلبي احتياجات الشركات بمختلف أنشطتها، إلى جانب دعم قدرتها على التوسع والوصول إلى أسواق جديدة، بما يعزز مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي. كما يتيح التواصل مع المجموعات المالية

استقبل سمو الشيخ أحمد عبدالله أحمد الصباح، رئيس مجلس الوزراء، الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك «HSBC» المصرفية العالمية جورج الحداري والوفد المرافق له، بمناسبة زيارته للبلاد.

وجرى خلال اللقاء بحث سبل تعزيز التعاون في المجالات المالية والمصرفية والاستثمارية، واستعراض الفرص المتاحة لتوسيع الشراكة بين الطرفين، بما يسهم في دعم التنمية الاقتصادية وتعزيز مكانة دولة الكويت كمركز مالي وتجاري إقليمي ودولي.

حضر المقابلة مدير عام هيئة تشجيع الاستثمار المباشر الشيخ الدكتور مشعل جابر الأحمد الصباح، ورئيس ديوان رئيس مجلس الوزراء بالإنابة الشيخ خالد محمد خالد الصباح.

ويمثل التعاون مع المؤسسات المصرفية العالمية أحد المسارات الداعمة لتطوير الخدمات المالية وتوسيع خيارات التمويل، من خلال الاستفادة من الخبرات المتخصصة وشبكات العلاقات الدولية في ربط الفرص المحلية بالمستثمرين والأسواق الخارجية. وتبرز أهمية هذه الشراكات في إتاحة قنوات أوسع لتمويل المشروعات، وتطوير الحلول

اضطرابات هرمز تنعش حركة التجارة عبر بنما

التدفقات التجارية المتزايدة والاستفادة من ارتفاع حركة الشحن. غير أن الظروف المناخية فرضت تحديات جديدة أمام استمرار هذا التوسع، بعدما اضطرت إدارة القناة خلال الشهر الجاري إلى تقليص عدد السفن المسموح بعبورها يومياً إلى 32 سفينة. وجاء القرار نتيجة الجفاف المرتبط بظاهرة «النينيو» المناخية، التي تؤثر في الموارد المائية اللازمة لتشغيل القناة، وتحد من قدرتها على استقبال أعداد أكبر من السفن. وتبرز هذه التطورات التحديات المتزامنة التي تواجه التجارة البحرية العالمية، بين الاضطرابات الجيوسياسية التي تعيد توجيه حركة الشحن، والظروف المناخية التي تفرض قيوداً على الطاقة التشغيلية للممرات التجارية.

والاضطرابات التي تشهدها بعض الممرات الحيوية. ونقلت وكالة «فرانس برس» عن مديرة القناة، إيليا إسبينو دي ماروتا، أن حركة عبور السفن شهدت طفرة ملحوظة خلال العام، بالتزامن مع تعطل الملاحة في مضيق هرمز نتيجة الحرب في الشرق الأوسط. ويكتسب هذا التحول أهمية اقتصادية خاصة، بالنظر إلى أن مضيق هرمز يمثل ممراً رئيسياً لنحو خمس إمدادات النفط والغاز العالمية، ما يجعل أي اضطراب في حركة الملاحة عبره مؤثراً في تدفقات الطاقة والتجارة الدولية.

ودفعت الزيادة الكبيرة في الطلب على عبور قناة بنما لإدارتها إلى رفع الطاقة الاستيعابية اليومية بصورة مؤقتة، والسماح بمرور 41 سفينة، بهدف استيعاب

سجلت قناة بنما رقماً قياسياً جديداً في حجم الشحنات التجارية العابرة، مستفيدة من التحولات التي طرأت على مسارات التجارة البحرية العالمية، بفعل الحرب في الشرق الأوسط واضطراب الملاحة عبر مضيق هرمز، أحد أهم الممرات الاستراتيجية لنقل النفط والغاز.

وأعلنت إدارة القناة أن إجمالي البضائع المنقولة عبر الممر الملاحي بلغ 521 مليون طن خلال السنة المالية المنتهية في سبتمبر الماضي، موزعة على نحو 14 ألف سفينة، متجاوزاً الرقم القياسي السابق البالغ 518 مليون طن، والمسجل خلال السنة المالية 2022. وتعكس هذه الأرقام تنامي أهمية قناة بنما في حركة التجارة الدولية، مع اتجاه شركات الشحن إلى تعديل مساراتها البحرية لمواجهة المخاطر الأمنية

ثلاثة بنوك تستأثر بـ36.4% من سيولة السوق

البورصة تتداول 209.92 ملايين سهم

«مراكز» يتقدم الراحين بتعاملات تتجاوز 2.5 مليون دينار

كتب مساعد صالح

نحو 21.54 مليون دينار، تعادل 36.4% من إجمالي قيمة التعاملات، في حين برز سهم «مراكز» بتصدره الارتفاعات وحلوله خامساً في قائمتي النشاط بالقيمة والكمية. وتراجع مؤشر السوق الأول بنسبة 0.69%، مسجلاً أقل انخفاض بين المؤشرات الرئيسية، فيما انخفض السوق العام 0.82%، والسوق الرئيسي 1.51%، والرئيسي 50% بنسبة 2.36%، مقارنة بإغلاق الثلاثاء.

سجلت بورصة الكويت تداولات بقيمة 59.14 مليون دينار خلال تعاملات أمس الأربعاء، موزعة على 209.92 ملايين سهم، من خلال 22.23 ألف صفقة، فيما حقق 21 سهماً مكاسب متفاوتة رغم تراجع المؤشرات الرئيسية، وصعد قطاعا المواد الأساسية والاتصالات، لتحافظ الجلسة بتحركات إيجابية في عدد من الأسهم. وأظهرت بيانات التداول استحواد أسهم «بيتك» و«الخليج» و«الوطني» مجتمعة على

شع المعروض يؤجل تعافي الأسواق

أزمة الوقود مستمرة إلى النصف الأول من 2027

الديزل الروسي متوجّهة إلى الولايات المتحدة اليوم الخميس، حسبما نقل الإعلام الرسمي عن نائب رئيس الوزراء الروسي، ألكسندر نوفاك، لتكون الشحنة الأولى بموجب «اتفاق الديزل» بين أميركا وروسيا. وكانت بيانات الشحن الصادرة عن شركتي «كبلر» و«إل إس إي جي» قد أشارت، إلى أن شحنات الديزل الروسي بدأت العودة إلى وجهاتها الرئيسية السابقة.

وأشار البنك إلى أن حجم التوقفات المرتقبة يفوق التخفيضات الحالية في تشغيل المصافي بالشرق الأوسط وروسيا، مرجحاً ألا يشهد نشاط التكرير تعافياً يُذكر بحلول الربع الثاني من عام 2027. وتواجه الأسواق العالمية شحاً متزايداً في إمدادات الديزل، مع تراجع صادرات الوقود من الشرق الأوسط وروسيا نتيجة اضطرابات الإنتاج والهجمات التي طالت البنية التحتية للطاقة.

توقع بنك مورغان ستانلي استمرار شح الوقود عالمياً حتى منتصف عام 2027، حتى في حال تراجع الاضطرابات المرتبطة بالحرب في الشرق الأوسط، مع اتجاه مصافي التكرير إلى تنفيذ أعمال صيانة واسعة تحد من المعروض. ورجح البنك أن ترتفع الطاقة التكريرية المتوقفة لأغراض الصيانة المخطط لها بنحو 3.4 مليون برميل يومياً حتى الربع الثاني من العام المقبل، أي ما يعادل مرتين ونصف المرة من المستويات المعتادة.



أخبار الشركات

المدعج رئيساً لمجلس إدارة «السور»

أعلنت شركة السور لتسويق الوقود تشكيل مجلس إدارتها برئاسة عبدالوهاب محمد عبدالله المدعج، ممثلاً عن مؤسسة البترول الكويتية، وقصي فهد الصرعاوي نائباً للرئيس بصفة مستقل.

وأوضحت الشركة، في إفصاح لبورصة الكويت أمس، أن المجلس ضم في عضويته فرحان عبدالمحسن الفرحان، وعبدالله شاكِر العتيبي، ومحمد عبدالكريم عبدالكريم، وعبدالله محمد العيار، ونواف عبدالله الشرهان، وعصام عبدالله المرجان، ممثلين عن مؤسسة البترول الكويتية، إلى جانب منى محمد علي بصفة عضو مستقل. وجاء تشكيل المجلس عقب الجمعية العامة العادية المنعقدة في 20 أكتوبر 2026، التي وافقت على قبول استقالة أعضاء المجلس السابق وانتخاب مجلس جديد، بنسبة حضور بلغت 74.127 %.

وكانت أرباح «السور» قد ارتفعت بنسبة 31.5 % في النصف الأول من عام 2026، لتبلغ 4.02 ملايين دينار، مقابل 3.06 ملايين دينار في الفترة المقارنة.



«أرجان» تخسر 9.4 ملايين دينار في 9 أشهر

وقابل ذلك انخفاض المصاريف التمويلية، وزيادة حصة الشركة من نتائج الشركات الزميلة والمحاصة، وتراجع صافي خسائر المشاريع والأنشطة، وتحسن صافي أرباح الإيجارات والمنتهجات. وعلى مستوى الربع الثالث، تقلصت خسائر «أرجان» بنسبة 49.3 % إلى 961.07 ألف دينار، مقارنة بخسائر بلغت 1.90 مليون دينار في الفترة نفسها من عام 2025.

وانخفض دخل العمليات بنسبة 81.7 % إلى نحو 160 ألف دينار. وعزت الشركة ارتفاع الخسائر إلى تسجيل خسائر محققة من بيع عقار استثماري بقيمة 4.63 ملايين دينار، مقابل أرباح بلغت 43.8 ألف دينار من هذا البند في الفترة المقارنة، إلى جانب زيادة المصاريف الإدارية والعمومية. كما ارتفعت مصروفات الاستهلاك والإطفاء إلى 1.37 مليون دينار، مقابل 17.9 ألف دينار.

ارتفعت خسائر شركة الأرجان العالمية العقارية بنسبة 78.4 % خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2026، لتبلغ 9.40 ملايين دينار، مقابل 5.27 ملايين دينار في الفترة نفسها من العام الماضي، فيما زادت خسارة السهم من 16.44 فلساً إلى 29.32 فلساً. وأظهرت النتائج المالية تراجع الإيرادات بنسبة 22.3 % إلى 15.66 مليون دينار، مقابل 20.15 مليوناً، بينما ارتفع إجمالي الدخل بنسبة 23 % إلى 3.59 ملايين دينار.

«العربية العقارية» تجدول 61.4 مليون دينار

وقعت شركة العربية العقارية عقداً لإعادة جدولة تسهيلات ائتمانية مع بنك محلي بقيمة إجمالية تبلغ 61.4 مليون دينار، يتضمن تمديد التسهيلات المصرفية وتعديلها. وقالت الشركة، في إفصاح لبورصة الكويت أمس، إن التسهيلات تشمل حد قرض طويل الأجل بقيمة 50 مليون دينار، يستحق في 31 ديسمبر 2030، وحد قرض آخر بقيمة 11.4 مليون دينار، يسد على 5 أقساط، يستحق أولها في 31 يناير 2027، وآخرها في 31 يناير 2029. وأضافت أن الأثر المالي لإعادة الجدولة سيظهر في بيانات الربع الرابع من عام 2026، من خلال إعادة تصنيف المطلوبات المتداولة وغير المتداولة. وكانت خسائر الشركة قد تراجعت بنسبة 28.21 % في النصف الأول من عام 2026، إلى 528.51 ألف دينار، مقابل 736.23 ألف دينار في الفترة المقارنة.

«المتحدة» تشغل «عالم المارينا» 3 سنوات

ويأتي الترخيص استكمالاً لإفصاح الشركة الصادر في 15 أكتوبر 2025، بشأن استمرارها في إدارة المشروع وتشغيله وصيانته لحين صدور قرار لجنة أملاك الدولة الخاصة بالعقارية. وبلغت أرباح «المتحدة» 3.11 ملايين دينار في النصف الأول من عام 2026، مقابل 4.43 ملايين دينار في الفترة المقارنة، بانخفاض نسبته 29.67 %.

من الإيرادات السنوية للعقار بنسبة لا تقل عن 30 %، وفقاً لشروط الترخيص وآلية الاحتساب الواردة فيه. وأضافت أن الأثر المالي المتوقع يتمثل في إثبات أصل حق الاستخدام والتزام الإيجار، إلى جانب تسجيل إيرادات العقار ومصاريفه طوال فترة الترخيص، على أن يخضع ذلك لتدقيق مراقب الحسابات الخارجي.

حصلت شركة العقارات المتحدة على ترخيص من وزارة المالية، ممثلة بإدارة عقود أملاك الدولة، لإدارة وتشغيل وصيانة عقار الواجهة البحرية - المرحلة الخامسة «عالم المارينا»، لمدة 3 سنوات تبدأ من تاريخ التوقيع. وأوضحت الشركة، في إفصاح لبورصة الكويت أمس، أنها تلتزم بسداد مقابل انتفاع سنوي للوزارة، بحد أدنى يُحتسب

«عمار» توقع تسهيلات بـ 5 ملايين دينار

سينعكس على بياناتها المالية تبعاً، وفقاً لما تستخدمه من تلك التسهيلات. وسجلت «عمار» أرباحاً بلغت 294.58 ألف دينار في النصف الأول من عام 2026، مقابل 262.72 ألف دينار في الفترة نفسها من العام الماضي، بزيادة نسبته 12.13 %.

وقعت شركة عمار للتمويل والإجارة اتفاقية حدود ائتمانية بقيمة 5 ملايين دينار مع أحد البنوك المحلية الإسلامية، لتوفير التمويل اللازم لأغراضها التشغيلية. وأوضحت الشركة، في إفصاح لبورصة الكويت أمس، أن الأثر المالي للاتفاقية

«الأهلي» يطرح زيادة رأسماله بـ 200 فلس للسهم

أعلن البنك الأهلي الكويتي موافقة هيئة أسواق المال على نشرة اكتتاب زيادة رأسماله، كما أعلن الجدول الزمني لاستحقاقات الزيادة، التي تتضمن إصدار 750 مليون سهم جديد بسعر 200 فلس للسهم، موزعاً بين 100 فلس قيمة اسمية و100 فلس علاوة إصدار. وأوضح البنك، في إفصاح لبورصة الكويت أمس، أن القيمة الإجمالية للاكتتاب تبلغ 150 مليون دينار، منها 75 مليون دينار تضاف إلى رأس المال، ومثلها علاوة إصدار، مشيراً إلى استكمال الإجراءات اللازمة لإتمام الإصدار.

وبموجب الزيادة، يرتفع رأس المال المصدر والمدفوع من 274.87 مليون دينار إلى 349.87 مليون دينار، بزيادة نسبتها 27.29 %. ويتوقع البنك أن تسهم الخطوة في تعزيز نسب رأس المال الرقابي ودعم مركزه الرأسمالي. وكانت الجمعية العامة غير العادية قد أقرت الزيادة في 16 سبتمبر 2026، تلتها موافقة بنك الكويت المركزي في 5 أكتوبر، وموافقة هيئة أسواق المال على زيادة رأس المال في 8 أكتوبر.

وحقق البنك أرباحاً بلغت 37.09 مليون دينار في النصف الأول من عام 2026، مقابل 31.73 مليون دينار في الفترة نفسها من العام الماضي، بنمو نسبته 17 %.

«صناعات» تعدّل حصتها في «وطنية م ب» إلى 21.465 %

المملوكة للمجموعة. وتتوزع الملكية بين حصة مباشرة للمجموعة تبلغ 0.659 %، وحصة لشركة اللؤلؤ الوطنية القابضة تبلغ 20.438 %، إضافة إلى 0.083 % لشركة إيكاروس للصناعات النفطية، و0.286 % لشركة نور للاستثمار المالي. وبحسب نموذج الإفصاح، تمتلك «صناعات» 100 % من «اللؤلؤ الوطنية»، و50 % من «إيكاروس»، و65 % من «نور للاستثمار».

عدّلت مجموعة الصناعات الوطنية القابضة نسبة ملكية المجموعة في شركة الصناعات الوطنية «وطنية م ب» من 20.910 % إلى 21.465 %، مع ثبات عدد الأسهم المملوكة عند 75.32 مليون سهم. وأوضحت المجموعة، في إفصاح نُشر على موقع بورصة الكويت أمس، أن التعديل جاء نتيجة تحديث عدد الأسهم المصدرة لشركة الصناعات الوطنية على موقع البورصة إلى 350.89 مليون سهم، من دون تغيير في عدد الأسهم

«المركز» يدرس إطلاق صندوق متداول

صناديق الاستثمار المتداولة، وتقيّم إمكانية طرح صندوق ومدى إقبال المستثمرين عليه، من دون تحديد موعد للإطلاق أو حجم مستهدف. وأضاف أن «المركز» يبحث التقدم للحصول على تراخيص إضافية في السعودية، بعد حصوله على موافقة لممارسة نشاطي الترتيب وتقديم المشورة، مشيراً إلى تلقي الشركة أخيراً فرصة في السوق السعودية قد تفصح عنها قريباً، من دون الكشف عن تفاصيلها.

يدرس المركز المالي الكويتي «المركز» طرح صندوق استثمار متداول، بالتزامن مع بحث الحصول على تراخيص إضافية لتوسيع أنشطته في السوق السعودية. وقال نائب الرئيس التنفيذي عبداللطيف النصف، في مقابلة مع «الشرق بلومبرغ» على هامش الحوار الاستراتيجي بين المملكة المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي في لندن، إن الشركة تنظر بجدية إلى فرص

«معادن»: أثر عقد «إيكويت» غير محدد

أكدت شركة المعادن والصناعات التحويلية تعذر تحديد الأثر المالي لعقدها مع شركة إيكويت للبتروكيماويات حالياً، لعدم تحديد كميات الشراء بدقة، وارتباط قيمة العقد بالأسعار العالمية السائدة لمواد البلاستيك الخام.

وأوضحت الشركة، في إفصاح لبورصة الكويت أمس، أن الاتفاق يتعلق بشراء مواد سكراب البلاستيك لمدة سنة قابلة للتجديد، مؤكدة أنه عقد شراء وليس بيعاً، وبالتالي لا يترتب عليه تحقيق أرباح مباشرة.

وكانت الشركة قد أعلنت توقيع العقد في 20 أكتوبر 2026، من دون تحديد قيمته، نظراً إلى ارتباط أسعار الشراء بالأسعار العالمية.

وسجلت «معادن» خسائر بلغت 55.40 ألف دينار في النصف الأول من عام 2026، مقابل أرباح بقيمة 198.45 ألف دينار في الفترة المقارنة.

«المواد الأساسية» و«الاتصالات» يرتفعان... و21 سهماً تحقق مكاسب رغم تراجع المؤشرات

59.14 مليون دينار تداولات بورصة الكويت... و«مراكز» يقفز 13 %

1 «بيتك» يستحوذ على خمس السيولة تقريباً... و«الخليج» يتقدم الكميات بـ19.67 مليون سهم

2 «الوطني» يرتفع إلى 824 فلساً... والسوق الأول يسجل أقل التراجعات بين المؤشرات الرئيسية

«مراكز» يجمع الصعود والنشاط

برز سهم «مراكز» بوصفه صاحب أعلى نسبة ارتفاع في جلسة الأربعاء، بعدما صعد 13.04 %، مضيقاً 30 فلساً إلى سعره السابق البالغ 230 فلساً، ليغلق عند 260 فلساً. وجاءت القفزة في جلسة تراجعت خلالها المؤشرات الرئيسية، ليحقق السهم أداءً مخالفاً للاتجاه العام.

ولم يقتصر حضوره على قائمة الراحين؛ إذ حل خامساً بين الأسهم الأكثر تداولاً بالقيمة، وكذلك خامساً بالكمية، بتعاملات بلغت 2.530 مليون دينار، على 9.792 ملايين سهم، من خلال 1910 صفقات.

ومثلت تداولاته نحو 4.3 % من إجمالي قيمة تعاملات البورصة، و4.7 % من الكميات، فيما استحوذ على نحو 8.6 % من إجمالي الصفقات. وبذلك جمع السهم بين صدارة المكاسب ونشاط تداول بارز، وهي السمة الأهم في أدائه خلال الجلسة.

كما تصدر «مراكز» الأسهم الستة الظاهرة في جدول أعلى الارتفاعات من حيث قيمة التداول وحجمه وعدد الصفقات، ما يضيف إلى مكسبه السعري مؤشرات واضحة على كثافة التعاملات التي صاحبت صعوده.



كتب مساعد صالح

ثم «تسهيلات» بنسبة 9.01 % إلى 242 فلساً. كما ارتفع «فنادق» بنسبة 4.23 % إلى 197 فلساً، و«ثريا» بنسبة 2.48 % إلى 207 فلوس، و«إنجازات» بنسبة 2.24 % إلى 137 فلساً.

وأظهرت الجداول اختلافاً كبيراً في أحجام التداول المصاحبة لهذه المكاسب؛ إذ بلغ حجم تداول «مراكز» نحو 9.792 ملايين سهم، مقابل 358.459 ألف سهم لـ«تسهيلات»، و4462 سهماً لـ«امتيازات». ويمنح هذا التفاوت أهمية لقراءة نسبة الارتفاع إلى جانب قيمة التعاملات وعدد الصفقات، وليس بصورة منفصلة عنها.

وفي الجانب الآخر، تصدر «أرجان» الأسهم المتراجحة بانخفاض 10.62 %، وجاء ذلك عقب إعلان تراجع خسائره في الربع الثالث بنسبة 49.3 %. ويعرض تزامن الخبرين اختلافاً بين اتجاه النتيجة المالية الفصلية وحركة السهم اليومية، من دون أن تكفي هذه البيانات وحدها لتحديد أسباب الانخفاض.

تفاصيل تتجاوز المؤشرات

وحملت حصيلة الأربعاء أكثر من مستوى للاداء؛ فقد تراجعت المؤشرات الأربعة، بينما ارتفع قطاعان و21 سهماً، واحتفظت التعاملات بنشاط شمل أسماء مصرفية وأسهم شركات أخرى. وكان «مراكز» أبرز الأسهم التي جمعت بين نسبة صعود مرتفعة وحضور متقدم في قوائم التداول.

وتبقى هذه المكاسب الفردية جزءاً من الصورة الكاملة للجلسة، إلى جانب اتساع عدد الأسهم المتراجحة. أما متابعة امتدادها إلى الجلسات التالية، فتتطلب رصد استمرار التداولات واتساع المشاركة في الارتفاع، إذ لا تكفي نتائج يوم واحد للحكم على تحول الاتجاه العام للسوق.

متراجعاً فلساً واحداً بنسبة 0.31 %. وتصدر السهم الكميات بتداول 19.672 مليون سهم، تعادل نحو 9.4 % من إجمالي الأسهم المتداولة في الجلسة. أما سهم «وطني»، فسجل تداولات بقيمة 3.537 ملايين دينار، على نحو 4.311 ملايين سهم، من خلال 714 صفقة، وأغلق مرتفعاً فلساً واحداً. وبذلك بلغت القيمة المجمعة لتداولات الأسهم المصرفية الثلاثة نحو 21.54 مليون دينار، بما يعادل قرابة 36.4 % من إجمالي قيمة التعاملات.

نشاط يمتد إلى أسهم أخرى

وخارج الأسهم المصرفية الثلاثة، سجل سهم «صناعات» تداولات بقيمة 2.908 مليون دينار، على نحو 14.295 مليون سهم، موزعة على 389 صفقة. وأغلق السهم عند 203 فلوس، منخفضاً 5 فلوس، بنسبة 2.40 %، ليأتي رابعاً في قائمة الأسهم الأكثر تداولاً بالقيمة.

وجاء «مراكز» في المركز الخامس بالقيمة، بتداولات بلغت 2.530 مليون دينار، فيما حل «التخصص» سادساً بنحو 1.840 مليون دينار. وسجل الأخير تداول 10.551 ملايين سهم عبر 772 صفقة، وأغلق عند 172 فلساً، متراجعاً 10 فلوس، بما يعادل 5.49 %.

وفي قائمة النشاط بالكمية، ظهر سهم «مخازن» بتداول نحو 7.056 ملايين سهم، بقيمة 965.94 ألف دينار، موزعة على 282 صفقة. وأغلق السهم عند 135 فلساً، منخفضاً 4 فلوس بنسبة 2.88 %، فيما اختلف ترتيب بقية الأسهم بحسب حجم التداول والقيمة الإجمالية للتعاملات.

مكاسب تصل إلى خانتين

وعلى مستوى الأسهم الصاعدة، تقدم «مراكز» القائمة بارتفاع 13.04 %، تلاه «امتيازات» بنسبة 9.06 % إلى 384 فلساً.

المؤشرات، إلى جانب الاتجاه العام، عند قراءة حصيلة جلسة شهدت تحركات متفاوتة للأسهم.

قطاعان يحتفظان بالمكاسب

وعلى الصعيد القطاعي، ارتفع مؤشر قطاع المواد الأساسية بنسبة 0.64 %، وصعد قطاع الاتصالات بنسبة 0.34 %، ليشكلا الجانب الإيجابي في خريطة القطاعات عند الإغلاق. وجاء صعودهما بالتزامن مع انخفاض 11 قطاعاً، في مقدمتها التكنولوجيا الذي تراجع بنسبة 5.14 %.

وأتاح ارتفاع القطاعين قدراً من التنوع في الأداء، بعدما أغلقت غالبية القطاعات على انخفاض. ومع ذلك، لم تكن مكاسبهما كافية لتحويل اتجاه المؤشرات الرئيسية إلى الارتفاع، لتنتهي الجلسة بمحصلة سلبية على المستوى العام، مع بقاء استثناءات إيجابية على المستويين القطاعي والفردى. وتوضح هذه الصورة أن حركة السوق لم تكن متطابقة في جميع مكوناتها؛ فألى جانب القطاعات المتراجحة، ظهرت أسهم حققت ارتفاعات ملحوظة، كما سجل سهم «الوطني» مكسباً محدوداً وسط نشاط تداول مرتفع بالقيمة. وهي تفاصيل تضيف إلى قراءة الإغلاق أبعاداً تتجاوز الاكتفاء بلون المؤشرات الرئيسية.

البنوك تتقدم السيولة

وتصدر سهم «بيتك» قيمة التداول بنحو 11.703 مليون دينار، من خلال تداول 15.694 مليون سهم، موزعة على 3642 صفقة، وأغلق السهم عند 744 فلساً، منخفضاً 6 فلوس، بما يعادل 0.80 %، ليجمع بين صدارة النشاط بالقيمة والتراجع السعري خلال الجلسة. واستحوذت تداولات «بيتك» على نحو 19.8 % من إجمالي قيمة التداول في البورصة، أي ما يقارب خمس السيولة. وتوضح هذه النسبة الوزن الكبير لتعاملات السهم ضمن حصيلة الجلسة، من دون أن تعني أن كامل القيمة المتداولة يمثل مشتريات صافية أو أموالاً جديدة دخلت السوق.

وجاء بنك الخليج ثانياً من حيث القيمة بتداولات بلغت 6.304 ملايين دينار، عبر 348 صفقة، فيما أغلق عند 320 فلساً،

صدارة الكميات لم تتطابق مع صدارة السيولة؛ فبينما جاء بنك الخليج أولاً من حيث الحجم، حل «بيتك» في المركز الأول بالقيمة. ويعود هذا الاختلاف حسابياً إلى ارتباط قيمة التداول بكل من عدد الأسهم وأسعار تنفيذها، وهو ما يجعل قراءة القائمتين معاً أكثر تعبيراً عن توزيع النشاط.

وشهدت قائمة الأسهم الأكثر تداولاً بالقيمة حضور «بيتك» و«الخليج» و«الوطني»، إلى جانب «صناعات» و«مراكز» و«التخصص». وتباينت تحركات هذه الأسهم بين الارتفاع والانخفاض، بما يؤكد أن كثافة التداول على السهم لا تعني بالضرورة صعود سعره، وإنما تعكس حجم التعاملات المنفذة عليه خلال الجلسة.

السوق الأول أقل تراجعاً

وعلى مستوى المؤشرات، انخفض مؤشر السوق الأول بنسبة 0.69 %، فيما تراجع مؤشر السوق العام بنسبة 0.82 %. وسجل مؤشر السوق الرئيسي انخفاضاً بلغ 1.51 %، بينما هبط مؤشر «الرئيسي 50» بنسبة 2.36 %، مقارنة بمستويات إغلاق الثلاثاء الماضي.

وأظهرت هذه النتائج أن السوق الأول كان الأقل تراجعاً بين المؤشرات الرئيسية الأربعة، إذ بقي انخفاضه دون مستوى 1 %، وكذلك مؤشر السوق العام. في المقابل، كانت التراجعات أكبر في مؤشري السوق الرئيسي و«الرئيسي 50»، لتظهر الجلسة تفاوتاً في حدة الحركة بين مكونات السوق.

وبلغ الفارق بين نسبتي انخفاض السوق الأول والسوق الرئيسي 0.82 نقطة مئوية، بينما وصل الفارق بين تراجع السوق الأول و«الرئيسي 50» إلى 1.67 نقطة مئوية. ويبرز هذا التباين أهمية النظر إلى تفاصيل

سجلت بورصة الكويت تداولات بقيمة 59.14 مليون دينار في ختام تعاملات أمس الأربعاء، في جلسة شهدت ارتفاع أسعار 21 سهماً، وصعود قطاعي المواد الأساسية والاتصالات، رغم إغلاق المؤشرات الرئيسية على تراجع جماعي. وبرز سهم «مراكز» في صدارة المكاسب بارتفاع نسبته 13.04 %، مصحوباً بتداولات وضعته ضمن قائمة الأسهم الأكثر نشاطاً بالقيمة والكمية.

وأظهرت التعاملات استمرار النشاط على مجموعة من الأسهم المصرفية، إذ تصدر «بيتك» قائمة السيولة بتداولات بلغت 11.70 مليون دينار، فيما تقدم سهم بنك الخليج نشاط الكميات بنحو 19.67 مليون سهم. وحقق سهم «وطني» ارتفاعاً محدوداً بنسبة 0.12 %، ليغلق عند 824 فلساً، مسجلاً حضوراً إيجابياً بين الأسهم الأعلى تداولاً بالقيمة.

وجاءت هذه التحركات في وقت تراجعت فيه مؤشرات 11 قطاعاً، وانخفضت أسعار 104 أسهم، مقابل استقرار 6 أسهم. ورغم اتساع نطاق الانخفاضات، احتفظت الجلسة بمساحة للمكاسب الفردية، تفاوتت نسبها بين ارتفاعات محدودة وأخرى تجاوزت 9 %، بما أظهر اختلاف أداء الأسهم حتى مع اتجاه المؤشرات العامة إلى التراجع.

تداولات تتجاوز 209 ملايين سهم

وبلغ حجم التداول الإجمالي 209.92 مليون سهم، جرى التعامل عليها من خلال 22.23 ألف صفقة، بقيمة إجمالية قدرها 59.14 مليون دينار. وتوزع النشاط بين أسهم مصرفية وأخرى في قطاعات مختلفة، مع تباين واضح بين ترتيب الشركات بحسب قيمة التداول وترتيبها وفق عدد الأسهم المتداولة. وتكشف المقارنة بين القائمتين أن

«الوطني» يغلق مرتفعاً

حقق سهم «وطني» مكسباً بلغ فلساً واحداً، مرتفعاً 0.12 % إلى 824 فلساً، بالتزامن مع احتلاله المركز الثالث بين الأسهم الأكثر تداولاً بالقيمة. وبلغت تعاملاته 3.537 ملايين دينار، على نحو 4.311 ملايين سهم، عبر 714 صفقة. وكان السهم أحد الأسماء الصاعدة ضمن قائمة النشاط، بينما تراجع «بيتك» و«الخليج»، صاحبا المركزين الأول والثاني في قيمة التداول.

«تسهيلات» يصعد 20 فلساً

احتل سهم «تسهيلات» المرتبة الثالثة في قائمة الارتفاعات، بمكاسب بلغت 9.01 %، بعدما أضاف 20 فلساً ليغلق عند 242 فلساً. وبلغت تداولاته 358.459 ألف سهم، بقيمة 87.19 ألف دينار، موزعة على 70 صفقة. وجاء ترتيبه بعد «مراكز» و«امتيازات»، ضمن مجموعة الأسهم التي حققت مكاسب بارزة رغم انخفاض المؤشرات الرئيسية.

خلال افتتاح الأسبوع الخليجي للرقمنة بمشاركة حكومية وتقنية واسعة

العمر: الذكاء الاصطناعي ضرورة لتعزيز التنافسية وتحسين القرارات

1 منصة لربط الأنظمة الحكومية وتسريع الانتقال إلى الحوسبة السحابية

2 شراكات تقنية لتطوير البنية الرقمية وتأهيل آلاف الكوادر الوطنية

الخدمات وتطويرها، لكن الاستفادة منه ترتبط بوضوح مسؤوليات إدارة البيانات وحمايتها وضمان استمرارية الأنظمة.

كما تشكل جودة البيانات أساساً للاستفادة من تطبيقات الذكاء الاصطناعي، إذ تتأثر قيمة النتائج بدقة المعلومات المستخدمة وحداثتها، ما يجعل تنظيم البيانات ومراجعتها جزءاً رئيسياً من التحول الرقمي.

وفي مجال الأرشفة، تتجاوز الرقمنة تحويل الوثائق الورقية إلى نسخ إلكترونية، لتشمل تصنيف المحتوى وتحديد صلاحيات الوصول إليه وتسهيل استرجاعه، بما يدعم الاستخدام المؤسسي للمعلومات.

ويظل تأهيل الموظفين عنصراً حاسماً في هذه المنظومة، لضمان قدرتهم على استخدام الأدوات الجديدة وتقييم مخرجاتها، وتحويل الاستثمار التقني إلى تحسن يمكن قياسه في سرعة الإنجاز وجودة الخدمات.

الصحي، مشدداً على جودة البيانات ودقتها وتأهيل الكوادر وحماية الخصوصية ووضع أطر الحوكمة المناسبة.

بدوره، أعرب السفير الياباني لدى الكويت كينيتشيرو موكاي عن حرص بلاده على تعزيز التعاون في مجالات الذكاء الاصطناعي، وبناء منظومة آمنة وموثوقة تدعم التنمية في البلدين. وشهد المنتدى، الذي يستمر يومين، مشاركة جهات حكومية وشركات محلية وخليجية وعالمية، وجلسات تناولت السياسات والتقنيات الحديثة، إلى جانب معرض للحلول الرقمية والابتكارات التقنية.

وتكمن أهمية ربط الأنظمة الحكومية في تقليل تكرار الإجراءات وتسهيل تبادل المعلومات بين الجهات وفق الصلاحيات المعتمدة، بما يمهد لتقديم خدمات أكثر ترابطاً للمراجعين وقطاع الأعمال. ويتيح الانتقال إلى الحوسبة السحابية مرونة أكبر في تشغيل



صناعة القرار. من جانبه، أكد رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات خالد الزامل أهمية توظيف الذكاء الاصطناعي في تطوير الخدمات والأداء المؤسسي، خصوصاً في القطاع

والمستفيدين من خدماتها. وأوضح أن الوزارة والجهات التابعة لها تعمل على تكامل المبادرات الرقمية ضمن منظومة موحدة تخدم المواطنين والمقيمين وقطاع الأعمال، فيما يقود الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات مبادرات لتسريع الانتقال إلى الحوسبة السحابية وإنشاء منصة لربط الأنظمة الحكومية وتوحيد إدارة وإجهات برمجة التطبيقات. وأضاف أن رؤية الوزارة تقوم على استخدام الذكاء الاصطناعي لتمكين الإنسان، عبر تبسيط الإجراءات ودعم اتخاذ القرار وتعزيز الإبداع وريادة الأعمال، بالتوازي مع الاستثمار في تأهيل الكفاءات الوطنية.

وأشار إلى إبرام الكويت شراكات استراتيجية مع شركات تقنية عالمية، من بينها مايكروسوفت، لإنشاء منطقة سحابية مدعومة بالذكاء الاصطناعي ومركز للابتكار، إلى جانب برامج تستهدف تأهيل آلاف الكوادر الوطنية.

أكد وزير الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووزير الإعلام والثقافة بالوكالة عمر العمر أن الذكاء الاصطناعي أصبح ضرورة لتعزيز التنافسية والارتقاء بجودة الخدمات وتحسين دقة القرارات، مشدداً على أهمية تهيئة البنية التحتية والأطر التنظيمية والكفاءات اللازمة لمواكبة التحول الرقمي. جاء ذلك خلال افتتاح فعاليات الأسبوع الخليجي للرقمنة، أمس الأربعاء، الذي يضم المنتدى الدولي للذكاء الاصطناعي والرقمنة تحت شعار «إدارة الأزمات والابتكار ومستقبل المؤسسات»، إلى جانب المؤتمر الخليجي للأرشفة وإدارة الوثائق والحفظات.

وقال العمر إن الذكاء الاصطناعي يعيد تشكيل الاقتصادات والعمل الحكومي وأسواق العمل، ما يتطلب تبني التقنيات الحديثة بوعي ومسؤولية، وربط استخداماتها باحتياجات المؤسسات

افتتاح المؤتمر السعودي البحري اللوجستي في جدة

السهلي: أكثر من 500 ألف شاحنة تربط الموانئ بالمصانع والمستودعات

33 خدمة ملاحية جديدة منذ بداية المتغيرات التي تشهدها المنطقة



كشف رئيس الهيئة العامة للنقل في السعودية فواز السهلي عن إطلاق أكثر من 33 خدمة ملاحية بحرية جديدة منذ بداية المتغيرات التي تشهدها المنطقة، مشيراً إلى أن أكثر من 500 ألف شاحنة تربط الموانئ بالمصانع والمستودعات بين مدن المملكة ودول الخليج.

جاء ذلك خلال افتتاح النسخة السابعة من المؤتمر السعودي البحري اللوجستي، أمس الأربعاء في جدة، الذي يقام خلال الفترة من 21 إلى 22 أكتوبر 2026، بمشاركة قيادات وخبراء وشركاء القطاع.

وقال السهلي إن منظومة النقل والخدمات اللوجستية قادرة على خدمة الاقتصاد والحفاظ على انسيابية التجارة والتعامل بثقة مع المتغيرات، مؤكداً أهمية تعزيز التعاون الدولي واستكشاف فرص الاستثمار والابتكار في القطاع.

وأشار إلى نمو عدد البحارة السعوديين بنسبة 24% خلال 2025 مقارنة بالعام السابق، بما يدعم تنمية الكفاءات الوطنية في الأنشطة البحرية.

وأعرب عن تطلعه إلى ترجمة مخرجات المؤتمر إلى شراكات ومبادرات تسهم في رفع كفاءة القطاع وتنافسيته، وتعزيز دور المملكة في حركة التجارة العالمية وترسيخ مكانتها مركزاً لوجستياً عالمياً، ضمن مستهدفات رؤية

السعودية 2030. وتبرز الأرقام المعلقة أهمية التكامل بين النقل البحري والبري، إذ تعتمد حركة البضائع على سلسلة مترابطة تبدأ باستقبال الشحنات في الموانئ، وتمتد إلى نقلها نحو المصانع ومراكز التخزين والتوزيع. وتوفر الخدمات الملاحية الجديدة خيارات أوسع أمام المستوردين والمصدرين عند تخطيط الشحنات، فيما ترتبط الاستفادة منها بانتظام الرحلات وكفاءة المناولة وسرعة انتقال البضائع إلى وجهاتها.

كما يمثل الربط البري بين المدن السعودية ودول الخليج جزءاً مهماً من حركة الإمداد وسائل النقل.

الإقليمية، خصوصاً للأنشطة التي تحتاج إلى توصيل منتظم للمواد الأولية والسلع والمنتجات النهائية. ويعكس التركيز على تنمية الكفاءات البحرية ارتباط توسع القطاع بتوافر العنصر البشري المؤهل، القادر على تشغيل الخدمات وإدارة العمليات والتعامل مع متطلبات السلامة والجودة.

وتتيح مناقشات المؤتمر مساحة لبحث احتياجات الشركات والتحديات التشغيلية، بما يساعد على بلورة فرص تعاون تستهدف تحسين موثوقية سلاسل الإمداد ورفع كفاءة الربط بين مختلف وسائل النقل.

انخفاض الصادرات والواردات خلال سبتمبر

6.89 مليارات دولار تجارة 5 دول خليجية مع اليابان

• الإمارات تصدر الفائض التجاري والكويت ترفع وارداتها 2.35 %



تراجعت قيمة التبادل التجاري بين خمس دول خليجية واليابان بنسبة 8.5% على أساس سنوي خلال سبتمبر 2026، لتبلغ 6.89 مليارات دولار، مقارنة بـ 7.53 مليارات في الشهر نفسه من 2025، مع انخفاض الصادرات والواردات.

وأظهرت بيانات وزارة المالية اليابانية، الصادرة أمس الأربعاء، أن الدول المشمولة بالرصد، وهي السعودية والإمارات وقطر والكويت وسلطنة عمان، سجلت فائضاً تجارياً مجعاً مع اليابان بقيمة 3.04 مليارات دولار، مقابل 3.16 مليارات قبل عام، بانخفاض 3.66%.

وسجلت أربع دول فائضاً تجارياً لصالحها، تصدرتها الإمارات بقيمة 2.37 مليار دولار، فيما سجلت قطر عجزاً بقيمة 88.12 مليون دولار. وبلغت صادرات الدول الخمس إلى اليابان 4.96 مليارات دولار خلال سبتمبر، مقارنة بـ 5.34 مليارات في الشهر المقابل من 2025، بتراجع 7.11%.

وجاء الانخفاض مع تراجع صادرات ثلاث دول، تصدرتها قطر بنسبة 99.10%، في حين ارتفعت صادرات سلطنة عمان والإمارات بنسبة 81.35% و36.85% على التوالي. وفي المقابل، بلغت واردات الدول الخمس من اليابان 1.92 مليار دولار، بانخفاض 12.08% عن مستواها البالغ 2.19 مليار

وعالمياً، ارتفع عجز الميزان التجاري لليابان بنسبة 93.20% إلى 3.39 مليارات دولار، مع زيادة وارداتها 18.90% إلى 72.75 مليار، مقابل نمو صادراتها 16.7% إلى 69.36 مليار.

وتشير الأرقام إلى استمرار تفوق صادرات الدول الخليجية الخمس إلى اليابان على وارداتها منها، رغم انخفاض قيمة التبادل، بما أبقى الميزان التجاري المجمع في جانب الفائض.

كما أسهم تراجع الواردات في الحد من أثر انخفاض الصادرات على الفائض التجاري، الذي تقلص بوتيرة أقل من تراجع إجمالي المبادلات بين الجانبين.

في سبتمبر 2025. واستحوذت الإمارات على أكبر قيمة للواردات من اليابان بين الدول المشمولة بالرصد، بنحو 971.38 مليون دولار، فيما سجلت قطر أقل قيمة عند 93.28 مليوناً.

وتراجعت واردات ثلاث دول، تصدرتها السعودية بنسبة 16.64%، بينما ارتفعت واردات سلطنة عمان والكويت بنحو 8.48% و2.35% على التوالي. وعلى مستوى الشرق الأوسط، أظهرت البيانات تراجع الصادرات إلى اليابان بنسبة 7.04% إلى 5.15 مليارات دولار، وانخفاض الواردات منها بنسبة 12.06% إلى 2.57 مليار.

يُقام تحت رعاية وزير الشباب والرياضة ويناقش قضايا التنمية والابتكار والتكنولوجيا

«زين» تجدد دعمها لملتقى «كفو» لتمكين الشباب وصناعة مستقبل الكويت

الشركة ستشارك بخبراتها في الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني ضمن جلسات الملتقى



فيصل الدويهي ود. فاطمة الموسوي مع فريق زين

الخامسة مساءً حتى التاسعة والنصف مساءً، ويتضمن سلسلة من الجلسات الحوارية، إلى جانب استعراض أبرز مشاريع منصة «كفو» ومبادراتها خلال العام، وتسليط الضوء على التجارب والأفكار التي تسهم في تعزيز مشاركة الشباب في مسيرة التنمية الوطنية.

المساهمة في صنع القرار، وتعزيز التكامل بين القطاع الخاص والمؤسسات الوطنية والمجتمع المدني لتهيئة بيئة داعمة للإبداع وريادة الأعمال، بما يتماشى مع مستهدفات رؤية «كويت جديدة 2035» في بناء اقتصاد متنوع قائم على المعرفة والابتكار. ويستمر ملتقى «كفو 2026» من الساعة

المجتمعي وتُحفّز الشباب على تطوير حلول عملية للتحديات البيئية والتنمية، بما في ذلك «تحدي الاستدامة» ومبادرات الحد من الهدر وتعزيز الوعي البيئي. وتؤمن زين بأن تمكين الشباب يتجاوز توفير الفرص التعليمية والتدريبية، ليشمل إشراكهم بصورة فاعلة في صياغة الحلول

الأمن المائي والطاقة والغذاء، والرياضة والصحة والتغذية، وتمكين الشباب والمرأة والأشخاص ذوي الإعاقة، إلى جانب الذكاء الاصطناعي والمرونة السيبرانية، والتنمية الاقتصادية واستمرارية الأعمال، والتعليم والفنون والثقافة.

وفي إطار مشاركتها في الملتقى، ستنضم زين إلى جلسة حوارية متخصصة حول الذكاء الاصطناعي والمرونة السيبرانية، تستعرض خلالها خبراتها في توظيف التقنيات المتقدمة وتعزيز الأمن السيبراني، وتسلط الضوء على أهمية مواكبة التطورات المتسارعة في عالم التكنولوجيا، وتحقيق التوازن بين الابتكار وحماية البيئة الرقمية، بما يُعزّز جاهزية المؤسسات لمواجهة التحديات المستقبلية والاستفادة من الفرص التي تتيحها التقنيات الناشئة.

وتعكس هذه المشاركة توجّه زين الاستراتيجية نحو تسريع التحول الرقمي وتبني الابتكار القائم على الذكاء الاصطناعي، إلى جانب الاستثمار في بناء القدرات الوطنية وتطوير المهارات الرقمية للشباب، إيماناً منها بأن إعداد جيل يمتلك المعرفة والأدوات اللازمة للتعامل مع التقنيات الحديثة يُشكّل ركيزة أساسية لتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني ودعم مسيرة التنمية المستدامة.

وتندرج هذه المشاركة ضمن مسار تعاون أوسع يجمع زين ومنصة «كفو» في دعم المبادرات الشبابية ذات الأثر المستدام، حيث شهدت الشراكة إطلاق ودعم مجموعة من المشاريع والمبادرات التي تُشجّع الابتكار

أعلنت زين الكويت عن مواصلة شراكتها مع منصة «كفو» ودعمها لملتقى «كفو 2026»، الذي يُقام هذا العام تحت شعار «من التنمية إلى الصمود – شباب الكويت يصنع المستقبل»، وذلك يوم 26 أكتوبر في مركز الشيخ جابر الأحمد الثقافي، تحت رعاية وزير الدولة لشؤون الشباب والرياضة د. طارق الجلامه، وبمشاركة نخبة من القيادات الشبابية والخبراء وصنّاع القرار ورواد الأعمال وممثلي القطاعين العام والخاص.

تم الإعلان في مركز زين للابتكار ZINC بمقر الشركة في الشويخ، بحضور رئيس فريق الشراكات المجتمعية وتمكين الشباب في زين الكويت فيصل الدويهي، والرئيس التنفيذي لمنصة «كفو» د. فاطمة الموسوي، وفريق زين.

ويأتي هذا الدعم امتداداً لالتزام زين بتمكين الشباب الكويتي وتعزيز دورهم في قيادة مسيرة التنمية والابتكار، من خلال دعم المنصات الوطنية التي تجمع الطاقات الشبابية والخبرات المتخصصة وصنّاع القرار، وتفتح آفاقاً جديدة للحوار وتبادل المعرفة وتحويل الأفكار الطموحة إلى مبادرات عملية تسهم في بناء مستقبل أكثر استدامة وازدهاراً للكويت.

ويُشكّل ملتقى «كفو» منصة حوارية تجمع الشباب مع القيادات والخبراء لمناقشة أبرز القضايا والتحديات التي تُشكّل مستقبل الكويت، حيث تتناول نسخة هذا العام مجموعة واسعة من المحاور التنموية، تشمل

في إطار تعزيز العلاقات المصرفية وتبادل الخبرات الدولية ومواكبة التحولات العالمية

KIB يختتم مشاركتها في الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي



النظر بشأن مجالات التعاون والشراكات المحتملة.

واختتمت الاجتماعات بإصدار اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية ولجنة التنمية وثائقها الختامية، التي عرضت نتائج مناقشاتها بشأن تطورات الاقتصاد العالمي والأسواق المالية وقضايا التنمية.

وتأتي مشاركة KIB في هذه الاجتماعات امتداداً لحضوره في المحافل المصرفية والاقتصادية المحلية والدولية، وحرصه على مواكبة التحولات التي تشهدها الصناعة المالية، وتطوير علاقاته مع كبرى المؤسسات المالية في العالم، بما يدعم فرص التعاون ويعزز إسهامه في خدمة القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني.

والأمن السيبراني، والمخاطر السيادية. وأتاحت المشاركة لوفد KIB متابعة أبرز المستجدات في الصناعة المصرفية، وتبادل الآراء مع صنّاع السياسات وقادة المؤسسات المالية، واستكشاف مجالات التعاون في التمويل والاستثمار والتحول الرقمي وإدارة المخاطر. حضور مصرفي كويتي وفرص لتعزيز التعاون

كما شارك بنك الكويت الدولي (KIB) في حفل استقبال نظمته اتحاد مصارف الكويت للبنوك الكويتية في فندق كابيل بانكوك، بحضور مسؤولين وقيادات من القطاعين المصرفي والاستثماري والوفود المشاركة. وأتاح الحفل فرصة للتواصل المباشر مع ممثلي المؤسسات المالية المشاركة، وتبادل وجهات

بيزنس بير»، ومجلس الأعمال الكويتي في دبي والإمارات الشمالية.

وجمع المنتدى مسؤولين حكوميين ومحافظي بنوك مركزية وقادة مؤسسات مصرفية واستثمارية وتكنولوجية من دول مجلس التعاون الخليجي وآسيا، وركزت مناقشاته على تعزيز التعاون المصرفي والاستثمار العابر للحدود، وتطوير البنية التحتية الرقمية للخدمات المالية، واستكشاف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القطاع المالي. وتناول برنامج الاجتماعات لهذا العام عدداً من القضايا الرئيسية المرتبطة بالاقتصاد والأسواق المالية العالمية، من بينها الاستقرار المالي، والذكاء الاصطناعي، ومستقبل البنية التحتية المالية، والمدفوعات عبر الحدود،

شركة الدولي إنفست للاستثمار (KIB Invest)، أحمد بدر الفارسي، والمدير العام للإدارة المصرفية الدولية والمؤسسات المالية، مآب القاسم، والمدير العام لإدارة الخزينة، محمد الدولية، والمدير التنفيذي لمكتب نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي، فهد السرحان.

وعلى هامش الاجتماعات، شارك وفد KIB في عدد من الفعاليات التي نظّمها اتحاد مصارف الكويت، من بينها المنتدى الاقتصادي الخليجي الآسيوي، الذي عُقد في بانكوك تحت عنوان «الخدمات المصرفية والاستثمار والبنية التحتية الرقمية»، بدعم من سفارة دولة الكويت لدى مملكة تايلند، وبالشراكة مع اتحاد المصرفيين الآسيويين، ومؤسسة «ذا

اختتم بنك الكويت الدولي (KIB) مشاركته في أنشطة وفعاليات الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي، التي استضافتها العاصمة التايلندية بانكوك خلال الفترة من 12 إلى 18 أكتوبر 2026، بمشاركة واسعة من محافظي البنوك المركزية ووزراء المالية ومسؤولي التنمية وصنّاع السياسات وقادة المؤسسات المالية والقطاع الخاص والأكاديميين وممثلي المؤسسات الدولية من مختلف دول العالم.

وترأس وفد KIB نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي، رائد جواد بوخمسين، وضم الوفد كلا من عضوي مجلس الإدارة في KIB، مرزوق خالد المرزوق وعبدالرزاق صلاح المطوع، وعضو مجلس الإدارة في

سلطت الضوء في مقابلة مع قناة CNBC العالمية على قوة نموذج الأعمال المتنوع للبنك

شريحة البحر: التنويع يدعم الأداء المرن لـ «الوطني» في مواجهة التحديات الإقليمية

1 نرکز على تنويع مصادر الإيرادات للحد من تأثر الأرباح بتحركات أسعار الفائدة

2 فرص كبيرة للتوسع أمام «الوطني» تمتد عبر أسواق متعددة حول العالم ولا تقتصر على الكويت فقط



يعزز مرونة الاقتصاد الوطني وقدرته على مواجهة التحديات. وذكرت أن عودة ظروف التشغيل إلى مستوياتها الطبيعية ستسهم في تعزيز الزخم الاقتصادي تدريجياً ودعم الاستثمارات والأنشطة التمويلية، مبيّنة أنه على المدى المتوسط، ومع عودة حركة الشحن عبر المسارات البحرية إلى طبيعتها، من المتوقع أن يتعافى إنتاج النفط الكويتي، مع إمكانية تجاوزه المستويات المسجلة قبل اندلاع النزاع، كما من المرجح أن يستمر الطلب على إعادة بناء المخزونات في دعم الأسعار، حتى مع عودة إمدادات دول مجلس التعاون الخليجي إلى الأسواق. وأعربت البحر عن تفاؤلها بمستقبل الاقتصاد الكويتي، قائلة إن آفاق النمو ستكون أفضل مع انحسار التوترات السياسية في المنطقة واستمرار تنفيذ المشروعات التنموية والإصلاحات الاقتصادية، الأمر الذي سينعكس إيجاباً على القطاع المصرفي.

مواصلة هذا الزخم وتسريع وتيرة تنفيذ المشاريع، من خلال تعزيز الحوكمة والمساءلة والشفافية، وتكثيف متابعة سير العمل ومراحل الإنجاز، ما يحدّ من تأثير التوترات الجيوسياسية على الاقتصاد الوطني». وحول إقرار قانون التمويل العقاري، أكدت أنه تطور إيجابي، مشيرة إلى أن تطبيق القانون خلال الفترة المقبلة من شأنه أن يُحدث تحولاً جوهرياً ويوفر فرص نمو مهمة لقطاع التمويل المصرفي للأفراد على المدى المتوسط إلى الطويل، بما يعود بالنفع على بنك الكويت الوطني والقطاع المصرفي الكويتي بشكل عام. وعن رؤيتها لآفاق الاقتصاد الكويتي، أوضحت البحر أن النظرة قصيرة الأجل لا تزال تتأثر بالتوترات الجيوسياسية في المنطقة، إلا أن النظرة متوسطة الأجل إيجابية بفضل متانة الأسس الاقتصادية للكويت والاحتياطيات المالية القوية والدور المحوري الذي يؤديه صندوق الثروة السيادي، بما

المصرفي، أشارت البحر إلى أن وتيرة النمو قد تباطأت بالطبع مقارنة بالفترات التي سبقت التوترات الجيوسياسية في المنطقة، إلا أن النشاط الاقتصادي لا يزال يسجل مستويات جيدة، لافتة إلى أن الانتشار الدولي لمجموعة بنك الكويت الوطني وفر لها فرصاً مهمة لدعم العملاء وتمكينهم من التوسع في أسواق متعددة. ولفتت البحر إلى النمو الجيد في وتيرة ترسية المشاريع في الكويت، مبيّنة أن قيمة المشاريع التي تمت ترسيته في الكويت بلغت نحو 3 مليارات دينار كويتي (9.7 مليار دولار أمريكي) منذ بداية العام، مسجلة نمواً بنسبة 36% على أساس سنوي، فيما تصل قيمة المشروعات المتوقع طرحها خلال المرحلة المقبلة إلى نحو 10 مليارات دينار كويتي (32 مليار دولار أمريكي)، وهو ما يمثل فرصاً واعدة أمام القطاع المصرفي للمساهمة في تمويل المشاريع ودعم النمو الاقتصادي. وقالت: «نلمس حرصاً من الحكومة على

لاستراتيجيتها. وقالت إنه منذ اندلاع الحرب، ركز «الوطني» على الحفاظ على مرونته التشغيلية، ونجح بشكل استثنائي في دعم عملياته ومراقبة المخاطر الائتمانية والتشغيلية عبر جميع الأسواق التي يتواجد فيها، مبيّنة أن تنوع محفظة أعمال البنك، وعلاقاته الراسخة وطويلة الأمد مع العملاء، إلى جانب قدرته على الحصول على التمويل من أسواق جغرافية متعددة، تعد من أبرز نقاط القوة التي يتمتع بها في ظل البيئة الحالية وما تشهده من تحديات ومتغيرات. وشددت البحر على أن استراتيجية التنويع ستظل إحدى الركائز الأساسية لنمو بنك الكويت الوطني خلال المرحلة المقبلة، موضحة أن لدى البنك فرصاً كبيرة للتوسع عبر أسواق متعددة حول العالم ولا تقتصر على السوق المحلية فقط. وأكدت أن «الوطني» سيواصل التركيز على تنويع مصادر إيراداته وتنمية الإيرادات من الأتعاب والعمولات بهدف الحد من تأثر الأرباح بتحركات أسعار الفائدة، إضافة إلى الاستفادة بشكل أكبر من عملياته الدولية وتعزيز البيع المتقاطع للمنتجات والخدمات بين الأسواق التي يعمل بها، بهدف خلق فرص جديدة للنمو، لافتة إلى أن البنك يتمتع بمراكز قوية في قطاعات الخدمات المصرفية الشخصية وإدارة الثروات والأعمال غير النقدية مثل خطابات الاعتماد وخطابات الضمان. وتوقعت البحر أن تستمر جهود تحسين مزيج الأصول، مع إتاحة إصدارات أدوات الدين الحكومي بموجب قانون الدين العام الجديد فرصاً إضافية لتوظيف السيولة في أصول عالية الجودة، بما يدعم استقرار صافي هامش الفائدة. وفي معرض حديثها عن تأثير التحديات الجيوسياسية على الاقتصاد الكويتي والقطاع

أكدت نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني، شريحة البحر، أن المجموعة حققت نتائج مالية قوية خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2026، رغم تصاعد التوترات الجيوسياسية في المنطقة، مدفوعة بشكل أساسي بأداء أنشطتها المصرفية الأساسية. وقالت البحر في مقابلة مع قناة CNBC العالمية إن صافي أرباح المجموعة بلغ 481.7 مليون دينار كويتي (1.6 مليار دولار أمريكي) خلال الأشهر التسعة الأولى من العام، محققاً نمواً تجاوز 3% مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، فيما ارتفع إجمالي الأصول بنسبة 4.5% وسجلت محفظة القروض نمواً بأكثر من 8%، الأمر الذي يعكس مرونة نموذج عمل «الوطني» وقدرته على التكيف مع مختلف المتغيرات الاقتصادية والجيوسياسية. وعزت البحر نمو الأرباح خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2026 إلى ارتفاع الإيرادات بنسبة 4% على أساس سنوي، إلى جانب تحسن اتجاهات التكاليف التشغيلية وانخفاض أعباء المخصصات، مشيرة إلى أن قوة الميزانية العمومية، ونمو الأصول وجودتها، وتنوع مصادر التمويل، ومتانة نسب رأس المال، عوامل أسهمت جميعها في دعم الأداء المالي للمجموعة. وذكرت البحر أن بنك الكويت الوطني يواصل تحقيق نمو متوازن عبر خطوط الأعمال الرئيسية والأسواق الجغرافية التي يعمل فيها، بدعم من استراتيجية التنويع الإقليمي والدولي التي أثبتت فعاليتها في تعزيز قدرة المجموعة على مواجهة التحديات الجيوسياسية. وأوضحت أن المجموعة واصلت التعامل مع حالة عدم اليقين المتزايدة الناجمة عن التطورات الجيوسياسية، مستفيدة من نموذج أعمالها المتنوع، وإطارها المتحفظ لإدارة المخاطر والحوكمة، والتنفيذ المنضبط

عن فرع مدينة صباح الأحمد السكنية

بنك الخليج يحصد شهادة الريادة في تصميمات الطاقة والبيئة (LEED)

خالد العوضي: الشهادة تتويج لجهود بنك الخليج المتواصلة في تعزيز الاستدامة البيئية عبر مختلف مرافقه



والتراثية، وفي الوقت ذاته رفع كفاءته التشغيلية والبيئية بما يتوافق مع أفضل الممارسات العالمية في مجال الاستدامة وإدارة المرافق. واختتم العوضي بالتأكيد على أن حصول فرع مدينة صباح الأحمد السكنية على شهادة LEED البلاطينية يمثل خطوة مهمة ضمن رحلة البنك نحو تعزيز الاستدامة البيئية، مؤكداً استمرار بنك الخليج في توسيع نطاق تطبيق المعايير الخضراء في منشآته المستقبلية، وترسيخ مكانته كمؤسسة مصرفية مسؤولة تسهم بفاعلية في دعم جهود التنمية المستدامة في دولة الكويت.

وفي سياق جهوده المستمرة للارتقاء بمنشآته، يواصل بنك الخليج تنفيذ خطة شاملة لتطوير شبكة فروعها بما يتوافق مع أحدث المعايير البيئية والتشغيلية العالمية، مع التركيز على تعزيز كفاءة المباني وتحسين تجربة العملاء والموظفين في مختلف المواقع. كما يعمل البنك على تطوير المبنى الرئيسي لبنك الخليج، المصنف ضمن المباني التاريخية المميزة في دولة الكويت، من خلال تنفيذ مشاريع تحديث مدروسة تراعي المحافظة على قيمته المعمارية

بيئة مصرفية حديثة ومريحة للعملاء والموظفين من جهة، والحفاظ على الموارد الطبيعية وخفض التأثيرات البيئية من جهة أخرى. وتوفر معايير LEED إطاراً متكاملًا يساعدنا على مواصلة تطوير منشآتنا وفق أسس أكثر كفاءة واستدامة». وأكد أن البنك يواصل استثماراته في تطوير فروع ومرفقه التشغيلية من خلال تبني تقنيات وأنظمة حديثة تساهم في رفع كفاءة استهلاك الطاقة والمياه وتحسين الأداء البيئي، مشيراً إلى أن هذه الجهود تنسجم مع مستهدفات استراتيجية الاستدامة 2030 وتدعم رؤية البنك في تحقيق

المرافق المهندس خالد عبد الوهاب العوضي: «يمثل حصول فرع مدينة صباح الأحمد السكنية على شهادة LEED البلاطينية تتويجاً لجهود بنك الخليج المتواصلة في تعزيز الاستدامة البيئية عبر مختلف مرافقه ومنشآته. فنحن لا ننظر إلى الاستدامة باعتبارها مبادرة مؤقتة، بل كجزء أساسي من نهجنا المؤسسي وخططنا التطويرية طويلة المدى». وأضاف العوضي: «نحرص في بنك الخليج على تطبيق أفضل المعايير العالمية في إدارة المرافق وتشغيل المباني، بما يحقق التوازن بين توفير

في إنجاز جديد يعكس التزامه الراسخ بالاستدامة وتعزيز ممارسات الأعمال المسؤولة، أعلن بنك الخليج حصول فرعه في مدينة صباح الأحمد السكنية على شهادة الريادة في تصميمات الطاقة والبيئة (LEED) البلاطينية، الممنوحة من المجلس الأمريكي للمباني الخضراء (USGBC) ومؤسسة اعتماد الأعمال الخضراء (GBCI)، تقديراً لجهوده في تطبيق أعلى المعايير العالمية للمباني المستدامة ورفع كفاءة عملياته التشغيلية. وتُعد شهادة LEED من أبرز أنظمة التقييم العالمية للمباني الخضراء، حيث تقيس أداء المنشآت وفق مجموعة من المعايير المتقدمة تشمل كفاءة استخدام الطاقة والمياه، وجودة البيئة الداخلية، واختيار المواد المستدامة، وإدارة المرافق بصورة مسؤولة، إلى جانب الحد من الآثار البيئية الناتجة عن تشغيل المباني. ويأتي هذا الإنجاز في إطار استراتيجية بنك الخليج للاستدامة 2030، التي تهدف إلى دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة في مختلف أنشطة البنك وعملياته، بما ينسجم مع أفضل الممارسات العالمية وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. كما يعكس التزام البنك المستمر بتطوير بنيته التحتية ورفع كفاءة منشآته من خلال اعتماد حلول مبتكرة تساهم في ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية وتقليل الأثر البيئي. وبهذه المناسبة، قال نائب المدير العام لإدارة

لتمكين التكنولوجيا المالية في الكويت

اتفاقية استراتيجية بين «بوبيان» و«ماستركارد»

1 صالح المنصور: الاتفاقية ترسخ نهجاً مشتركاً مع «ماستركارد» لتطوير حلول تواكب مستقبل الخدمات الرقمية

2 مارك إليوت: نسعى إلى تطوير حلول تعزز التجارة المدفوعات لتوظيف خبراتنا في قطاع



صالح المنصور



عبدالله التويجري ومارك إليوت عقد توقيع الاتفاقية

شراكة تدعم الابتكار

وبهذه المناسبة، قال مدير عام منتجات الأفراد وأداء الأعمال في بنك بوبيان، صالح المنصور، «تظهر الاتفاقية أهمية التعاون المستمر الذي يجمع بوبيان وماستركارد، ما يعكس رؤيتهما المشتركة تجاه مستقبل الخدمات المالية والمدفوعات الرقمية، ويتيح توظيف خبرات الطرفين في الابتكار والمساهمة في تطوير القطاع المالي والتكنولوجي في الكويت». وأضاف «إن دعم شركات التكنولوجيا المالية يمثل أحد الركائز الرئيسية في توجه «بوبيان» وذلك من خلال مساعدتها على تحويل أفكارها إلى حلول قابلة للتطبيق والنمو، ومساندتها في مختلف مراحل الانطلاق والتوسع».

بنية مصرفية متكاملة

وأوضح المنصور «يمكن لشركات التكنولوجيا المؤهلة الاستفادة من برنامج «الخدمات المصرفية كخدمة» (BaaS) الذي يقدمه بنك بوبيان، بما يتيح لها

وقع بنك بوبيان وماستركارد اتفاقية جديدة تهدف إلى تمكين شركات التكنولوجيا المالية، وذلك في إطار تعاونهما الاستراتيجي الذي يعكس التزامهما المشترك بدعم الابتكار والمساهمة في نمو منظومة التكنولوجيا المالية في الكويت.

وتتيح الاتفاقية للجانبين استكشاف فرص جديدة للتعاون وتطبيق حلول مبتكرة، للاستفادة من البنية التحتية المصرفية المتطورة والخبرات التشغيلية والتنظيمية لـ «بوبيان»، إلى جانب الشبكة العالمية والإمكانات التكنولوجية التي تمتلكها ماستركارد في مجال المدفوعات، ما يعزز كفاءة الخدمات المالية الرقمية ويدعم تقديم تجارب أكثر سهولة وأماناً للعملاء.

وجرى توقيع الاتفاقية بحضور الرئيس التنفيذي للخدمات المصرفية الشخصية والخاصة والرقمية في بنك بوبيان عبدالله التويجري، والرئيس الإقليمي لشرق المنطقة العربية في ماستركارد، مارك إليوت، إلى جانب عدد من القيادات التنفيذية وممثلي ماستركارد.

ويدعم جاهزية السوق المحلي للمرحلة المقبلة.

خبرات عالمية

من جانبه، قال الرئيس الإقليمي لشرق المنطقة العربية في ماستركارد مارك إليوت «تسهم البنية التحتية المتقدمة في الكويت والتوسع المتواصل في تبني المدفوعات الرقمية في خلق فرص جديدة للابتكار في قطاع التكنولوجيا المالية، ويعكس تعاوننا مع بنك بوبيان هذا الالتزام المشترك بدعم هذا التقدم وتعزيز مساهمة التكنولوجيا المالية في الاقتصاد الرقمي للدولة».

وأضاف «تتمتع ماستركارد بخبرة واسعة في مختلف جوانب قطاع المدفوعات، بما في ذلك فهم تطور تقنيات المدفوعات والمعايير وتوقعات العملاء. لذا نسعى من خلال هذا التعاون إلى مشاركة هذه الخبرات لدعم تطوير حلول تكنولوجيا مالية تساهم في تعزيز التجارة وتمكين مزيد من الأفراد والشركات من تحقيق إمكاناتهم في النمو والازدهار.

التي تمكن الشركات من إصدار منتجاتها الخاصة من البطاقات والمدفوعات، وخدمة أجهزة الصراف الآلي كخدمة، ATM as Service التي تتيح لمستخدمي المحافظ الرقمية السحب النقدي من دون بطاقة عبر الربط بشبكة «بوبيان»، إلى جانب خدمة رقم الحساب المصرفي الافتراضي (Virtual IBAN)، لتمكينهم من استقبال التحويلات المصرفية مباشرة في محافظهم الرقمية.

وأشار إلى أن مبادرة Empower by Boubayan تمثل نموذجاً آخر لدور البنك في دعم الشركات التقنية لتعزيز جاهزيتها للتوسع وحضورها في السوق. وأكد المنصور أن هذه النماذج تجسد رؤية «بوبيان» في بناء منظومة تقنية متكاملة تدعم شركات التكنولوجيا المالية في مختلف مراحل تطورها، ما يعزز من مكانة الكويت في الاقتصاد الرقمي. ويواصل البنك توسيع شراكاته مع مؤسسات عالمية رائدة، بما يواكب التحولات المتسارعة في صناعة الخدمات المصرفية المالية

والأمن والامتثال للمتطلبات التنظيمية» وتشمل الحلول المتاحة ضمن هذا البرنامج خدمة إضافة البطاقات المصرفية للمحافظ الرقمية BIN Sponsorship

تطوير منتجات أكثر كفاءة وبوتيرة أسرع، والتركيز بشكل أكبر على الارتقاء بجودة حلولها وتجارب المستخدمين، ضمن إطار يضمن أعلى معايير الحوكمة



التويجري وإليوت في لقطة جماعية مع القيادات التنفيذية بالبنك وممثلي «ماستركارد»

خلال قمة فوربس لقادة الاستدامة 2026

بيت التمويل الكويتي يستعرض ريادته في التمويل المستدام وتطبيق معايير ESG

بتنفيذ خطة للاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) تستهدف تحقيق الحياض الكربوني لعملياته التشغيلية بحلول عام 2060، مدعومة بخارطة طريق تنفيذية للفترة 2025-2030.

ويواصل بيت التمويل الكويتي تحقيق إسهامات بارزة في مجال الاستدامة وأداء معايير (ESG)، إذ تستحوذ المجموعة على تصنيف «A» ضمن مؤشر (MSCI ESG)، عدا عن كونها مدرجة ضمن سلسلة مؤشرات (FTSE4Good)، تقديراً لالتزامها بأفضل الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة والتمويل المستدام، كما حصل معرض KFH Auto على شهادة تقييم الاستدامة GSAS المستوى الذهبي، ليصبح أول معرض سيارات صديق للبيئة يلتزم بالكامل بمعايير الاستدامة في الكويت.

وفي إطار جهوده للارتقاء بالاستدامة، وقع بيت التمويل الكويتي مذكرة تفاهم مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وأطلق أول برنامج مخصص للشركات الصغيرة والمتوسطة تحت عنوان «النمو باستدامة»، بهدف مساعدة هذه المشروعات على تعزيز تنافسيتها وتحقيق نمو مستدام.

علاوة على ما سبق، يواصل البنك أيضاً مبادراته الرائدة (Keep It Green)، التي تستهدف الحفاظ على البيئة والحد من انبعاثات الكربون. ويُعد بيت التمويل الكويتي السبّاق محلياً في إصدار تقارير قياس الأثر، مواصلاً ريادته في مجال إعداد تقارير الاستدامة من خلال نشر تقريره السنوي للاستدامة وتقارير البصمة الكربونية، اللذين يستعرضان أداء البيئي، وإنجازاته، وخارطة طريقه نحو مستقبل أقل انبعاثاً للكربون.



محمد العرييد والمتحدثون في الحلقة النقاشية

المنطقة. وأشار العرييد إلى أن مجموعة بيت التمويل الكويتي وسعت استثماراتها في صكوك الاستدامة إلى نحو 2.38 مليار دولار في 2025، بما يعكس الدور القيادي في التمويل المستدام في أسواق التمويل الإسلامي. وأضاف أن حجم استثمارات بيت التمويل الكويتي في الصكوك المستدامة والخضراء ارتفع إلى نحو 1.2 مليار دولار خلال 2025، بنمو سنوي بلغ 30.7%، مقارنة بـ 2024. وتوزعت هذه الاستثمارات بواقع 44% في الصكوك المستدامة، و 56% في الصكوك الخضراء. وأكد العرييد أن بيت التمويل الكويتي يمضي

التمويل الإسلامي ومبادئ الاستدامة، مشيراً إلى أن طبيعة التمويل الإسلامي المدعوم بالأصول تشجع على الاستثمار المسؤول وتربط التمويل بالنشاط الاقتصادي الحقيقي. وأضاف أن بيت التمويل الكويتي يواصل دمج معايير الاستدامة في منتجاته وخدماته، مستفيداً من التمويل الإسلامي كمحرك أساسي لتوليد قيمة طويلة الأمد وتحقيق التنمية المستدامة. وشدد على أن الحوكمة القوية والشفافية تشكلان ركيزتين أساسيتين لبناء الثقة وتعزيز التمويل المستدام، مشيراً إلى أن تعزيز أطر الحوكمة وممارسات الإفصاح سيؤدي دوراً محورياً في تسريع وتيرة التمويل المستدام في جميع أنحاء

والمتوسطة، إلى جانب توليد قيمة اقتصادية واجتماعية على المدى الطويل. خلال الجلسة، أكد العرييد الدور الحيوي الذي تقوم به البنوك في الربط بين رأس المال والاقتصاد الحقيقي من خلال توجيه التمويل نحو مبادرات التنمية المستدامة، مشيراً إلى أن المؤسسات المالية في دول مجلس التعاون الخليجي مؤهلة لدعم النمو المستدام على مستوى واسع وذلك من خلال الاستثمار في الطاقة المتجددة والبنية التحتية والتقنيات منخفضة الكربون والمشاريع الأخرى التي من شأنها تعزيز المرونة الاقتصادية والمسؤولية البيئية. كما سلط العرييد الضوء على التوافق التام بين

شارك بيت التمويل الكويتي في قمة فوربس لقادة الاستدامة لعام 2026 تحت شعار «المرونة من أجل مستقبل مستدام». وجمعت القمة التي أقيمت في مدينة أبوظبي، تحت رعاية د.آمنة بنت عبدالله الضحك، وزيرة التغير المناخي والبيئة في دولة الإمارات العربية المتحدة، نخبة من قادة الفكر وصناع القرار وخبراء القطاع لمناقشة استراتيجيات التعامل مع التحديات، وتسريع الابتكار، ودفع عجلة النمو المستدام في القطاعات الحيوية، بما في ذلك الطاقة، والكفاء الاصطناعي، والاستثمار، ورأس المال الطبيعي، واستعداد الكوادر البشرية.

وتعكس مشاركة بيت التمويل الكويتي، الممثلة برئيس الالتزام والحوكمة للمجموعة في بيت التمويل الكويتي، مشعل الشايع، والمدير التنفيذي للحوكمة والاستدامة في بيت التمويل الكويتي، محمد العرييد، مدى التزامه بالتمويل المستدام والنمو المسؤول، إلى جانب تسليط الضوء على دور التمويل الإسلامي في دعم التنمية المستدامة من خلال حلول متوافقة مع الشريعة الإسلامية. كما أتاحت القمة الفرصة أمام بيت التمويل الكويتي لتبادل الرؤى مع رواد القطاع حول أفضل الممارسات المتبعة في مجال الاستدامة، وتعزيز نهجه في المعايير البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG)، وترسيخ مكانته كرائد في مجال التمويل المستدام وتحقيق القيمة طويلة الأمد.

وشارك المدير التنفيذي للحوكمة والاستدامة في بيت التمويل الكويتي، محمد العرييد، في حلقة نقاشية بعنوان «تبادل التمويل المستدام: من الالتزامات إلى رأس المال»، تم خلالها تسليط الضوء على دور رأس المال المدفوع بهدف في تسريع وتيرة الابتكار المناخي، وتمكين الشركات الصغيرة

المؤشر يكسر حاجز ٩٩٣٠ نقطة رغم قوة الأرباح المصرفية

«تاسي» تحت ضغط المخاوف.. رغم قوة الأرباح

1 الأسهم المتراجعة تتجاوز الرباحة بأكثر من 3 أضعاف وسط ضغوط بيعية واسعة

2 «الراجحي» يستحوذ على 497 مليون ريال و«الإنماء» يتراجع 4.97 %

فيما حل «الأهلي» ثالثاً بسهولة بلغت 251.34 مليون ريال. واستحوذت الأسهم الثلاثة مجتمعة على نحو 1.05 مليار ريال، بما يعادل 25.6 % من إجمالي التداولات، ما يبرز ثقل القطاع المصرفي في حركة السوق. وشملت الإفصاحات المالية أيضاً بنك الرياض وبنك الجزيرة والبنك العربي الوطني، التي أعلنت نتائجها الأولية للأشهر التسعة الأولى. ومن حيث الكميات، تصدر سهم «لندن» النشاط بتداول 29.22 مليون سهم، يليه «كيان السعودية» بنحو 20.87 مليون سهم.

قيعان جديدة

سجلت عدة أسهم مستويات سعرية متدنية جديدة خلال الجلسة، في مؤشر إضافي إلى اتساع الضغوط على الشركات المدرجة.

وبحسب البيانات، سجل سهم «مجموعة تداول» قاعاً تاريخياً جديداً عند 108.8 ريالاً، منخفضاً بنسبة 1.27 %، فيما بلغ سهم «أماك» 7.96 ريالاً، و«نسيج» 10.29 ريالاً، و«صالح الراشد» 36.72 ريالاً.

كما وصلت أسهم أخرى إلى أدنى مستوياتها خلال 52 أسبوعاً، من بينها «بنك البلاد» الذي أغلق عند 20.72 ريال بانخفاض 3.49 %، و«أسترا الصناعية» عند 115.3 ريالاً، و«شاكر» عند 9.03 ريالاً.

وتعكس هذه المستويات حجم الضغوط على بعض الأسهم، لكنها لا تعني بالضرورة استمرار الهبوط، إذ يعتمد اتجاهها اللاحق على نتائج الشركات والتقييمات وتطور الطلب الاستثماري.

محفزات مرتقبة

تترقب السوق نتائج «أرامكو» المقررة في الثالث من نوفمبر، وسط آمال بأن تسهم الإفصاحات المالية للشركات القيادية في تحسين المعنويات. وفي الوقت نفسه، أصدرت هيئة السوق المالية قرارات تنظيمية شملت الإفصاح في تقارير مجالس الإدارة السنوية، وتطوير متطلبات الإفصاح للصناديق الاستثمارية.

وتستهدف هذه الخطوات تحسين الشفافية وجودة المعلومات المتاحة للمستثمرين، بما يدعم كفاءة السوق على المدى الطويل، وإن كان أثرها المباشر في التداولات اليومية غير محسوم.

ويظل التحدي الرئيسي أمام «تاسي» هو استعادة الثقة في ظل الضغوط الجيوسياسية، خصوصاً أن النتائج المالية الإيجابية لم تنجح حتى الآن في وقف موجة التراجع.



بلغت 2.22 %، ثم الخدمات التجارية والمهنية بنسبة 1.95 %.

ويعكس هذا التفاوت اختلاف تقييم المستثمرين للقطاعات الاقتصادية، إذ استفادت بعض شركات المواد الأساسية من نتائجها المالية، بينما واجهت الأسهم العقارية والرأسمالية ضغوطاً بيعية.

كما يكشف الأداء القطاعي أن المكاسب المسجلة في أنشطة محددة لم تكن كافية لتعويض الخسائر الأوسع، خصوصاً مع استمرار التراجع في عدد كبير من الشركات.

قفزت فردية

رغم الاتجاه السلبي العام، سجلت بعض الأسهم مكاسب قوية، تصدرها سهم «مرنة» بارتفاع 9.48 % ليغلق عند 7.85 ريالاً.

وقفز سهم «كيان السعودية» بنسبة 6.37 % عقب إعلان نتائجها المالية الأولية للأشهر التسعة الأولى من عام

الفني لتحديد نقاط الدعم والمقاومة، لكنها لا تمثل ضماناً لاتجاه الأسعار.

ويشير استمرار التذبذب بين مستويات مرتفعة ومنخفضة خلال الجلسة إلى حساسية السوق للتغيرات في أوامر البيع والشراء، خصوصاً مع اتساع نطاق الأسهم المتراجعة.

تباين القطاعات

على المستوى القطاعي، تصدر قطاع المواد الأساسية قائمة الارتفاعات بمكاسب بلغت 1.61 %، وسط تداولات بقيمة 615.79 مليون ريال، مستفيداً من النتائج المالية لشركات البتروكيماويات.

كما ارتفع قطاع الإعلام والترفيه بنسبة 1.19 %، في حين تعرضت قطاعات أخرى لضغوط واضحة حدّت من قدرة المؤشر على التعافي.

وتصدر قطاع السلع الرأسمالية قائمة القطاعات المتراجعة بانخفاض 2.31 %، يليه قطاع إدارة وتطوير العقارات بخسائر

تتحرك وفق نتائج الشركات وحدها، بل تتأثر أيضاً بتوقعات المستثمرين بشأن المخاطر الاقتصادية والسياسية، وقدرتهم على تحمل التقلبات قصيرة الأجل.

مستويات حاسمة

يرى المحلل الفني عادل الحويل أن كسر مستوى 9930 نقطة يمثل إشارة سلبية جديدة، بعدما تحول هذا المستوى إلى منطقة مقاومة محتملة في حال حدوث ارتداد.

وأوضح أن مستوى 9900 نقطة يشكل دعماً قريباً للمؤشر، يليه نطاق 9800 نقطة إذا استمرت الضغوط البيعية خلال الجلسات المقبلة.

وجاء تراجع الأرباح امتداداً لخسائر الثلاثاء، عندما أغلق المؤشر عند 9952 نقطة، وهو أدنى مستوى إغلاق منذ أبريل 2021، وفق البيانات الواردة في التقرير.

وتكتسب هذه المستويات أهمية بالنسبة إلى المتعاملين الذين يعتمدون على التحليل

واصلت سوق الأسهم السعودية تراجعها خلال تعاملات الأربعاء، وسط موجة بيع واسعة شملت غالبية الشركات المدرجة، رغم الإعلان عن نتائج مالية قوية لعدد من البنوك وشركات البتروكيماويات. وكشفت الجلسة عن مفارقة لافتة بين تحسن أرباح بعض الشركات القيادية واستمرار الضغوط على المؤشر الرئيسي «تاسي»، الذي كسر مستوى 9930 نقطة، في وقت تزايدت فيه المخاوف الجيوسياسية وحالة عدم اليقين بشأن اتجاه الأسواق خلال الفترة المقبلة.

وأغلق المؤشر عند مستوى 9926.62 نقطة، منخفضاً بنسبة 0.26 %، بما يعادل 25.44 نقطة، وسط تداولات بلغت قيمتها 4.12 مليارات ريال، شملت أكثر من 261.42 مليون سهم. وتراجعت أسعار 207 شركات مقابل ارتفاع 60 شركة فقط، ما يعكس اتساع نطاق الخسائر، بينما تراوحت حركة المؤشر خلال الجلسة بين 9855.36 نقطة و9989.3 نقطة، بفارق يقارب 134 نقطة، في مؤشر إلى حدة التذبذب واستمرار الصراع بين القوى الشرائية والبيعية.

ضغوط واسعة

أظهرت حركة الأسهم تفوقاً كبيراً للشركات الخاسرة، التي بلغ عددها 207 شركات، مقابل 60 شركة رابحة، ما يعني أن الأسهم المتراجعة تجاوزت نظيرتها المرتفعة بأكثر من ثلاثة أضعاف.

ويعكس هذا التفاوت ضعف شهية المخاطرة، خصوصاً أن التراجعات جاءت رغم استمرار ارتفاع أسعار النفط والإفصاحات المالية الإيجابية لعدد من الشركات.

وقالت خبيرة أسواق المال حنان رمسيس، في تصريحات لـ«مباشر»، إن الضغوط الاقتصادية العامة والمخاوف الجيوسياسية دفعت المؤشر إلى كسر مستوى 9930 نقطة، وسط تراجع غالبية الأسهم.

وأشارت إلى أن الزخم القوي لأرباح القطاع المصرفي وتربع نتائج «أرامكو» في الثالث من نوفمبر قد يمهّدان لارتداد فني محتمل.

وتكشف هذه المعطيات أن السوق لا

أكثر الشركات انخفاضاً

الشركة	2026/10/20	2026/10/21	التغير
1 لندن	1.99	1.82	(8.54%)
2 حديد وطني	2.99	2.78	(7.02%)
3 جاز	14.49	13.54	(6.56%)
4 ميفك ريت	2.98	2.79	(6.38%)
5 صدق	15.18	14.30	(5.80%)
6 الإنماء	23.14	21.99	(4.97%)
7 مسك	31.56	30.10	(4.63%)
8 ام آي اس	283.00	270.00	(4.59%)
9 مدينة العرقة	20.71	19.76	(4.59%)
10 المسار الشامل	21.18	20.23	(4.49%)

اكثر الشركات ارتفاعاً

الشركة	2026/10/20	2026/10/21	التغير
1 مرنه	7.17	7.85	9.48%
2 كيان السعودية	4.55	4.84	6.37%
3 العربية	38.20	40.58	6.23%
4 سيرا	16.33	16.90	3.49%
5 للتقدمة	23.55	24.36	3.44%
6 دار للعدات	25.80	26.68	3.41%
7 سابك	44.00	45.40	3.18%
8 الدريس	112.00	115.30	2.95%
9 سابك للمغذيات الزراعية	109.80	113.00	2.91%
10 الفخارية	15.76	16.18	2.67%

الاتصالات تتصدر المكاسب والسيولة تنكمش رغم ارتفاع المؤشر

34 سهماً رابحاً في بورصة قطر

التداولات تفقد 80 مليون ريال مقارنة بالجلسة السابقة

«قطر الوطني» يستحوذ على 17 % من قيمة التعاملات

الأسهم النشطة

على مستوى النشاط الفردي، تصدر سهم «قطر الوطني» قائمة الأسهم الأكثر تداولاً من حيث القيمة، بعدما بلغت التعاملات عليه نحو 57.76 مليون ريال، بما يعادل قرابة 17.1% من إجمالي قيمة التداولات في السوق. ويعكس هذا التركيز أهمية الأسهم القيادية في توجيه السيولة، خصوصاً أن تحركاتها قد تؤثر في أداء المؤشر العام واتجاهات المستثمرين.

وفي المقابل، تصدر سهم «قامكو» قائمة الأسهم الأكثر تداولاً من حيث الكميات، بحجم بلغ 19.34 مليون سهم، ما يمثل نحو 13.2% من إجمالي الأسهم المتداولة خلال الجلسة. ويكشف اختلاف الأسهم المتصدرة من حيث القيمة والحجم عن تباين مستويات الأسعار وطبيعة التداول بين الشركات، إذ لا يعني ارتفاع عدد الأسهم المتداولة بالضرورة تصدرها من حيث القيمة المالية.

كما أن استحواذ بعض الأسهم على حصص ملحوظة من التداولات يجعل متابعة توزيع السيولة بين الشركات أمراً مهماً لتقييم مدى اتساع النشاط الاستثماري.

وفي ظل انخفاض إجمالي التعاملات، تبرز أهمية مراقبة قدرة الأسهم القيادية على الاحتفاظ باهتمام المستثمرين، ومدى انتقال النشاط إلى قطاعات وشركات أخرى.

صعود الأسعار يختبر قوة السيولة

تكشف تعاملات الأربعاء عن أداء إيجابي لبورصة قطر، بعدما ارتفع المؤشر العام بنسبة 0.52 % بدعم من صعود جميع القطاعات، مع تفوق واضح لأسهم الاتصالات والخدمات الاستهلاكية.

لكن تراجع قيمة التداولات بنسبة 19.2 % وانخفاض الكميات بنحو 36.8 % يضعان استدامة المكاسب أمام اختبار، خصوصاً أن اتساع الصعود السعري يحتاج إلى مشاركة استثمارية قادرة على دعم الاتجاه.

وستظل حركة السوق خلال الجلسات المقبلة مرتبطة بمدى تحسن السيولة واستمرار الطلب على الأسهم القيادية، في وقت تعكس فيه الجلسة قدرة الأسعار على الارتفاع رغم تراجع النشاط، دون أن تحسم بعد قوة الزخم الصعودي على المدى القريب.

وانخفض عدد الصفقات المنفذة إلى 26.158 ألف صفقة، مقابل 28.846 ألف صفقة في الجلسة السابقة، بتراجع يقارب 9.3 %. ويكشف هذا التفاوت بين انخفاض القيمة والكميات والصفقات عن تغير في طبيعة النشاط داخل السوق، لكنه لا يسمح وحده بتحديد اتجاه المستثمرين أو أسباب انخفاض التداول.

فقد يرتبط تراجع السيولة بانخفاض المعروض من الأسهم أو انتظار المستثمرين محفزات جديدة، كما قد يعكس تراجع شهية التداول قصير الأجل.

ومن الناحية الاستثمارية، تكتسب السيولة أهمية لأنها تساعد على قياس مستوى المشاركة في حركة السوق، إذ تكون الارتفاعات المصحوبة بنشاط تداول قوي أكثر قدرة عادة على تأكيد الاتجاه مقارنة بالمكاسب التي تتحقق وسط تعاملات محدودة. ولذلك فإن استمرار صعود المؤشر خلال الجلسات المقبلة سيحتاج إلى متابعة تطور قيمة التداولات واتساع الطلب على الأسهم القيادية.

مكاسب قوية في الوقت الذي تواجه فيه شركات أخرى ضغوطاً بيعية. ومع ذلك، فإن ارتفاع عدد الأسهم الرابحة لا يكفي وحده لتأكيد قوة الاتجاه الصعودي، خصوصاً عندما يتزامن مع تراجع السيولة، ما يجعل استمرار المكاسب مرتبطاً بقدرة السوق على استقطاب طلب استثماري إضافي.

انحسار السيولة

رغم ارتفاع المؤشر العام، سجلت التداولات تراجعاً واضحاً على مستوى القيمة والكميات وعدد الصفقات، في مؤشر إلى انخفاض النشاط مقارنة بالجلسة السابقة.

وبلغت قيمة التداولات 338.15 مليون ريال، مقابل 418.44 مليون ريال الثلاثاء، بانخفاض قدره 80.29 مليون ريال، يعادل نحو 19.2 %.

كما تراجعت أحجام التداول إلى 146.415 مليون سهم، مقارنة مع 231.49 مليون سهم، بانخفاض يقارب 36.8 %، ما يعكس تقلص عدد الأسهم المتداولة بوتيرة أكبر من انخفاض قيمة التعاملات.

أكثر الشركات ارتفاعاً

الشركة	2026/10/20	2026/10/21	التغير
1 للبيرة	11.630	11.960	2.84 %
2 مخازن	2.160	2.220	2.78 %
3 أوريدو	11.270	11.520	2.22 %
4 قطر للتأمين	1.930	1.970	2.07 %
5 مقدم القابضة	2.000	2.040	2.00 %
6 مسعيد	0.832	0.845	1.56 %
7 الاسمنت	2.260	2.295	1.55 %
8 صناعات قطر	8.268	8.396	1.55 %
9 الطبية	1.199	1.217	1.50 %
10 ميرة	2.900	2.939	1.34 %

أكثر الشركات انخفاضاً

الشركة	2026/10/20	2026/10/21	التغير
1 قطر وعمان	0.780	0.744	4.62 %
2 العامة	2.298	2.247	2.22 %
3 التجاري	3.802	3.719	2.18 %
4 الإجارة	0.608	0.598	1.64 %
5 السلام	0.674	0.665	1.34 %
6 دلالة	1.715	1.693	1.28 %
7 للمستثمرين	1.820	1.797	1.26 %
8 نبراس للطاقة	12.480	12.380	0.80 %
9 الدوحة	2.826	2.810	0.57 %
10 ودام	1.392	1.385	0.50 %

الوحدات السكنية شهدت نشاطاً ملحوظاً مع تسجيل 176 صفقة

الرهون العقارية في قطر تقفز 165 % خلال شهر



بقيمة إجمالية بلغت نحو 280.9 مليون ريال. وتظهر هذه البيانات استمرار التداول على الوحدات السكنية إلى جانب الأراضي والعقارات القائمة، بما يعكس تعدد شرائح الطلب داخل السوق.

10 معاملات رهن على نحو 79 % من إجمالي القيمة خلال الشهر، وشملت تسعاً منها عقارات في الدوحة ومعاملة واحدة في الطعainen. وشهدت الوحدات السكنية بدورها نشاطاً ملحوظاً خلال سبتمبر، مع تسجيل 176 صفقة

أما من حيث القيمة، فقد تصدرت الدوحة بفارق كبير بقيمة بلغت نحو 4.402 مليار ريال، في حين سجلت الشمال أقل قيمة للرهونات عند نحو 11.7 مليون ريال. كما أظهرت البيانات تركيزاً واضحاً في قيمة الرهونات، إذ استحوذت أعلى

ريال. وعلى مستوى المساحات المتداولة، استحوذت الريان على 35 % من الإجمالي، لتأتي في المرتبة الأولى، تلتها أم صلال بنسبة 20 %، ثم الدوحة بنسبة 17 %، والوكرة بنسبة 15%، بينما سجلت الخور والذخيرة 3 %، والشمال 2 % . كما تصدرت الريان من حيث عدد العقارات المباعة بحصة بلغت 29 %، تلتها الدوحة بـ28 %، والوكرة بـ15 %، ثم الطعainen بـ11 % وأم صلال بـ10%.

وتفاوتت متوسطات أسعار القدم المربعة بين البلديات، إذ تراوحت في الدوحة بين 472 و807 ريالاً، وفي الوكرة بين 248 و459 ريالاً، بينما تراوحت في الريان بين 375 و376 ريالاً، وفي أم صلال بين 281 و477 ريالاً. وسجلت الطعainen متوسطات بين 370 و560 ريالاً، والخور والذخيرة بين 305 و401 ريال، والشمال بين 135 و183 ريالاً، فيما بلغ المتوسط في الشحيانية 166 ريالاً للقدم المربعة.

قفزة في معاملات الرهن

وفي مؤشر لافت على حجم النشاط المالي المرتبط بالسوق العقارية، بلغ عدد معاملات الرهن العقاري خلال سبتمبر 229 معاملة بقيمة إجمالية وصلت إلى 5.114 مليار ريال.

واستحوذت الدوحة على النصيب الأكبر من معاملات الرهن، بتسجيل 120 معاملة تمثل 52.4 % من الإجمالي، تلتها الريان بـ45 معاملة، والطعainen بـ35 معاملة، ثم الوكرة بـ11 معاملة. فيما سجلت أم صلال والخور والذخيرة 8 معاملات لكل منهما، والشمال معاملتين.

سجل سوق العقارات في قطر نشاطاً ملحوظاً خلال سبتمبر 2026، مع ارتفاع قيمة التداولات العقارية بنسبة 36 % على أساس سنوي لتصل إلى نحو 1.75 مليار ريال، بالتزامن مع زيادة عدد العقارات المباعة والمساحات المتداولة، فيما شهدت معاملات الرهن العقاري قفزة كبيرة لتتجاوز قيمتها 5.11 مليار ريال، وفق بيانات النشرة العقارية التحليلية الصادرة عن وزارة العدل القطرية.

وفي المقابل، سجلت معاملات الرهن العقاري خلال الشهر ذاته 229 معاملة بقيمة إجمالية تجاوزت 5.11 مليار ريال، بزيادة تقارب 165 % عن سبتمبر 2025، لتفوق قيمة الرهونات تداولات البيع بنحو 2.9 مرة.

وأظهرت البيانات تسجيل 495 صفقة بيع عقارية خلال سبتمبر، بزيادة 17 % في عدد العقارات المباعة مقارنة بالفترة المقابلة، بينما ارتفعت المساحات المتداولة بنسبة 62 %، بما يشير إلى اتساع نطاق النشاط من حيث عدد الصفقات وحجم الأراضي والعقارات التي شهدت انتقالات ملكية.

وتصدرت بلدية الدوحة قائمة التداولات من حيث القيمة بقيمة بلغت نحو 536.2 مليون ريال، تلتها بلدية الريان بنحو 514.1 مليون ريال، ثم أم صلال بقيمة 235.8 مليون ريال، والوكرة بنحو 210.9 مليون ريال، فيما بلغت التداولات في الطعainen نحو 185.2 مليون ريال، والخور والذخيرة نحو 55.8 مليون ريال، والشمال نحو 14.1 مليون ريال، والشحيانية نحو 2.3 مليون

«رأس الخيمة العقارية» يخالف اتجاه السوق بقفزة 5.2 %

مليار درهم تداولات أبوظبي.. و44 سهماً تحت الضغط

السوق، إذ يمكن أن تسجل شركات الطاقة والتكنولوجيا مكاسب في الوقت الذي يتراجع فيه المؤشر العام.

ومع ذلك، فإن قدرة هذه الأسهم على دعم السوق بصورة أوسع تعتمد على استمرار الطلب عليها، ومدى انتقال التحسن إلى شركات أخرى ذات تأثير أكبر في المؤشر.

الأسهم الراحبة تتحدى موجة البيع

تكشف جلسة أبوظبي عن مفارقة واضحة بين تراجع المؤشر العام بنسبة 0.6 % وصعود عدد من الأسهم بنسب تراوحت بين 0.1 % و5.2 %، في وقت بلغت فيه قيمة التداولات نحو مليار درهم، فبينما عكست خسائر 44 شركة اتساع الضغوط البيعية، أظهرت مكاسب «رأس الخيمة العقارية» و«أدنوك للحفر» و«سبيس 42» استمرار اهتمام المستثمرين بفرض محددة في قطاعات العقارات والطاقة والتكنولوجيا.

التحركات الصاعدة خلال الجلسة. ويحظى قطاع الطاقة باهتمام المستثمرين نظراً إلى ارتباطه بالأنشطة الاقتصادية الرئيسية في أبوظبي، وتأثر توقعات الشركات العاملة فيه بمستويات النشاط التشغيلي والاستثمارات المرتبطة بالصناعة.

كما ارتفع سهم «سبيس 42» بنسبة 1% ليغلق عند 1.95 درهم، مع تداولات تجاوزت 19 مليون سهم، ما يعكس استمرار النشاط على أسهم الشركات المرتبطة بالتكنولوجيا والخدمات المقدمة.

وتشير مكاسب السهميين إلى وجود طلب على شركات تعمل في قطاعات مختلفة، رغم الضغوط التي تعرضت لها غالبية الأسهم المدرجة.

كما تكشف أحجام التداول المرتفعة نسبياً على «سبيس 42» و«أدنوك للحفر» عن اهتمام المستثمرين بهذين السهمين خلال الجلسة، وإن كانت البيانات المتاحة لا تحدد حصتهما من إجمالي قيمة التعاملات. ويبرز هذا الأداء أهمية التنوع القطاعي داخل

تقييم المستثمرين للفرص المتاحة.

كما أن انخفاض المؤشر بنسبة 0.6 %، مقابل تراجع نحو نصف الأسهم المتداولة، يشير إلى ضرورة متابعة الأوزان النسبية للشركات داخل المؤشر لفهم تأثير تحركاتها على الأداء العام.

وتظل مستويات السيولة وحركة الأسهم القيادية من العوامل الأساسية التي تحدد قدرة السوق على استعادة التوازن خلال الجلسات المقبلة، لا سيما مع استمرار التفاوت بين الشركات الراحبة والخاسرة.

قفزة عقارية

خالف سهم «رأس الخيمة العقارية» الاتجاه العام للسوق، بعدما ارتفع بنسبة 5.2 % ليغلق عند 1.01 درهم، وسط تداولات قاربت 19 مليون سهم، مسجلاً أبرز المكاسب بين الأسهم الواردة في بيانات الجلسة.

ويعكس هذا الارتفاع وجود اهتمام شرائي بالسهم رغم تراجع المؤشر العام، ما يبرز استمرار الفرص الانتقائية داخل السوق حتى خلال الجلسات السلبية.

وتكتسب تحركات الأسهم العقارية أهمية خاصة في أسواق الإمارات، نظراً إلى ارتباط القطاع بالنشاط الاقتصادي والاستثمارات العقارية ومشروعات التطوير، إلى جانب حساسيته لتغيرات تكاليف التمويل والطلب.

لكن المكاسب اليومية القوية لا تكفي وحدها لتأكيد تحول مستدام في اتجاه السهم، إذ تبقى النتائج المالية والتطورات التشغيلية ومستويات التقييم عوامل مؤثرة في أدائه المستقبلي.

وفي المقابل، ارتفع سهم «لولو» بنسبة محدودة بلغت 0.1 % ليغلق عند 0.96 درهم، وسط تداولات تجاوزت 17 مليون سهم.

ويكشف اختلاف نسب الصعود بين السهميين عن تباين قوة الطلب، إذ سجل «رأس الخيمة العقارية» مكاسب واضحة، بينما اكتفى «لولو» بارتفاع طفيف رغم نشاط التداول.

وتعكس هذه التحركات أهمية التمييز بين الأسهم التي تحقق مكاسب سريعة قوية وتلك التي تحافظ على استقرار نسبي، خصوصاً في الأسواق التي تشهد تراجعاً عاماً.

الطاقة والتكنولوجيا

سجل سهم «أدنوك للحفر» أداء إيجابياً، بعدما ارتفع بنسبة 2 % ليغلق عند 5.70 دراهم، وسط تداولات قاربت 16 مليون سهم، في واحدة من أبرز

اتساع الخسائر

عكست حركة الأسهم خلال الجلسة حالة من التباين بين الشركات المدرجة، مع ميل واضح نحو التراجع، بعدما انخفضت أسعار 44 سهماً، بما يعادل نحو 47.3 % من إجمالي الشركات المتداولة.

وفي المقابل، ارتفعت أسعار 27 سهماً، تمثل نحو 29 % من الشركات، بينما استقرت أسعار 22 سهماً، بنسبة تقارب 23.7 %، ما يشير إلى أنَّ الضغوط البيعية لم تشمل جميع الأسهم بالدرجة نفسها.

ويكتسب اتساع قاعدة الأسهم المتراجعة أهمية في قراءة اتجاه السوق، إذ يكشف عن انتشار الضغوط السعرية بين عدد أكبر من الشركات، بدلاً من اقصرها على سهم أو مجموعة محدودة من الأسهم القيادية.

لكن تراجع المؤشر لا يعني بالضرورة انخفاض جميع القطاعات، خصوصاً أنَّ بعض الأسهم سجلت مكاسب ملحوظة خلال الجلسة، ما يعكس اختلاف

أكثر الشركات انخفاضاً

الشركة	2026/10/20	2026/10/21	التغير
1 مجموعة إي إس جي	13.52	12.86	4.88 (%)
2 البحيرة للتأمين	2.59	2.47	4.63 (%)
3 العربي للتحد	1.57	1.50	4.46 (%)
4 ألفا داتا	1.36	1.30	4.41 (%)
5 جلفار	0.96	0.94	2.71 (%)
6 أسمنت الفجيرة	0.41	0.40	2.20 (%)
7 بنك الشارقة	1.68	1.65	1.79 (%)
8 بريسايت	3.48	3.42	1.72 (%)
9 برجيل القابضة	1.19	1.17	1.68 (%)
10 الشارقة للأسمنت	1.41	1.39	1.42 (%)

أسهم البنوك والطيران والعقارات تدفع مؤشر دبي إلى 5860 نقطة

19.14 مليار درهم أرباح «الإمارات دبي الوطني» تدعم البورصة

الأعمال في توجيه حركة الأسهم، بعدما تزامن صعود «الإمارات دبي الوطني» مع إعلان أرباح بلغت 19.14 مليار درهم، فيما دعمت مكاسب «العربية للطيران» و«إعمار العقارية» الاتجاه الإيجابي للمؤشر.

وفي المقابل، أظهرت خسائر «دريك أند سكل» و«سلامة» أن ارتفاع السوق لا يعني بالضرورة تحسن أداء جميع الشركات، خصوصاً مع استمرار التباين في مستويات التداول والطلب.

ومع إغلاق المؤشر عند 5860 نقطة وتسجيل تعاملات بقيمة 585 مليون درهم، ستنقى نتائج الشركات وقدرتها على تحقيق نمو مستدام في الأرباح من أبرز العوامل المؤثرة في اتجاهات المستثمرين، إلى جانب حركة السيولة وأداء القطاعات القيادية خلال الجلسات المقبلة.

مليون سهم، ما يعكس استمرار النشاط على عدد من الشركات المرتبطة بالقطاع العقاري.

وتبرز أهمية هذا القطاع في سوق دبي نظراً إلى ارتباطه بالنشاط الاستثماري والتطوير العمراني والطلب على الوحدات السكنية والتجارية، فضلاً عن تأثيره في قطاعات اقتصادية أخرى.

وفي المقابل، تصدر سهم «دريك أند سكل» قائمة الأسهم الأكثر تداولاً من حيث الحجم، بنحو 36 مليون سهم، لكنه أغلق منخفضاً بنسبة 3.5 % عند 0.250 درهم. ويكشف هذا الأداء أن ارتفاع أحجام التداول لا يعني بالضرورة صعود الأسعار، إذ قد تعكس التعاملات المكثفة ضغوطاً بيعية أو عمليات إعادة تمركز بين المستثمرين.

نتائج الشركات تقود اتجاه السوق

تكشف تعاملات الأربعاء عن أهمية نتائج

المسجلة خلال الفترة الفصلية الأخيرة. وتكتسب هذه النتائج أهمية خاصة بالنسبة إلى سوق دبي المالي، نظراً إلى مكانة البنك ضمن المؤسسات المالية الكبرى، وتأثير أداء الأسهم المصرفية في اتجاهات المستثمرين وتقييماتهم للشركات المدرجة.

كما يسلط ارتفاع السهم رغم تراجع أرباح الربع الثالث الضوء على أهمية النظرة الشاملة إلى النتائج المالية، إذ قد يوازن المستثمرون بين الأداء التراكمي والتوقعات المستقبلية عند اتخاذ قراراتهم.

الطيران يتقدم

سجل سهم «العربية للطيران» أحد أبرز الارتفاعات بين الأسهم المذكورة، بعدما صعد بنسبة 2.1 % ليغلق عند 4.85 دراهم، وسط تداولات قاربت ستة ملايين سهم. وجاء صعود السهم بالتزامن مع تحسن عدد من الأسهم القيادية، ما ساهم في تعزيز الاتجاه الإيجابي للمؤشر العام، رغم تراجع بعض الشركات الأخرى. وتكتسب أسهم شركات الطيران أهمية في متابعة النشاط الاقتصادي، نظراً إلى ارتباط أعمالها بحركة السفر والسياحة والطلب على خدمات النقل الجوي، إلى جانب تأثير تكاليف الوقود والتشغيل في هوامش الربحية.

لكن الارتفاع اليومي للسهم لا يكفي وحده لتحديد اتجاه أدائه على المدى الطويل، إذ تبقى النتائج التشغيلية والمالية للشركة عاملاً أساسياً في تقييم استدامة المكاسب.

وفي المقابل، استقر سهم «طلبات» عند سعره السابق البالغ 1.140 درهم، رغم تسجيل تداولات قاربت 30 مليون سهم، ما يعكس نشاطاً ملحوظاً دون تغير في سعر الإغلاق.

كما أن استقرار الأسهم ذات التداولات المرتفعة قد يعكس تقارب قوى البيع والشراء خلال الجلسة، دون أن يشير بالضرورة إلى غياب اهتمام المستثمرين بها.

حركة العقارات

ساهمت الأسهم العقارية في دعم الأداء العام للسوق، بعدما ارتفع سهم «إعمار العقارية» بنسبة 0.3 % ليغلق عند 11.52 درهماً، وسط تداولات تجاوزت 14 مليون سهم.

كما صعد سهم «الاتحاد العقارية» بنسبة 0.4 % إلى 0.572 درهم، مع تداولات قاربت 21

انتمت بتفوق محدود للأسهم الراحبة، مع استمرار النشاط على عدد من الشركات العقارية والمصرفية.

أرباح البنوك

برز سهم «الإمارات دبي الوطني» ضمن أبرز الأسهم الداعمة لاتجاه السوق، بعدما ارتفع بنسبة 1.3 % ليغلق عند 32 درهماً، وسط تداولات قاربت ثلاثة ملايين سهم، بالتزامن مع إعلان البنك نتائجه المالية للأشهر التسعة الأولى من عام 2026.

وأظهرت النتائج ارتفاع أرباح البنك إلى 19.14 مليار درهم، مقارنة مع 18.94 مليار درهم خلال الفترة نفسها من عام 2025، بزيادة تقارب 1.1 %، فيما بلغت ربحية السهم 3.03 دراهم.

وفي المقابل، سجلت أرباح البنك انخفاضاً بنسبة 2 % خلال الربع الثالث، ما يعكس تفاوت الأداء بين النتائج التراكمية للأشهر التسعة الأولى والتطورات

أنهى سوق دبي المالي تعاملات الأربعاء على ارتفاع مدفوع بمكاسب عدد من الأسهم القيادية في قطاعات البنوك والطيران والعقارات، وسط اهتمام المستثمرين بنتائج أعمال الشركات المدرجة، وفي مقدمتها بنك الإمارات دبي الوطني الذي أعلن تحقيق أرباح بلغت 19.14 مليار درهم خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري. وجاء الأداء الإيجابي رغم الضغوط البيعية التي تعرضت لها بعض الأسهم النشطة، ما يعكس تباين اتجاهات المستثمرين بين الشركات والقطاعات.

وصعد المؤشر العام للسوق بنسبة 0.4 %، بما يعادل 25 نقطة، ليغلق عند مستوى 5860 نقطة، وسط تداولات بلغت قيمتها الإجمالية نحو 585 مليون درهم. وارتفعت أسعار أسهم 25 شركة من أصل 51 شركة جرى التداول عليها، مقابل تراجع 20 شركة واستقرار ست شركات دون تغيير، في جلسة

أكثر الشركات انخفاضاً

الشركة	2026/10/20	2026/10/21	التغير
1 سكون تكافل	1.41	1.34	4.96 (%)
2 سلامة	1.73	1.65	4.91 (%)
3 دريك أند سكل	0.26	0.25	3.47 (%)
4 أمان	0.56	0.54	3.21 (%)
5 اتحاد أنبرجي القابضة	2.74	2.69	1.82 (%)
6 الفردوس القابضة	0.28	0.27	1.82 (%)
7 بنك جي إف إتش	1.74	1.71	1.72 (%)
8 سوق دبي المالي	1.31	1.30	1.15 (%)
9 السلام- السودان	0.49	0.49	0.82 (%)
10 الأنصاري للخدمات المالية	0.94	0.94	0.53 (%)

أسهم الطاقة والنقل البحري تقود موجة التراجع

«مسقط 30» يفقد 114 نقطة..

وقطاعات البورصة بالأحمر

1 «أسيد للنقل البحري» يتراجع 4 %

2 «الغاز الوطنية» يقفز 9.35 %

التداولات تنخفض إلى 29.93 مليون ريال

و«أوكيو» يستحوذ على 28.8 % منها

تعرضت بورصة مسقط لضغوط بيعية واسعة خلال تعاملات الأربعاء، دفعت مؤشرها الرئيسي «مسقط 30» إلى تسجيل خسائر تجاوزت 114 نقطة، وسط تراجع جماعي للقطاعات الرئيسية، بقيادة الخدمات والصناعة. وجاءت الخسائر مدفوعة بانخفاض عدد من الأسهم القيادية المرتبطة بالطاقة والنقل البحري والصناعات الأساسية، بالتزامن مع انكماش ملحوظ في قيمة التداولات وأحجامها، ما يعكس ضعف النشاط الاستثماري خلال الجلسة مقارنة باليوم السابق.

وأغلق المؤشر الرئيسي عند مستوى 7439.92 نقطة، منخفضاً بنسبة 1.51 %، بما يعادل 114.37 نقطة، مقارنة بإغلاق الثلاثاء. وتصدر قطاع الخدمات قائمة القطاعات المتراجعة بخسائر بلغت 1.8 %، يليه قطاع الصناعة بانخفاض 1.25 %، بينما كان القطاع المالي الأقل تراجعاً

أكثر الشركات انخفاضاً				
الشركة	2026/10/20	2026/10/21	التغير	
1 أسيد	0.225	0.216	(4.00%)	
2 أوكيو للصناعات الأساسية	0.248	0.239	(3.63%)	
3 أوكيو للاستكشاف والإنتاج	0.491	0.474	(3.46%)	
4 الأنوار لبلاط السيراميك	0.146	0.141	(3.42%)	
5 جلفار للهندسة و القاولات	0.157	0.152	(3.18%)	
6 ظفار الدولية للتنمية	0.289	0.280	(3.11%)	
7 للدينة تكافل	0.109	0.106	(2.75%)	
8 العنقاء للطاقة	0.209	0.204	(2.39%)	
9 أبراج لخدمات الطاقة	0.438	0.428	(2.28%)	
10 بنك صحار	0.183	0.179	(2.19%)	

«ألمنيوم» يقود الخسائر وسط انتعاش قيمة التعاملات

بنوك البحرين تستحوذ على ثلثي التداولات

واصلت بورصة البحرين تراجعها للجلسة الثانية على التوالي خلال تعاملات الأربعاء، متأثرة بضغوط بيعية طالت أسهم العقارات والمواد الأساسية والصناعات والسلع الاستهلاكية الكمالية، في وقت سجلت فيه بعض الأسهم المصرفية والاتصالات مكاسب محدودة لم تكن كافية لتغيير الاتجاه العام للسوق. ويعكس استمرار التراجع حالة من الحذر بين المستثمرين، مع تباين أداء الشركات المدرجة وتراجع أحجام التداول مقارنة بالجلسة السابقة، رغم تحسن القيمة الإجمالية للتعاملات.

وانخفض المؤشر العام لبورصة البحرين بنسبة 0.14 % ليلحق عند مستوى 1857 نقطة، مقارنة مع 1860 نقطة في جلسة الثلاثاء، وسط تداول 2.3 مليون سهم بقيمة إجمالية بلغت 853.62 ألف دينار، من خلال 137 صفقة. ويأتي هذا الأداء بعد تراجع المؤشر بنسبة 0.17 % في الجلسة السابقة، ما يشير إلى استمرار الضغوط السعرية على عدد من الأسهم، وإن ظلت الخسائر اليومية محدودة نسبياً.

ضغوط القطاعات

تركزت الضغوط البيعية خلال جلسة الأربعاء

أكثر الشركات انخفاضاً				
الشركة	2026/10/20	2026/10/21	التغير	
1 ألبا	0.775	0.765	(1.29%)	
2 اي بي ام تيرمينالز	0.835	0.825	(1.20%)	
3 عقارات السيف	0.139	0.138	(0.72%)	
4 بيتك	2.450	2.440	(0.41%)	
5 فنادق الخليج	0.361	0.360	(0.28%)	

أكثر الشركات ارتفاعاً				
الشركة	2026/10/20	2026/10/21	التغير	
1 بيبون ش.م.ب	0.448	0.449	0.22%	
2 البحرين الوطني	0.515	0.516	0.19%	
3 البحرين والكويت	0.557	0.558	0.18%	

السعرية، بعيداً عن الاكتفاء بالتغير اليومي للمؤشر العام.

حركة التداول

شهدت جلسة الأربعاء انخفاضاً في أحجام التداول وعدد الصفقات مقارنة بالجلسة السابقة، في مقابل ارتفاع القيمة الإجمالية للتعاملات، ما يعكس تغيراً في توزيع النشاط بين الأسهم المتداولة.

وبلغ حجم التداول 2.3 مليون سهم، مقارنة مع 2.5 مليون سهم الثلاثاء، بانخفاض يقارب 8 %، فيما تراجع عدد الصفقات من 148 إلى 137 صفقة، بنسبة تقارب 7.4 %.

وفي المقابل، ارتفعت قيمة التداولات إلى 853.62 ألف دينار، مقابل 782.46 ألف دينار في الجلسة السابقة، بزيادة تقارب 9.1 %، ما يشير إلى ارتفاع متوسط القيمة المتداولة للسهم رغم انخفاض الكميات.

وتصدر سهم «بنك البحرين الوطني» قائمة الأسهم الأكثر نشاطاً من حيث الحجم، بتداول 950.28 ألف سهم، عند سعر 0.516 دينار للسهم، مستحوذاً على نحو 41.3 % من إجمالي الأسهم المتداولة.

وجاء سهم «بنك السلام» في المرتبة الثانية بتداول 561.5 ألف سهم، عند سعر 0.214 دينار،

والتجارية، وتأثر توقعات أرباحها بالطلب العالمي وتكاليف التشغيل.

ومع ذلك، لا يمكن اعتبار تراجع الأسهم خلال الجلستين دليلاً كافياً على تغير الاتجاه طويل الأجل، إذ قد تعكس التحركات عمليات إعادة توزيع للمحافظ أو ضغوطاً مؤقتة على بعض الشركات. ويظل استمرار الأداء السلبي مرهوناً بتطور السيولة واتجاهات المستثمرين خلال الجلسات المقبلة.

مكاسب محدودة

في المقابل، نجحت بعض الأسهم في تحقيق ارتفاعات محدودة، ما خفف نسبياً من الضغوط على السوق، وإن لم يمنع المؤشر العام من الإغلاق على انخفاض.

وتصدر سهم «بيبون» الأسهم المرتفعة بين الشركات المذكورة بمكاسب بلغت 0.22 %، تلاه سهم «بنك البحرين الوطني» بارتفاع 0.19 %، ثم سهم «بنك البحرين والكويت» بنسبة 0.18 %.

ويعكس الأداء الإيجابي المحدود لأسهم البنوك استمرار وجود طلب انتقائي على بعض الشركات المالية، رغم الضغوط التي واجهت قطاعات أخرى. كما أن ارتفاع أسهم الاتصالات والخدمات المصرفية قد يشير إلى تفضيل بعض المستثمرين الشركات ذات الأنشطة التشغيلية المستقرة، خصوصاً في فترات التذبذب التي تشهدها الأسواق. لكن محدودية نسب الصعود تكشف أن القوة الشرائية لم تكن كافية لمعادلة خسائر الأسهم المتراجعة، ما أبقى المؤشر تحت الضغط حتى نهاية الجلسة.

وتبرز أهمية التباين بين الأسهم الراحبة والخاسرة في تقييم اتجاه السوق، إذ لا تعكس حركة المؤشر وحدها جميع الفرص والتحديات التي تواجه الشركات المدرجة.

ومن ثم، فإن متابعة الأداء القطاعي ونتائج الشركات تظل ضرورية لفهم طبيعة التحركات



الرعاية الصحية تقود تحول المستثمرين نحو الأسهم الدفاعية

داو جونز يربح 548 نقطة.. والتكنولوجيا تخسر الرهان

1 المستثمرون يشككون في عوائد الإنفاق الضخم على الذكاء الاصطناعي

2 ناسداك يتراجع إلى 26422 نقطة وسط ضغوط التكنولوجيا

شهدت بورصة وول ستريت تحولاً لافتاً في اتجاهات المستثمرين، بعدما انتقلت السيولة نحو أسهم الرعاية الصحية والقطاعات الدفاعية على حساب شركات التكنولوجيا العملاقة، في جلسة قاد خلالها مؤشر داو جونز الصناعي مكاسب السوق الأميركية بارتفاع تجاوز 547 نقطة. ويعكس هذا التحول إعادة تقييم المستثمرين للفرص المتاحة خارج قطاع الذكاء الاصطناعي، الذي استحوذ على اهتمام الأسواق خلال الفترة الماضية، لكنه بات يواجه تساؤلات متزايدة بشأن قدرته على تحويل الاستثمارات الضخمة إلى أرباح وعوائد مستدامة.

وأظهرت بيانات أولية لجلسة الثلاثاء ارتفاع مؤشر داو جونز بمقدار 547.95 نقطة، تعادل 1.05 %، ليغلق عند 52513.98 نقطة، بينما صعد مؤشر ستاندرد أند بورز 500 بنحو 23.79 نقطة، أو 0.31 %، إلى 7714.52 نقطة. وفي المقابل، تراجع مؤشر ناسداك المجمع بمقدار 9.05 نقاط، تعادل 0.03 %، إلى 26421.84 نقطة، في أداء متباين يكشف اتساع الفجوة بين القطاعات التقليدية المستفيدة من إعادة توزيع الاستثمارات وأسهم التكنولوجيا التي فقدت جزءاً من زخمها بعد انتعاشها في الجلسة السابقة.

تحول السيولة

تكشف التحركات الأخيرة في وول ستريت عن تغير تدريجي في أولويات المستثمرين، بعدما أصبحت الأسهم ذات التقييمات الأكثر اعتدالاً والقطاعات التي تتمتع بتدفقات نقدية مستقرة أكثر جاذبية مقارنة بشركات التكنولوجيا مرتفعة القيمة السوقية. ويأتي هذا التحول في وقت تتزايد فيه المخاوف بشأن ارتفاع تكاليف التمويل والإنفاق الرأسمالي الضخم المطلوب لتطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي والبنية التحتية المرتبطة بها. ولا يعني انتقال الاستثمارات إلى قطاعات أخرى تخلي الأسواق عن التكنولوجيا، وإنما يعكس توجهها نحو تنويع المحافظ الاستثمارية وتقليل الاعتماد على مجموعة محدودة من الشركات العملاقة التي لعبت دوراً رئيسياً في صعود المؤشرات الأميركية. فبعد فترة طويلة من تركيز المكاسب في أسهم النمو، بدأ المستثمرون يبحثون عن فرص في شركات تمتلك نماذج أعمال أكثر استقراراً وتقييمات قد تكون أقل حساسية لتغير التوقعات.

صدارة الصحة

برز قطاع الرعاية الصحية باعتباره المستفيد الأكبر من إعادة توزيع الاستثمارات، بعدما قاد مكاسب القطاعات الرئيسية في مؤشر ستاندرد أند بورز 500، مسجلاً مستوى قياسياً خلال تعاملات الثلاثاء. وجاء هذا الأداء مدعوماً بصعود أسهم شركات الأدوية والخدمات الطبية الكبرى، التي استقطبت اهتمام المستثمرين الباحثين عن فرص أقل ارتباطاً بتقلبات قطاع التكنولوجيا. وأسهمت شركة «إيلي ليلي»، إلى جانب شركات مدرجة في مؤشر داو جونز، بينها «يوناييتد هيلث» و«ميرك أند كو» و«جونسون أند جونسون» و«أمجين»، في تعزيز مكاسب المؤشر الصناعي، ما يعكس الدور المتنامي للشركات الصحية في قيادة اتجاهات السوق. كما سجل سهم شركة «موديرنا» المتخصصة في اللقاحات أعلى مستوياته منذ عام 2022، في تطور لافت يعكس تحسن اهتمام المستثمرين بأسهم القطاع.

قلق التكنولوجيا

في المقابل، فقدت أسهم التكنولوجيا جزءاً



من الزخم الذي اكتسبته خلال جلسة الاثنين، بعدما تعافت حينها من موجة بيع شهدتها الأسواق خلال الأسبوع السابق. وجاءت التداولات هادئة نسبياً، وسط استمرار الحذر بشأن التقييمات المرتفعة لشركات التكنولوجيا ومدى قدرتها على تحقيق عوائد تتناسب مع الإنفاق المتزايد على الذكاء الاصطناعي.

وتتركز المخاوف حول الاستثمارات الضخمة في مراكز البيانات والرقائق المتقدمة والبنية التحتية الرقمية، إذ تحتاج الشركات إلى إنفاق مليارات الدولارات لتطوير قدراتها التقنية، بينما لا تزال سرعة تحويل هذه النفقات إلى إيرادات وأرباح مستدامة موضع تقييم.

وقال جيم بيرد، كبير مسؤولي الاستثمار في شركة «بلانت موران» للاستشارات المالية، إن المستثمرين لا يزالون متشككين في بعض رهانات الذكاء الاصطناعي، وفي قدرة الشركات على تحقيق عوائد مجزية من استثماراتها. وأوضح أن هذه الشكوك تدفع المستثمرين إلى البحث عن فرص في مجالات أخرى، مشيراً إلى أن الرعاية الصحية أصبحت أحد أبرز المستفيدين من هذا التحول.

ضغوط الطاقة

على خلاف الأداء الإيجابي للقطاعات

الدفاعية، تخلفت أسهم الطاقة عن مكاسب السوق، متأثرة بتراجع أسعار النفط بعد وصولها إلى أعلى مستوياتها في خمسة أشهر، في ظل إعادة تقييم المستثمرين للتطورات الجيوسياسية المؤثرة في الإمدادات.

وجاء انخفاض الخام مع متابعة المتعاملين اجتماعاً بين الرئيس الإيراني وقائد الجيش الباكستاني، إلى جانب التطورات المرتبطة بهجمات الحوثيين على البنية التحتية السعودية والتقارير المتعلقة باستهداف سفن في الخليج. وتكشف هذه التحركات عن حساسية أسهم شركات النفط والغاز للتقلبات السريعة في أسعار الخام، إذ يمكن أن تؤدي تغيرات التوقعات بشأن الإمدادات إلى إعادة تسعير أسهم المنتجين وشركات الخدمات النفطية.

اختبار الأرباح

تضع التحولات القطاعية الأخيرة نتائج أعمال الشركات الأميركية تحت مجهر المستثمرين، بعدما أصبحت القدرة على تحقيق الأرباح والتدفقات النقدية معياراً أكثر أهمية في تحديد جاذبية الأسهم.

ففي قطاع التكنولوجيا، تتجه الأنظار إلى مدى قدرة الإنفاق على الذكاء الاصطناعي على زيادة الإيرادات وتحسين الإنتاجية، بينما يركز المستثمرون في الرعاية الصحية على نمو المبيعات والهوامش التشغيلية وتطور المنتجات والخدمات.

وتبرز أهمية هذا التقييم مع ارتفاع مستويات بعض المؤشرات الأميركية، إذ تصبح الأسواق أكثر حساسية لأي نتائج تقل عن التوقعات أو إشارات إلى تباطؤ النمو.

كما أن انتقال السيولة بين القطاعات قد يؤدي إلى تقلبات متفاوتة في الأسعار، حتى عندما تحافظ المؤشرات الرئيسية على اتجاه صعودي.

رهانات المستثمرين

تشير مكاسب داو جونز مقابل تراجع ناسداك إلى أن المستثمرين لم يفقدوا شهيتهم للأسهم الأميركية، لكنهم أصبحوا أكثر انتقائية في توزيع استثماراتهم. فبدلاً من الاعتماد على استمرار صعود شركات التكنولوجيا، تتزايد الرغبة في الاستفادة من قطاعات أخرى يمكن أن تحقق أداءً مستقراً.

وقد يدعم استمرار هذا التحول الشركات التقليدية والصغيرة، خصوصاً إذا أظهرت نتائج الأعمال تحسناً في الأرباح وتراجعت الضغوط المرتبطة بتكاليف التمويل.

وفي المقابل، قد تستعيد التكنولوجيا صدارتها إذا نجحت الشركات الكبرى في تقديم أدلة أكثر وضوحاً على الجدوى الاقتصادية لاستثمارات الذكاء الاصطناعي.

وول ستريت تعيد ترتيب رهاناتها

تكشف جلسة الثلاثاء عن مرحلة جديدة من المنافسة داخل سوق الأسهم الأميركية، بعدما نجحت الرعاية الصحية والقطاعات الدفاعية في قيادة المكاسب، بينما تراجعت التكنولوجيا عن موقعها المعتاد في صدارة السوق. ويعكس هذا التباين رغبة المستثمرين في البحث عن مصادر جديدة للعوائد، بعيداً عن التركيز المفرط على رهانات الذكاء الاصطناعي.

ومع صعود داو جونز بأكثر من 547 نقطة وتسجيل قطاع الرعاية الصحية مستويات قياسية، تبدو الأسواق أمام اختبار لقدرة القطاعات التقليدية على المحافظة على الزخم، في مقابل حاجة شركات التكنولوجيا إلى إثبات جدوى إنفاقها الاستثماري.

وإذا استمر اتساع المشاركة في المكاسب، فقد يصبح صعود وول ستريت أقل اعتماداً على الشركات العملاقة وأكثر ارتباطاً بالأداء الاقتصادي لمجموعة متنوعة من القطاعات، وهو تحول قد يعيد رسم خريطة الفرص الاستثمارية في أكبر سوق للأسهم في العالم.

جدول بأداء أهم 15 شركة أميركية

اسم	المعر	عالي	منخفض	التغيير	التغيير %	الحجم	وقت
شركة بونينج	190.47	192.67	189.40	-0.95	-0.50%	7.45M	20/10
مجموعة شيفرون	225.71	227.28	221.56	+1.34	+0.60%	8.02M	20/10
شركة كاتربيلر	725.24	734.38	708.75	-0.55	-0.08%	2.66M	20/10
مجموعة مايكروسوفت	531.87	534.21	525.84	-1.65	-0.31%	14.58M	20/10
شركة والت ديزني	111.67	111.87	110.18	+2.08	+1.90%	7.95M	20/10
شركة سيسكو سيستمز	106.71	107.06	105.30	+0.21	+0.20%	10.76M	20/10
مجموعة غولدمان ساكس إنك	884.81	898.14	864.12	+9.03	+1.03%	2.3M	20/10
جي بي مورغان تشيس وشركاه	335.26	339.86	332.55	+1.73	+0.52%	6.16M	20/10
شركة كوكا كولا	93.49	93.96	92.64	+0.07	+0.07%	15.99M	20/10
شركة مكدونالدز	246.52	247.29	243.50	+3.85	+1.59%	5.51M	20/10
شركة ميرك أند كو	148.30	149.36	146.12	+4.67	+3.25%	9.92M	20/10
مجموعة 3 إم	171.37	172.95	162.13	+9.36	+5.78%	7.68M	20/10
أبل	339.50	343.06	338.70	-3.44	-1.00%	35.85M	20/10
شركة أمازون دوت كوم	262.63	265.34	260.42	+0.18	+0.07%	34.93M	20/10
شركة أمجين	438.94	439.05	425.11	+14.00	+3.29%	2.22M	20/10

أرباح الشركات تدعم بورصات أوروبا ومخاوف الركود تكبحها

اضطرابات فرنسا تبتلع 12.5 % من سهم كارفور

مؤشر ستوكس 600 يستقر عند 638.80 نقطة وسط حذر المستثمرين

2

راندستاد وإيسيلور تقفزان 11.6 %
و 11.1 % بدعم نتائج مالية قوية

وانعكست هذه المخاوف على بورصة لندن، حيث تراجع مؤشر فاينانشال تايمز 100 بنسبة 0.16 %، وسط تقييم المستثمرين لتداعيات استمرار السياسة النقدية المشددة على أرباح الشركات والنشاط الاقتصادي.

ويؤدي ارتفاع الفائدة عادة إلى زيادة تكاليف الاقتراض بالنسبة للشركات والأسر، ما قد يضغط على الاستهلاك والاستثمار، ويجعل بعض الأصول الأقل مخاطرة أكثر جاذبية مقارنة بالسهم.

وتواجه الأسواق الأوروبية بذلك تحدياً مزدوجاً يتمثل في المحافظة على نمو الأرباح، بالتزامن مع ارتفاع المخاطر السياسية واحتمال استمرار الضغوط النقدية، ومع أن نتائج الشركات القوية توفر دعماً مهماً للمؤشرات، فإن قدرتها على دفع الأسواق إلى موجة صعود مستدامة ستظل مرتبطة بتحسن الثقة واستقرار الأوضاع الاقتصادية.

أوروبا أمام اختبار الثقة

تكشف تعاملات الأربعاء عن انقسام واضح في أسواق الأسهم الأوروبية، بعدما نجحت بعض الشركات في تحقيق مكاسب مزدوجة الرقم، بينما تكبدت أخرى خسائر حادة تحت ضغط الاضطرابات وتراجع توقعات الأرباح.

وبين قفزة «راندستاد» و«إيسيلور لوكسوتيكا» وهبوط «كارفور»، تتضح أهمية النتائج التشغيلية والمخاطر المحلية في تحديد اتجاهات الاستثمار.

وستبقى قدرة الأسواق على تجاوز حالة التردد مرتبطة بمسار الأزمة الفرنسية وقرارات بنك إنجلترا ونتائج الأعمال المقبلة، في وقت يبحث فيه المستثمرون عن مؤشرات أكثر وضوحاً بشأن مستقبل النمو والأرباح في القارة الأوروبية.



دخلت أسواق الأسهم الأوروبية تعاملات الأربعاء في حالة من الترقب والحذر، بعدما اصطدمت النتائج المالية القوية لعدد من الشركات الكبرى بمخاوف متزايدة بشأن تداعيات الاضطرابات العنيفة في فرنسا وارتفاع التضخم البريطاني. وبينما قدمت أرباح الشركات دعماً لبعض الأسهم، حذت المخاطر السياسية والاقتصادية من شهية المستثمرين للمخاطرة، لتبقى المؤشرات الرئيسية دون اتجاه واضح، في انعكاس لحالة عدم اليقين التي تسيطر على الأسواق الأوروبية.

واستقر مؤشر ستوكس 600 الأوروبي عند 638.80 نقطة بحلول الساعة 07:13 بتوقيت غرينتش، وسط تباين ملحوظ في أداء القطاعات والشركات. ويعكس هذا الاستقرار توازناً هشاً بين قوة النتائج التشغيلية لبعض المؤسسات والمخاوف المرتبطة بتباطؤ النمو وارتفاع تكاليف التمويل. وتزداد أهمية هذه التطورات مع دخول الأسواق مرحلة تتداخل فيها نتائج الأعمال الفصلية مع الضغوط السياسية والنقدية، ما يجعل قرارات المستثمرين أكثر ارتباطاً بقدرة الشركات على حماية أرباحها من تقلبات الاقتصاد.

أرباح تتحدى المخاوف

قدمت نتائج الأعمال الفصلية دعماً مهماً للأسهم الأوروبية، بعدما أعلنت شركات كبرى أداءً تجاوز توقعات المحللين، ما ساعد على تخفيف الضغوط الناجمة عن التطورات السياسية. وبرز سهم شركة التوظيف الهولندية «راندستاد» بين أكبر الراقبين، بعدما قفز 11.6 % عقب إعلان نمو إيرادات نشاطها الأساسي بنسبة 3.9 % خلال الربع الثالث، متجاوزة متوسط توقعات المحللين البالغ 2.9 %.

وتحمل هذه النتائج أهمية تتجاوز أداء

الثقة العامة. غير أن اتساع الفجوة بين الأسهم الراحبة والخاسرة يكشف أن المستثمرين أصبحوا أكثر انتقائية، مع إعطاء الأولوية لنمو الإيرادات والربحية بدلاً من الرهان على ارتفاع السوق بأكملها.

صدمة كارفور

في المقابل، كشفت الاضطرابات التي تشهدها فرنسا عن حجم المخاطر التي يمكن أن تواجه الشركات نتيجة تدهور الأوضاع الأمنية وتعطل النشاط التجاري، بعدما هوى سهم مجموعة «كارفور» الفرنسية بنسبة 12.5 %، إثر خفض

توقعاتها للأرباح السنوية. أرجعت سلسلة متاجر التجزئة قرارها إلى ارتفاع التكاليف واضطراب العمليات

الشركة منفردة، نظراً إلى ارتباط قطاع التوظيف بمستويات النشاط الاقتصادي واحتياجات المؤسسات للعمالة. وقد يشير تحسن الإيرادات إلى قدرة بعض الشركات على المحافظة على نشاطها رغم الضغوط الاقتصادية، لكنه لا يكفي وحده للحكم على اتجاه سوق العمل الأوروبية.

كما ارتفع سهم «إيسيلور لوكسوتيكا»، المتخصصة في النظارات والمنتجات البصرية، بنسبة 11.1 %، بعدما أعلنت زيادة إيرادات الربع الثالث بنسبة 7.2 % بأسعار صرف ثابتة، متجاوزة توقعات الأسواق.

وتعكس هذه المكاسب استمرار قدرة الشركات ذات الأداء التشغيلي القوي على جذب الاستثمارات، حتى في ظل تراجع

طلبات الرقائق العملاقة تعيد الزخم إلى بورصة طوكيو

35 مليار دولار تشعل أسهم اليابان.. و«نيكي» يرتفع 0.85 %

71 سهماً، ما يعكس انتشار التفاؤل بين عدد كبير من الشركات. وتصدر سهم «ريزونك هولدنجز» المكاسب بارتفاع 5.26 %، تلاه سهم «جيه إكس أدفانسد ميتالز» بنسبة 4.13 %، ثم «ميتسوي كينزوكو» الذي صعد 3.77 %.

وفي المقابل، سجل سهم «شيفت» أكبر الخسائر بانخفاض 3.52 %، يليه «شيسيدو» بتراجع 2.64 %، ثم «سابورو هولدنجز» الذي فقد 2.25 %. ويكشف هذا التباين أن التفاؤل بالكفاءة الاصطناعي لم ينعكس بالتساوي على جميع الشركات، إذ ظلت حركة الأسهم مرتبطة أيضاً بالتوقعات الخاصة بكل قطاع وشركة.

كما أن تقلص مكاسب نيكي من أكثر من 2% خلال التداولات إلى 0.85 % عند الإغلاق يشير إلى وجود عمليات بيع لجني الأرباح، رغم استمرار الاتجاه الإيجابي العام.

طوكيو أمام اختبار الاستدامة

تكشف تعاملات الأربعاء عن استمرار ارتباط أداء الأسهم اليابانية بطفرة الاستثمار العالمي في الذكاء الاصطناعي، بعدما ساهمت طلبات رقائيق تتجاوز قيمتها 35 مليار دولار في تعزيز التفاؤل بشأن مستقبل سلاسل التوريد التكنولوجية.

ومع ارتفاع الصادرات اليابانية بنسبة 16.7% واتساع قاعدة الأسهم الراحبة، تدبو بورصة طوكيو مستفيدة من قوة الطلب على التقنيات المتقدمة، لكنها تواجه اختباراً يتعلق بقدرة الشركات على تحويل هذه الفرص إلى أرباح مستدامة.

وسيظل اتجاه السوق خلال الفترة المقبلة مرهوناً بتطور الطلب العالمي على الرقائيق ونتائج الشركات والتوقعات الاقتصادية، في وقت يحاول فيه المستثمرون الموازنة بين فرص النمو المرتفعة ومخاطر التقييمات السريعة وجني الأرباح.



للسياح الاقتصادي وأرباح الشركات. لكن تسجيل نمو أقل من التوقعات يشير إلى أن قوة الطلب على التكنولوجيا لا تعني بالضرورة تحسن جميع القطاعات التصديرية بالوتيرة نفسها، خصوصاً مع استمرار التقلبات في الاقتصاد العالمي. كما أن استمرار الصعود في أسهم الشركات المرتبطة بالرقائيق يتطلب ترجمة الطلب المتزايد إلى نمو فعلي في الإيرادات والأرباح، وليس الاعتماد فقط على التوقعات بشأن التوسع المستقبلي.

مكاسب واسعة

اتسم أداء بورصة طوكيو باتساع نطاق الأسهم الراحبة، إذ ارتفعت أسهم 152 شركة من أصل 225 شركة مدرجة في مؤشر نيكي، مقابل تراجع

السهم توقعات المحللين. وأضافت بيانات التجارة الخارجية اليابانية مؤشراً إيجابياً إلى أداء السوق، بعدما أظهرت ارتفاع الصادرات بنسبة 16.7 % على أساس سنوي خلال سبتمبر، رغم أن هذه الزيادة جاءت دون توقعات المحللين.

وتشير البيانات إلى استمرار متانة الطلب الخارجي على المنتجات اليابانية، خصوصاً أشباه الموصلات والمكونات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، في وقت تسعى فيه الشركات العالمية إلى توسيع استثماراتها في البنية التحتية الرقمية.

ويكتسب نمو الصادرات أهمية خاصة للاقتصاد الياباني، الذي يعتمد على الصناعات المتقدمة والتجارة الدولية بوصفهما مصدرين رئيسيين

وتكتسب هذه التطورات أهمية بالنسبة إلى اليابان، نظراً إلى الدور الذي تؤديه شركاتها في سلاسل توريد أشباه الموصلات والمواد والمعدات المستخدمة في تصنيع الرقائيق المتقدمة.

فكلما ارتفعت الاستثمارات العالمية في قدرات الحوسبة، زادت فرص استفادة الشركات اليابانية التي توفر مكونات وتقنيات أساسية لهذه الصناعة، وإن كان حجم المكاسب الفعلية يختلف بحسب نشاط كل شركة وقدرتها على الحصول على عقود جديدة. كما عززت نتائج «سبيس إكس»، التي أعلنت تحقيق أول أرباح لها كشركة مدرجة في البورصة، المعنويات المرتبطة بالتكنولوجيا. وقالت ماكي ساوادا، محللة الأسهم في «نومورا سكويريتيز»، إن السوق استجابت إيجابياً لتجاوز الإيرادات وربحية

عادت أسهم التكنولوجيا اليابانية إلى دائرة اهتمام المستثمرين خلال تعاملات الأربعاء، بعدما عززت مؤشرات الطلب المتنامي على رقائيق الذكاء الاصطناعي التفاؤل بمستقبل الشركات المرتبطة بصناعة أشباه الموصلات. واستفادت بورصة طوكيو من أنباء عن طلبات ضخمة لمعالجات الرسومات، إلى جانب نتائج مالية إيجابية لشركة «سبيس إكس»، ما أعاد الزخم إلى الأسهم اليابانية رغم استمرار عمليات جني الأرباح التي قلصت المكاسب المسجلة خلال الجلسة.

وارتفع مؤشر نيكي الياباني بنسبة 0.85 % ليغلق عند 64621.24 نقطة، بعدما تجاوزت مكاسبه 2 % في وقت سابق من التداولات، فيما صعد مؤشر توبكس الأوسع نطاقاً بنسبة 0.86 % إلى 4043.73 نقطة. ويعكس هذا الأداء استمرار شهية المستثمرين للأسهم المرتبطة بالتكنولوجيا المتقدمة، لكنه يكشف أيضاً عن حالة من الحذر عند المستويات السعرية المرتفعة، خصوصاً بعد موجات الصعود التي شهدتها الشركات المستفيدة من طفرة الذكاء الاصطناعي.

صفقات الرقائيق

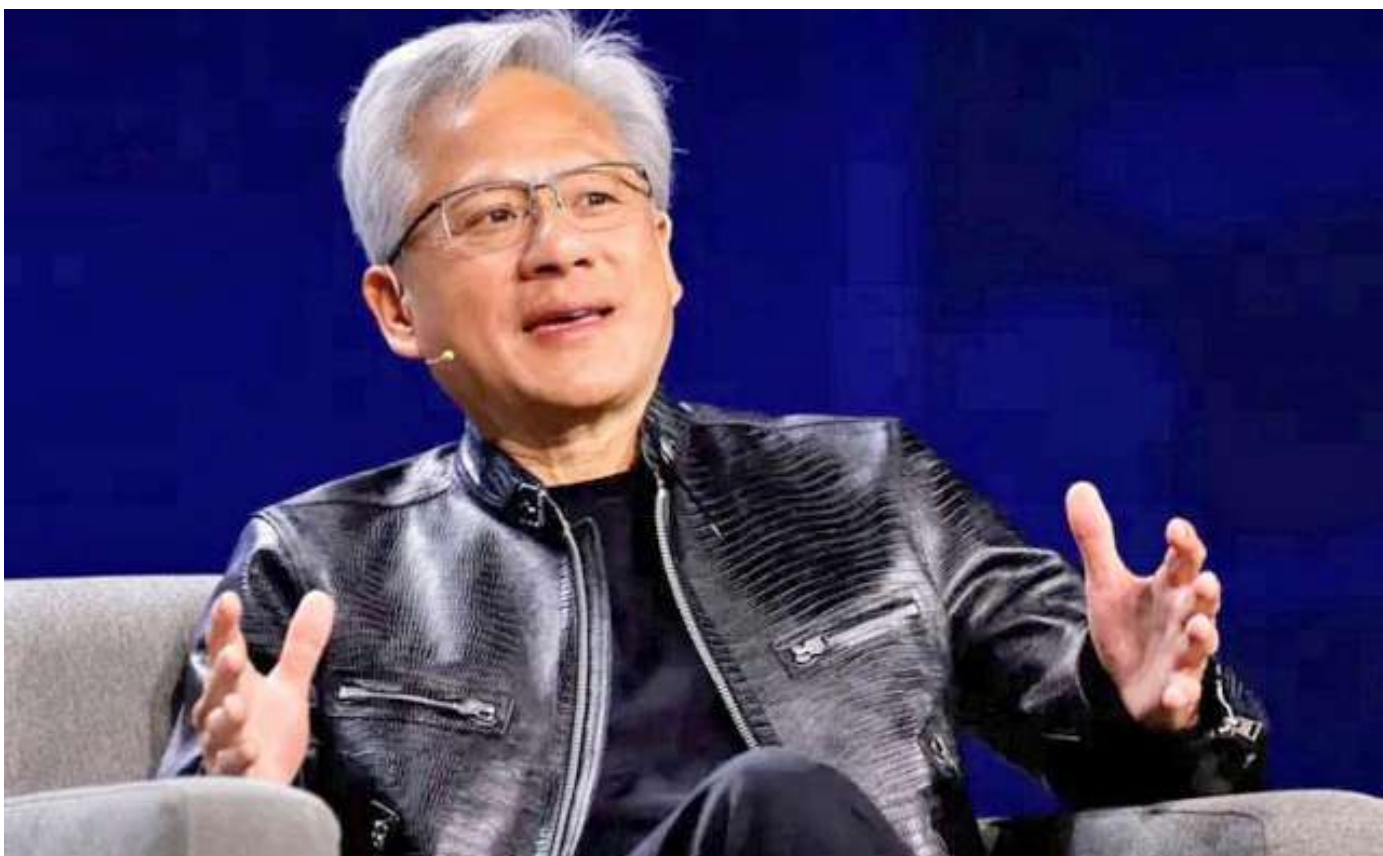
تلقت الأسواق اليابانية دعماً من تقارير أفادت بأن شركات التكنولوجيا الصينية «بايت دانس» و«علي بابا» و«تنتسنت» تقدمت بطلبات لشراء أكثر من ثلاثة ملايين وحدة معالجة رسومات من شركة «إنفديا»، من طراز «آر تي إكس برو 5500»، بقيمة إجمالية تتجاوز 35 مليار دولار. وتعكس هذه الطلبات الضخمة حجم الاستثمارات التي تخصصها شركات التكنولوجيا لتطوير قدراتها في الذكاء الاصطناعي، خصوصاً في مجالات تشغيل النماذج المتقدمة ومراكز البيانات والبنية التحتية للحوسبة.

«إنفيديا» تضخ 10 مليارات دولار في أوروبا خلال عام

مصانع الذكاء الاصطناعي ترسم ملامح عصر جديد

1 هوانغ يؤكد دور القارة في صياغة مستقبل التكنولوجيا وتحويل الشركات إلى كيانات ذكية

2 روبوتات مستقلة وحواسيب متخصصة تفتح آفاقاً لتطبيقات تتجاوز العالم الرقمي



أكد الرئيس التنفيذي لشركة «إنفيديا»، جنسن هوانغ، أن العالم يقف على أعتاب مرحلة صناعية جديدة تقودها منشآت متخصصة في إنتاج الذكاء الاصطناعي، مشدداً على أن أوروبا تمتلك مقومات رئيسية للمشاركة في رسم مستقبل هذا القطاع، في وقت تتسارع فيه الاستثمارات لتوسيع نطاق استخدام التقنيات الذكية.

وقال هوانغ، خلال مؤتمر «جي تي سي» للتكنولوجيا في العاصمة الألمانية برلين، الأربعاء، إن القارة الأوروبية ستكون جزءاً أساسياً من اقتصاد الذكاء الاصطناعي، متوقفاً تحول الشركات العاملة فيها إلى نماذج تعتمد على هذه التقنيات في عملياتها وأنشطتها.

وأشار إلى أن «إنفيديا» ترتبط بالسوق الأوروبية منذ 33 عاماً، بدأت خلالها بتطوير الرقائق الإلكترونية، قبل أن تتوسع شراكاتها لتشمل شركات صناعية كبرى، من بينها «سيمنس» و«فولكس فاغن» و«مرسيدس-بنز».

وكشف أن الشركة استثمرت في أوروبا خلال العام الماضي قرابة 10 مليارات دولار، بما يعادل نحو 8.9 مليارات يورو، بهدف دعم منظومة تضم شركات ناشئة ومؤسسات راسخة، وتعزيز حضورها في أحد المراكز المهمة لتطوير التكنولوجيا وتطبيقاتها.

من البرمجيات إلى إنتاج الذكاء

ووصف هوانغ التحولات الجارية بأنها

بداية ثورة صناعية جديدة، موضحاً أن دور الشركات لن يقتصر مستقبلاً على استخدام البرامج والتطبيقات، بل سيمتد إلى تشغيل ما أطلق عليه «مصانع الذكاء الاصطناعي».

وستركز هذه المنشآت على إنتاج قدرات ذكية رقمية بدلاً من السلع المادية، بما يتيح توظيفها في مجالات متنوعة، تشمل ابتكار الأدوية وتحسين كفاءة توزيع الطاقة، إلى جانب تطبيقات أخرى يمكن

أن تعيد تشكيل أساليب الإنتاج وإدارة الموارد. وأضاف أن التطورات المتراكمة في قطاع الحوسبة تمهد لمرحلة مختلفة، يصبح فيها الذكاء الاصطناعي عنصراً إنتاجياً أساسياً، وليس مجرد أداة مساندة للأعمال.

وفي إطار توسيع نطاق الاستفادة من هذه التقنيات، استعرض هوانغ خلال كلمته في برلين منتجات جديدة

للمكونات الإلكترونية، من بينها حواسيب مكتبية متخصصة تحمل اسم «آر تي إكس سبارك»، صُممت لتنفيذ مهام متقدمة للذكاء الاصطناعي مباشرة على الأجهزة المحلية.

ومن شأن هذه الحلول إتاحة تشغيل تطبيقات معقدة دون الحاجة الدائمة إلى الاستعانة بمراكز حوسبة خارجية، وهو ما يدعم توجه الشركة نحو توفير أدوات أكثر سهولة للشركات والمطورين،

وتوسيع قاعدة المستخدمين القادرين على تطوير تطبيقاتهم الخاصة.

الروبوتات تمهد للمرحلة التالية

واحتل الذكاء الاصطناعي المادي جانباً بارزاً من عرض هوانغ، في إشارة إلى الأنظمة التي تتجاوز تحليل المعلومات والبيانات لتتمكن من فهم البيئة المحيطة والتفاعل مع العالم الحقيقي.

وعرضت «إنفيديا» نماذج لروبوتات تستخدم تقنيات التعلم الذكي للتكيف مع محيطها وتنفيذ المهام، في توجه يعكس انتقال التطوير من الأنظمة الرقمية إلى تطبيقات تجمع بين البرمجيات والآلات. وقال هوانغ إن المرحلة المقبلة ستشهد بروز أنظمة قادرة على فهم العالم المادي والتعامل معه، ما يفتح المجال أمام استخدامات أوسع في الصناعة والخدمات والعمليات التشغيلية.

وبالتوازي مع هذا التوجه، كشفت الشركة عن مفاهيم أمنية تستهدف ضبط عمل الوكلاء الرقميين، والتأكد من التزامهم بالقواعد المحددة، ومنع وصولهم غير المصرح به إلى المعلومات الحساسة داخل المؤسسات.

وتعكس هذه التطورات اتساع نطاق المنافسة في قطاع الذكاء الاصطناعي، مع انتقال التركيز من تطوير النماذج والبرمجيات إلى بناء البنية التقنية القادرة على تشغيلها، وربطها بالعمليات الصناعية والتجارية، مع تعزيز متطلبات الأمن وحماية البيانات.

المدفوعات الدولية تعود بعد غياب تجاوز عقداً كاملاً

«ماستركارد» تكسر عزلة سوريا المالية ببوابة عالمية

1 أول عملية دفع دولية بالبطاقات تمهد لعودة التعاملات المصرفية العالمية

2 حلول رقمية لمكافحة الاحتيال وتقليص الاعتماد على النقد وتوسيع الشمول المالي



تخطو سوريا خطوة جديدة نحو إعادة الاندماج في النظام المالي العالمي، بعدما أعلنت شركة «ماستركارد» إطلاق بوابتها للمدفوعات الرقمية في السوق السورية، في تحول يستهدف كسر العزلة التي فرضتها سنوات طويلة من محدودية

الاتصال بشبكات الدفع الدولية. ويأتي هذا التطور عقب تنفيذ أول عملية دفع دولية باستخدام البطاقات المصرفية في البلاد منذ أكثر من عقد، بما يفتح المجال أمام مرحلة جديدة من تحديث الخدمات المالية وتسهيل المعاملات التجارية.

يمثل إطلاق البوابة تحولاً في البنية التحتية للمدفوعات، إذ يتيح للمصارف والشركات معالجة العمليات الإلكترونية عبر المتاجر التقليدية ومنصات التجارة الرقمية، ضمن منظومة تقنية موحدة توفر أدوات لقبول المدفوعات وإدارتها وحمايتها من الاحتيال. ومن المتوقع أن تسهم هذه الخطوة في تقليص الاعتماد على النقد، وتوسيع فرص الشركات الصغيرة والمتوسطة للوصول إلى العملاء والأسواق، في وقت تسعى فيه سوريا إلى تنشيط اقتصادها وتعزيز ارتباطه بالتجارة الدولية.

يمثل دخول «ماستركارد» إلى سوق المدفوعات السورية تطوراً مهماً في مسار إعادة ربط البلاد بالشبكات المالية الدولية، بعدما ظلت المعاملات العابرة للحدود تواجه تحديات كبيرة خلال السنوات الماضية. وتكتسب هذه الخطوة أهمية اقتصادية لأنها تتجاوز توفير وسيلة جديدة للسداد، إذ يمكن أن تساعد على تحسين كفاءة المعاملات وتقليل الاعتماد على الإجراءات النقدية التقليدية. لكن اتساع أثرها الفعلي سيظل مرتبطاً بقدرة المصارف والتجار على تبني الحلول الجديدة، ومدى توافر البنية التشغيلية اللازمة لاستخدامها على نطاق واسع.

ومن الناحية الاقتصادية، يمكن أن يساعد انتشار المدفوعات الرقمية على خفض بعض التكاليف المرتبطة بالتعاملات النقدية، وتحسين توثيق العمليات التجارية ورفع كفاءة إدارة الإيرادات.

كما قد يتيح للتجار الاستفادة من بيانات المعاملات في فهم أنماط الاستهلاك وتطوير الخدمات، بما يعزز قدرتهم على المنافسة.

غير أن تحقيق هذه الفوائد يتطلب انتشار وسائل الدفع الحديثة وتوافر الثقة لدى المستهلكين والتجار، إلى جانب تطوير المهارات الرقمية اللازمة لتشغيل الأنظمة الجديدة.

تضع «ماستركارد» الشركات الصغيرة والمتوسطة ضمن الفئات المستهدفة من البوابة الجديدة، نظراً إلى التحديات التي تواجهها في الوصول إلى وسائل الدفع الحديثة وتوسيع قاعدة العملاء.

وقال غورانغ شاه، نائب الرئيس التنفيذي لحلول القبول التجاري والتجار في الشركة، إن الخدمة ستساعد المصارف السورية على تسريع اعتماد المدفوعات الرقمية لدى التجار، وتوفير وسائل دفع آمنة وموثوقة لمختلف فئات الشركات. وأوضح أن الحلول تستهدف المؤسسات التجارية الكبرى والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، مع التركيز على تبسيط عمليات السداد ومراقبة التغيرات في احتياجات المستهلكين.

السوق السورية.

كما تستهدف تسهيل دخول الشركات الرقمية العالمية ومشغلي التجارة الإلكترونية إلى السوق، من خلال توفير بنية تدعم تنفيذ المعاملات وإدارتها. ويحمل هذا التطور فرصاً للشركات المحلية الراغبة في الوصول إلى شرائح أوسع من العملاء، خصوصاً المؤسسات التي تعتمد على البيع الإلكتروني أو تسعى إلى تطوير قنوات تسويقها.

قنوات متعددة.

وتشمل الحلول المتاحة تقنيات الترميز الرقمي، وتحليل البيانات، وخدمات الدفع المستضافة، إلى جانب أدوات تساعد الشركات على تطوير عملياتها التجارية وتوسيع نطاق قبول المدفوعات.

وتتيح المنصة للمصارف والشركات معالجة المدفوعات في المتاجر التقليدية ومنصات التجارة الإلكترونية، ما يوفر أساساً تقنياً لتطوير الخدمات الرقمية في

كما أن إطلاق البوابة لا يعني بالضرورة اكتمال عودة جميع الخدمات المالية الدولية، وإنما يمثل خطوة ضمن مسار أوسع لإعادة بناء الروابط المصرفية والتجارية.

تعتمد البوابة الجديدة على منصة «ميرشانت كلاود» التابعة لـ«ماستركارد»، التي تجمع خدمات المدفوعات والتجارة الرقمية ضمن بنية تقنية موحدة، بما يتيح للمؤسسات إدارة معاملاتها عبر

اقتصاديات الكهرباء النظيفة تتحدى سياسات البيت الأبيض

ترامب يحارب الطاقة الخضراء.. فتسجل أرقاماً قياسية

1 45 جيجاوات إضافية من الطاقة
النظيفة بأميركا خلال 2026

2 واشنطن تعطل الموافقات على
أكثر من 150 مشروعاً للرياح



تحولت المواجهة التي يخوضها الرئيس الأميركي دونالد ترامب ضد الطاقة المتجددة إلى مفارقة اقتصادية لافتة، بعدما وأصل قطاع الكهرباء النظيفة تحقيق مستويات قياسية من التوسع رغم القيود التنظيمية وتقليص الحوافز الحكومية. فبينما تسعى الإدارة الأميركية إلى إعادة الاعتبار للنفط والغاز والفحم، تدفع اعتبارات التكلفة وسرعة التنفيذ والطلب المتزايد على الكهرباء الشركات والمستهلكين نحو مصادر الطاقة الشمسية والرياح، في تحول يكشف اتساع الفجوة بين التوجهات السياسية والحقائق الاقتصادية التي تحكم قرارات الاستثمار.

وتشير تقديرات مؤسسة «إس آند بي جلوبال إنرجي» إلى أن الولايات المتحدة تتجه لإضافة 45 جيجاوات من قدرات الطاقة النظيفة خلال عام 2026، وهو مستوى قياسي جديد يأتي بعد تسجيل شركات المرافق الأميركية مستويات غير مسبوقة من توليد الكهرباء المتجددة في 2025. وتكتسب هذه الأرقام أهميتها من أنها تتحقق في ظل إدارة تصف الطاقة الشمسية والرياح بأنها مشروعات غير مجدية، ما يطرح تساؤلات بشأن قدرة السياسات الحكومية على تغيير مسار صناعة أصبحت تنافس الوقود الأحفوري اقتصادياً.

مواجهة سياسية

منذ عودته إلى البيت الأبيض، وضع ترامب إبطاء التحول نحو الطاقة المتجددة ضمن أولوياته، معتبراً أن الوقود الأحفوري يمثل ركيزة أساسية لأمن الطاقة الأميركي. وانعكس هذا التوجه في تقليص الإعفاءات الضريبية المخصصة للاستثمارات الخضراء بموجب قانون «مشروع القانون العظيم الواحد الجميل»، الذي أضعف مجموعة من الحوافز التي أقرتها إدارة جو بايدن لتسريع نشر التقنيات النظيفة. وامتدت الإجراءات إلى سحب الولايات المتحدة مجدداً من اتفاقية باريس للمناخ، وتعطيل الموافقات الروتينية لأكثر من 150 مشروعاً برياً لطاقة الرياح، ما أوجد حالة من عدم اليقين لدى المستثمرين والمطورين بشأن مستقبل المشروعات الجديدة.

غير أن هذه الإجراءات لم تحقق تحولاً مماثلاً في الحسابات الاقتصادية للقطاع، إذ تواصل الشركات تقييم استثماراتها استناداً إلى تكاليف الإنتاج والحوافز المتوقعة، وليس فقط إلى المواقف السياسية. وأصبحت القدرة التنافسية للتكنولوجيا النظيفة عاملاً يصعب تجاوزه حتى في بيئة تنظيمية أقل دعماً.

أرقام قياسية

تكشف التوقعات بإضافة 45 جيجاوات

الاقتصاد ينتصر على السياسة

من قدرات الطاقة النظيفة خلال العام الجاري عن استمرار الزخم الاستثماري، رغم التحديات التي تواجه المشروعات الجديدة. وتستفيد هذه الصناعة من انخفاض تكاليف التقنيات وتطور كفاءة المعدات، إلى جانب الحاجة المتزايدة إلى قدرات إضافية لتلبية الطلب على الكهرباء. كما أسهمت المواعيد النهائية المرتبطة بانتهاء بعض الإعفاءات الضريبية في دفع المطورين إلى تسريع تنفيذ مشروعاتهم، للاستفادة من الحوافز المتاحة قبل انقضاءها. ولذلك فإن جزءاً من النمو الحالي يعكس قرارات استثمارية اتخذت في ظل السياسات السابقة، إلى جانب الجدوى

الاقتصادية المتزايدة للتقنيات المتجددة. ورغم أهمية الأرقام القياسية، فإن استمرارها خلال السنوات المقبلة سيعتمد على قدرة الشركات على تجاوز عقبات التصاريح والربط بالشبكات وتكاليف التمويل، خصوصاً مع تراجع بعض أشكال الدعم الحكومي.

معادلة التكلفة

تتمثل إحدى أبرز نقاط قوة الطاقة المتجددة في التحسن المستمر لاقتصاديات إنتاجها، بعدما أصبحت مشروعات الطاقة الشمسية والرياح من بين أرخص الخيارات المتاحة لبناء قدرات جديدة لتوليد الكهرباء في الولايات المتحدة، حتى دون الاعتماد الكامل على الحوافز الضريبية.

ويعود هذا التحول إلى التطورات التكنولوجية التي رفعت كفاءة الألواح الشمسية وتوربينات الرياح والبطاريات، وساعدت على تحسين الأداء وخفض التكلفة مقارنة بالسنوات الماضية.

وتتميز المشروعات المتجددة كذلك بسرعة التنفيذ، إذ يمكن إنجاز العديد منها خلال أقل من عامين، مقابل ثلاثة أعوام على الأقل لبعض مشروعات توليد الكهرباء بالغاز. وتمنح هذه الميزة الشركات قدرة أكبر على الاستجابة للزيادة السريعة في الطلب، خصوصاً عندما تكون الحاجة إلى الكهرباء عاجلة.

مفارقة الوقود

أسهم ارتفاع أسعار الوقود الأحفوري في تعزيز الجاذبية الاقتصادية لبدائل

تكشف تجربة الطاقة المتجددة الأميركية أن التحول في أسواق الكهرباء لم يعد قائماً على الاعتبارات المناخية وحدها، بل أصبح مدفوعاً بصورة متزايدة بعوامل اقتصادية تتعلق بالتكلفة وسرعة التنفيذ وأمن الإمدادات.

فبينما تواصل إدارة ترامب دعم الوقود الأحفوري وتقليص الحوافز الخضراء، تدفع احتياجات الاقتصاد الأميركي، من الأسر إلى شركات التكنولوجيا العملاقة، نحو تنويع مصادر الكهرباء والاستفادة من الخيارات الأكثر تنافسية.

الطاقة النظيفة، بعدما أصبحت تكاليف البنزين والكهرباء من العوامل المؤثرة بصورة مباشرة في قرارات الأسر والشركات الأميركية.

ووفق المعطيات الواردة في التحليل، تجاوز متوسط سعر البنزين الأميركي مستوى أربعة دولارات للجالون خلال عدد قياسي من أيام العام، وهو مستوى يزيد جاذبية السيارات الكهربائية لدى المستهلكين الذين يقارنون بين تكاليف التشغيل على المدى الطويل.

كما يدفع ارتفاع فواتير الطاقة بعض الأسر إلى التفكير في تركيب الألواح الشمسية المنزلية، بهدف تقليل اعتمادها على الكهرباء المشتراة من الشبكات والحد من تعرضها لتقلبات الأسعار.

وتبرز المفارقة في أن السياسات التي تعطي الأولوية للوقود الأحفوري لم تمنع ارتفاع تكلفته، بينما أسهمت هذه الزيادة في تحسين القدرة التنافسية لبعض البدائل التي تسعى الإدارة إلى إبطاء انتشارها.

شهية التكنولوجيا

أضافت طفرة الذكاء الاصطناعي بدءاً جديداً إلى المنافسة بين مصادر الطاقة، بعدما أصبحت مراكز البيانات من أبرز المحركات المتوقعة لنمو الطلب على الكهرباء في الولايات المتحدة.

وتشير التقديرات الواردة في التحليل إلى احتمال استهلاك هذه المراكز ما يصل إلى 12 % من إجمالي الكهرباء الأميركية بحلول عام 2028، وهو مستوى يعكس حجم التوسع المرتقب في البنية التحتية الرقمية.

وتحتاج شركات التكنولوجيا إلى تأمين قدرات كهربائية كبيرة ومستقرة لتشغيل الخوادم وأنظمة التبريد، ما يدفعها إلى البحث عن مصادر يمكن تنفيذها بسرعة وبأسعار تنافسية.

وقد أدى الطلب المتزايد على قدرات التوليد إلى ارتفاع تكاليف بعض مشروعات محطات الغاز الجديدة، الأمر الذي يعزز

وقد تنجح السياسات الحالية في إبطاء بعض المشروعات وزيادة تكاليفها، لكنها تواجه صعوبة أكبر في تغيير الأسس الاقتصادية التي جعلت الطاقة المتجددة خياراً استثمارياً جذاباً.

وهكذا، فإن المفارقة الأبرز تتمثل في أن الضغوط التي تستهدف إضعاف التحول الأخضر قد تسهم، بصورة غير مباشرة، في تعزيز دوافعه الاقتصادية، لتصبح المنافسة على الكهرباء الأرخص والأسرع أكثر تأثيراً في مستقبل الطاقة الأميركية من الخطابات السياسية المؤيدة لهذا المصدر أو المعادية لذلك.

جاذبية الطاقة الشمسية والرياح، خصوصاً عند دمجها مع أنظمة التخزين أو مصادر توليد أخرى.

مرونة المستثمرين

رغم الضغوط السياسية، أظهرت شركات الطاقة المتجددة قدرة على التكيف مع البيئة التنظيمية الجديدة، مستفيدة من استمرار الطلب على الكهرباء وتراجع تكاليف التكنولوجيا.

وتشير المعطيات الواردة في النص إلى تفوق العديد من أسهم شركات الطاقة الخضراء عالمياً على نظيراتها في قطاع النفط والغاز منذ بداية الولاية الثانية لترامب، رغم ارتفاع أسعار الوقود وتقليص الحوافز.

كما لجأت بعض الشركات إلى استراتيجية تعرف باسم «الصمت الأخضر»، تقوم على مواصلة الاستثمارات النظيفة دون التركيز في الخطاب الإعلامي على فوائدها المناخية، لتجنب الدخول في مواجهات سياسية قد تعرقل أعمالها.

وفي المقابل، ساعدت قرارات قضائية وضغوط مارستها شركات ومجموعات اقتصادية في الحد من تأثير بعض الإجراءات الحكومية على مشروعات محددة.

تحديات التوسع

لا يعني استمرار النمو أن قطاع الطاقة النظيفة تجاوز جميع العقبات، إذ تواجه الشركات تحديات مرتبطة بنقص العمالة المتخصصة وتأخر التصاريح وارتفاع أسعار بعض المواد الخام والمعدات.

كما أن زيادة قدرات التوليد تحتاج إلى توسع مواز في شبكات النقل والتوزيع وأنظمة التخزين، حتى تتمكن الأسواق من الاستفادة الكاملة من الكهرباء المنتجة. وتشكل هذه المتطلبات اختباراً لقدرة الولايات المتحدة على مواكبة النمو المتوقع في الطلب، خصوصاً مع التوسع في مراكز البيانات والصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة.

3 مشروعات
الكهرباء
المتجددة تُنجز
خلال عامين
مقابل ثلاثة
لغاز

6 البنزين فوق 4
دولارات يعزز
جاذبية السيارات
الكهربائية
للأميركيين

4 الطاقة
الشمسية والرياح
تنافسان الوقود
الأحفوري دون
دعم حكومي

5 مراكز البيانات
مرشحة
لاستهلاك
12 % من كهرباء
أميركا بحلول
2028

المملكة تتفوق على الهند والصين وتضاعف وتيرة الاقتصاد العالمي

السعودية تخطف صدارة العشرين بنمو قياسي 7.9 %

1 صندوق النقد يرفع توقعاته للسعودية 2.4 نقطة مئوية خلال ثلاثة أشهر

2 البنك الدولي يرفع تقديراته 3 نقاط مئوية ويؤكد قوة التعافي



تستعد السعودية لقيادة النمو الاقتصادي بين دول مجموعة العشرين خلال عام 2027، بعدما وضعتها تقديرات صندوق النقد الدولي في صدارة أكبر الاقتصادات العالمية بمعدل نمو متوقع يبلغ 7.9 %، متقدمة على الهند والصين والولايات المتحدة. ويعكس هذا التوقع تحولاً لافتاً في آفاق الاقتصاد السعودي، خصوصاً بعدما رفع الصندوق تقديراته السابقة بمقدار 2.4 نقطة مئوية، في مراجعة تشير إلى تحسن فرص التعافي واستعادة النشاط الاقتصادي زخمه خلال العام المقبل.

وتكتسب هذه التوقعات أهمية إضافية في ظل تباطؤ النمو لدى عدد من الاقتصادات الكبرى، إذ يرحب الصندوق توسع الاقتصاد العالمي بنسبة 3.4 % خلال 2027، ما يعني أن معدل النمو السعودي المنتظر يتجاوز المتوسط العالمي بأكثر من الضعف. وتستند هذه القفزة المتوقعة إلى عودة إنتاج النفط وصادراته تدريجياً إلى مستوياتها الطبيعية، بالتزامن مع استمرار زخم القطاع الخاص وتوسع الأنشطة غير النفطية، بما يعزز فرص الاستثمار والتنويع الاقتصادي.

قفزة التوقعات

رفع صندوق النقد الدولي توقعاته لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للسعودية خلال 2027 إلى 7.9 %، مقارنة بتقدير سابق بلغ 5.5 % في يوليو، بزيادة قدرها 2.4 نقطة مئوية. وتعكس هذه المراجعة تحسناً كبيراً في النظرة المستقبلية للاقتصاد السعودي خلال فترة قصيرة، في ظل توقعات بانحسار الاضطرابات المرتبطة بالحرب في المنطقة وعودة النشاط النفطي إلى مستوياته الطبيعية. وتبرز أهمية هذه الزيادة في أنها لا تعكس مجرد تعديل محدود للتوقعات، بل

بالتعافي من قاعدة اقتصادية أضعف. ومن الناحية الاقتصادية، فإن القفزة المتوقعة في النمو تعكس حجم التغير المنتظر في النشاط الإنتاجي، لكنها لا تعني بالضرورة استمرار الوتيرة المرتفعة نفسها خلال السنوات اللاحقة. وتظل قدرة الاقتصاد على تحويل التعافي الدوري إلى توسع مستدام مرتبطة بنمو الاستثمارات والإنتاجية وتعزيز مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي.

سباق العشرين

تضع تقديرات صندوق النقد السعودية في المرتبة الأولى بين دول مجموعة العشرين خلال 2027، بمعدل نمو يبلغ

7.9 %، متقدمة على الهند التي جاءت ثانية بنسبة 7 %، وحلت إندونيسيا في المرتبة الثالثة بنمو متوقع يبلغ 5.1 %، تلتها الصين بنسبة 4 %، ثم تركيا بمعدل 3.6 %، في ترتيب يعكس تفوق عدد من الاقتصادات الناشئة على الاقتصادات الصناعية الكبرى. وجاءت الأرجنتين في المرتبة السادسة بنسبة 3.5 %، تلتها كوريا الجنوبية بنمو 2.8 %، ثم الولايات المتحدة بنسبة 2.3 %، بينما بلغت التوقعات للبرازيل 1.9 % والمكسيك 1.8 %.

أما كندا، فمن المتوقع أن ينمو اقتصادها بنسبة 1.7 %، مقابل 1.6 % لأستراليا و1.3 % لجنوب أفريقيا و1.2 % للمملكة

المتحدة. وفي الاقتصادات الأوروبية الكبرى، سجلت ألمانيا نمواً متوقعاً عند 1.1 %، مقابل 0.7 % لفرنسا، فيما جاءت إيطاليا في ذيل الترتيب بنسبة 0.6 %، كما بلغت التوقعات لروسيا 0.9 % واليابان 0.7 %، ما يعكس استمرار التحديات التي تواجه عدداً من الاقتصادات المتقدمة في تحقيق معدلات توسع مرتفعة. ويكشف هذا الترتيب عن تفاوت واسع في وتيرة النمو بين اقتصادات المجموعة، إذ تتجاوز توقعات السعودية نظيرتها لإيطاليا بأكثر من 13 ضعفاً، بينما تزيد على معدل النمو الأمريكي بنحو 3.4 أضعاف. لكن المقارنة بين معدلات النمو لا تعني تفوقاً مماثلاً في الحجم الاقتصادي أو

مليارات تُنفق على التكنولوجيا.. والعوائد الاقتصادية لا تزال غامضة

مؤسّس «سيتادل» يحذر: فقاعة الذكاء الاصطناعي شبه مؤكدة

1 كين غريفيين: الشركات تدفع فواتير ضخمة للذكاء الاصطناعي دون عوائد مضمونة

2 «أنثروبيك» تستعد لأحد أكبر الطروحات في تاريخ البورصة الأميركية



الاقتصادية لهذه النفقات. وتعكس هذه التساؤلات تحدياً متزايداً أمام القطاع، إذ يتطلب تطوير النماذج وتشغيلها استثمارات ضخمة في القدرات الحاسوبية والطاقة والبنية التحتية، بينما لا تزال بعض التطبيقات التجارية في مراحل اختبار قدرتها على تحقيق أرباح مستدامة.

ويرى غريفيين أن الطفرات التكنولوجية الكبرى غالباً ما تترافق مع موجات مضاربة وارتفاعات مبالغ فيها في تقييمات الشركات، حتى عندما تكون التكنولوجيا نفسها قادرة على إحداث تحولات اقتصادية حقيقية.

تزامنت تصريحات غريفيين مع استعداد شركة «أنثروبيك» لتقديم أوراق إدراجها في البورصة الأميركية خلال الأسابيع المقبلة، في صفقة محتملة قد تصبح واحدة من أكبر الطروحات العامة الأولية في التاريخ. وتسعى الشركة إلى جمع تمويلات إضافية لتطوير نماذج الذكاء الاصطناعي، وتوسيع استثماراتها في الرقائق ومراكز البيانات، واستقطاب المواهب التقنية اللازمة لمواصلة المنافسة. وأكد غريفيين أن نجاح «أنثروبيك» على المدى الطويل سيتوقف على قدرتها على إثبات أن نماذجها أصبحت ضرورة أساسية للشركات والقطاعات الاقتصادية، وليست مجرد أدوات تقنية جديدة. وتكتسب هذه المسألة أهمية للمستثمرين،

حذر الملياردير الأمريكي ومؤسس شركة «سيتادل»، كين غريفيين، من أن المستثمرين يعيشون ما وصفه بأنه «فقاعة شبه مؤكدة» في قطاع الذكاء الاصطناعي، وسط تصاعد الإنفاق على الرقائق ومراكز البيانات وتطوير النماذج المتقدمة، دون وضوح بشأن قدرة هذه الاستثمارات الضخمة على تحقيق أرباح تتناسب مع التقييمات المرتفعة للشركات.

وتأتي تحذيرات غريفيين في وقت تتزايد فيه المخاوف بشأن استدامة الطفرة التكنولوجية، بالتزامن مع استعداد شركة «أنثروبيك» لطرح أسهمها في البورصة الأميركية. ورغم تشكيكه في التقييمات الحالية، يرى المستثمر الأمريكي أن الذكاء الاصطناعي قد يطلق عصراً ذهبياً لرواد الأعمال، ويعيد تشكيل الاقتصاد وسوق العمل خلال السنوات المقبلة.

قال غريفيين، خلال مؤتمر «مستقبل الأسواق العالمية» في نيويورك، إن الشركات الأميركية لا تزال تحاول تحديد حجم الإنفاق المناسب على الذكاء الاصطناعي، وكيفية تحويل الاستثمارات التقنية إلى مكاسب فعلية في الإنتاجية والأرباح.

وأوضح أن الشركات أظهرت تفاوتاً كبيراً في قدرتها على تحقيق عوائد من النماذج المتقدمة، مشيراً إلى أن إداراتها أصبحت تراجع فواتير خدمات شركات مثل «أوبن إيه آي» و«أنثروبيك»، وتتساءل عن الجدوى

ويرى أن المرحلة المقبلة قد تشهد موجة واسعة من تأسيس الشركات الجديدة، وتفتح «عصرًا ذهبياً» أمام رواد الأعمال القادرين على توظيف التكنولوجيا في تطوير منتجات وخدمات مبتكرة.

وفي المقابل، حذر من تهديدات متزايدة للوظائف المكتيبة، وتراجع المزايا التنافسية التي اعتمدت عليها شركات عديدة لعقود، مع قدرة الأنظمة الذكية على تنفيذ مهام كانت تتطلب خبرات بشرية متخصصة. واستعداد غريفيين تجربة فقاعة الإنترنت في نهاية التسعينيات، عندما انهارت تقييمات شركات كثيرة، بينما نجحت مؤسسات أخرى في التحول إلى عمالقة اقتصاديين.

وأشار إلى «أمازون»، معترفاً بأنه يمتنى لو احتفظ بأسهمها خلال تلك الفترة، في إشارة إلى أن الفقاعات قد تخفي فرصاً استثمارية استثنائية. تكشف تصريحات غريفيين عن مفارقة تواجه الأسواق؛ فالذكاء الاصطناعي قد يكون ثورة اقتصادية حقيقية، لكن ذلك لا يعني أن جميع الشركات ستنجح أو أن تقييماتها الحالية مبررة. وبين الإنفاق الضخم وتوقعات الأرباح المستقبلية، سيظل التحدي الأكبر أمام المستثمرين تحديد الشركات القادرة على تحويل الابتكار إلى عوائد مستدامة، وتجنب المبالغة في الرهان على وعود لم تتحقق بعد.

الاصطناعي، ومدى استعداد المستثمرين لتمويل نموها المستقبلي. رغم تحذيراته من الفقاعة، أبدى غريفيين تفاؤلاً متزايداً بإمكانات الذكاء الاصطناعي، بعدما وصف التكنولوجيا في وقت سابق من العام بأنها «ضجيج مبالغ فيه».

إن ارتفاع الطلب على خدمات الذكاء الاصطناعي لا يكفي وحده لضمان الربحية، ما لم تتمكن الشركات من تحقيق إيرادات تغطي تكاليف التطوير والتشغيل المتزايدة. ومن المتوقع أن يشكل الطرح المحتمل اختناراً لشهية الأسواق تجاه شركات الذكاء

هوليوود تنزع هالة العبقرية عن مليارديرات التكنولوجيا

8.4 تريليونات دولار.. ثروات تُشعل الغضب الأمريكي

1 نحو 1000 ملياردير أمريكي يمتلكون ثروات تعادل 27 % من الاقتصاد

2

ثروات المليارديرات «الأخيار» تتهاوى من 40 % إلى 2 % فقط

3 أميركا تتراجع من المركز الرابع إلى السادس عشر بتصنيف الأثرياء

4 طفرة الذكاء الاصطناعي تتواصل رغم تصاعد الغضب من أباطرتها

5 تحالف المال والنفوذ السياسي يهدد صورة رواد التكنولوجيا

6 الأميركيون يستثمرون بأموال تقاعدهم في شركات يزدادون عداءً لقادتها

السادس عشر من حيث حصة ثروات المليارديرات المصنفين ضمن الفئة المرتبطة بالابتكار المقبول اجتماعياً.

اختبار الابتكار

رغم الانتقادات المتصاعدة، يظل الذكاء الاصطناعي من أبرز التقنيات المرشحة لتعزيز الإنتاجية والنمو الاقتصادي خلال السنوات المقبلة، من خلال أتمتة العمليات وتحسين الكفاءة وتطوير منتجات وخدمات جديدة.

ولهذا فإن الحكم على أباطرة التكنولوجيا باعتبارهم عبئاً اقتصادياً قد يكون سابقاً لأوانه، خصوصاً أن المكاسب المحتملة للابتكار لم تتضح جميعها بعد، كما أن تأثيراته طويلة الأمد في سوق العمل وتوزيع الدخل لا تزال محل نقاش.

غير أن استمرار النمو لا يضمن توزيع عوائده بصورة متوازنة. فإذا تركزت المكاسب لدى المساهمين وكبار المستثمرين، بينما تحمل العاملون تكاليف التحولات الوظيفية، فقد تتزايد الضغوط الاجتماعية للمطالبة بتدخلات تنظيمية وضريبية أوسع.

مخاطر التفاوت

لا يؤدي اتساع الثروة بالضرورة إلى حجب هذه الاستجابة، لكنه قد يتحول إلى عامل توتر عندما يتزامن مع تراجع الثقة بالمؤسسات والشعور بعدم عدالة توزيع الفرص الاقتصادية.

وفي الحالة الأمريكية، تكتسب هذه المخاطر أهمية إضافية بسبب ارتباط جزء كبير من الثروات الضخمة بشركات أصبحت تؤثر مباشرة في حياة المواطنين، سواء من خلال المعلومات أو الوظائف أو الخدمات الرقمية.

وإذا استمر تراجع القبول الشعبي بأصحاب هذه الشركات، فقد تتصاعد المطالب بقرص قبود أشد على عمليات الاستحواذ والممارسات الاحتكارية، إلى جانب إعادة النظر في الضرائب المفروضة على الثروات الكبيرة.

لكن حجم هذه الاستجابة سيظل مرهوناً بالتطورات الاقتصادية والسياسية، ومدى قدرة قطاع التكنولوجيا على تحويل ابتكاراته إلى مكاسب إنتاجية ملموسة تستفيد منها شرائح أوسع من المجتمع.

سلطة المليارديرات

لم تعد الانتقادات الموجهة إلى كبار أثرياء التكنولوجيا تقتصر على حجم ممتلكاتهم، بل امتدت إلى قدرتهم على التأثير في القرارات السياسية والتنظيمية. فالشركات التي تتحكم في منصات التواصل والبنية التحتية الرقمية وتطوير الذكاء الاصطناعي تمتلك أدوات نفوذ تتجاوز حدود النشاط التجاري التقليدي.

ويثير هذا التركيز للقدرة الاقتصادية والتكنولوجية تساؤلات بشأن قدرة المؤسسات الحكومية على تنظيم الأسواق وضمان المنافسة وحماية المستهلكين، خصوصاً عندما تتداخل المصالح التجارية مع العلاقات السياسية. وتستثمر الأعمال السيئنامية هذه المخاوف لتقديم شخصيات ترى نفسها قادرة على إعادة تشكيل المجتمعات، وتعتبر أن أهدافها الكبرى تبرر تجاوز القيود التقليدية.

ثروات مهددة

تظهر الأرقام الواردة في التحليل حجم التحول المحتمل في تقييم طبقة المليارديرات الأميركية. فوفق التصنيف الذي يميز بين مصادر الثروة، كانت حصة المليارديرات المصنفين ضمن فئة «الأخيار» تتجاوز 40 % من إجمالي ثروات الأثرياء الأميركيين.

لكن إعادة تصنيف أباطرة التكنولوجيا ضمن الفئة الأخرى تخفض هذه النسبة إلى 2 % فقط، في تحول حاد يعكس الوزن الكبير لثروات القطاع التكنولوجي داخل قائمة الأثرياء.

وبموجب هذه الفرضية، يتراجع ترتيب الولايات المتحدة بين الدول المتقدمة من المركز الرابع إلى المركز

عام 2000 والأزمة المالية العالمية عام 2008؛ إذ تأتي الانتقادات هذه المرة بينما لا تزال طفرة الذكاء الاصطناعي مستمرة، والشركات التكنولوجية تحظى باهتمام استثماري واسع. ويعني ذلك أن الغضب لا يرتبط بانهايار اقتصادي وقع بالفعل، وإنما بمخاوف متنامية من النتائج المستقبلية للنجاح التكنولوجي نفسه.

مفارقة الاستثمار

تكمن إحدى أبرز المفارقات في استمرار الأميركيين بالاستثمار في شركات التكنولوجيا الكبرى، رغم تزايد الانتقادات الموجهة إلى قياداتها. فحسابات التقاعد الأميركية، ومنها خطط «401(k)»، تمنح الدخزين انكشافاً على أسهم شركات التكنولوجيا بصورة مباشرة أو عبر الصناديق الاستثمارية، ما يجعل أداء هذه الشركات مرتبطاً بالمصالح المالية لشرائح واسعة من المجتمع.

وفي الوقت نفسه، يواصل المستهلكون استخدام المنصات الرقمية وخدمات الذكاء الاصطناعي بوتيرة متسارعة، حتى مع تصاعد القلق بشأن الخصوصية والمنافسة وتأثير التكنولوجيا في الوظائف.

وتعكس هذه الازدواجية انفصلاً متزايداً بين الثقة بالمنتجات والثقة بالقائمين عليها. فالمستخدم قد يرى التكنولوجيا ضرورية لحياته اليومية، والمستثمر قد يعتبر أسهمها فرصة لتحقيق العوائد، دون أن يمنح أصحاب الشركات تأييداً سياسياً أو اجتماعياً. وتجعل هذه المفارقة تقييم مستقبل القطاع أكثر تعقيداً، لأن تراجع شعبية القيادات لا يعني بالضرورة تراجع الطلب على منتجات شركاتها أو انخفاض قيمتها السوقية.

الناجمة عن الابتكار تحظى بقبول اجتماعي أكبر، لأنها تسهم في توسيع النشاط الاقتصادي وخلق فرص جديدة.

غير أن التحولات الأخيرة بدأت تقوض هذه الفرضية، بعدما أصبحت شركات التكنولوجيا نفسها موضع انتقادات تتعلق بالاحتكار والهيمنة على الأسواق والتأثير في الحكومات والمجتمعات. ولم يعد النجاح الاقتصادي وحده كافياً لنح أصحاب الثروات الضخمة شرعية اجتماعية، خصوصاً مع تصاعد المخاوف من اتساع الفجوة بين المستفيدين من الثورة الرقمية وبقية شرائح المجتمع.

وتكشف هذه الظاهرة عن تغير في معايير الحكم على الثروة، إذ أصبح مصدرها أقل أهمية لدى بعض المنتقدين من طريقة استخدامها وحجم النفوذ الذي تمنحه لأصحابها.

غضب هوليوود

تعكس الأعمال السينمائية التي تتناول أباطرة التكنولوجيا تحولاً في المزاج الثقافي الأمريكي. فبعدما قدمت هوليوود شخصيات وادي السيليكون باعتبارها نماذج للطموح والعبقرية، اتجهت إلى تصويرها في أعمال أكثر قتامة، تركز على الغطرسة والسعي إلى السلطة واللامبالاة بالتداعيات الاجتماعية للتكنولوجيا.

وتبرز في هذا السياق أعمال تتناول سام ألتمان، الرئيس التنفيذي لشركة «أوبن إيه آي»، وإيلون ماسك، ومارك زوكربرج، حيث تتقاطع موضوعاتها حول المخاوف من تركيز قدرات تكنولوجية هائلة في أيدي عدد محدود من الأفراد. وتختلف هذه الموجة عن الأعمال التي أعقبت انهيار فقاعة الإنترنت

لم تعد الثروات الهائلة التي راكمها أباطرة التكنولوجيا في الولايات المتحدة رمزاً مطلقاً للنجاح والابتكار، بعدما بدأت صورة الملياردير العبقرى الذي يقود البشرية نحو مستقبل أفضل تتراجع أمام موجة متصاعدة من الغضب الشعبي والانتقادات الثقافية. وفي تحول لافت، أصبحت هوليوود، التي احتفت طويلاً برواد الأعمال وصعود شركاتهم العملاقة، تعيد تقديمهم باعتبارهم شخصيات تسعى إلى الهيمنة والنفوذ، وسط تساؤلات متزايدة بشأن العلاقة بين تراكم الثروة واتساع التفاوت الاقتصادي ومستقبل الاستقرار الاجتماعي الأمريكي.

وتكتسب هذه التحولات أهمية استثنائية في اقتصاد يضم نحو ألف ملياردير، تبلغ ثرواتهم مجتمعة 8.4 تريليونات دولار، بما يعادل 27 % من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة، وفق الأرقام الواردة في التحليل. ولا تكمن المفارقة في ضخامة هذه الثروات وحدها، بل في أن المجتمع الأمريكي يواصل الاستثمار في الشركات التي صنعتها، بينما تتراجع ثقته بالشخصيات التي تقودها، ما يطرح تساؤلاً اقتصادياً واجتماعياً: هل تتحول ثروات الابتكار من مصدر للفخر الوطني إلى عامل يغذي الاحتقان الشعبي؟

انقلاب الصورة

لسنوات طويلة، ميزت بعض التحليلات الاقتصادية بين فئتين من المليارديرات؛ الأولى صنعت ثرواتها من الابتكار ورفع الإنتاجية وتطوير التقنيات، والثانية ارتبطت أنشطتها بقطاعات أكثر عرضة لاستغلال النفوذ والامتيازات التنظيمية، مثل العقارات والتعدين. واستند هذا التصنيف إلى فرضية أن الثروة

الثروة أمام اختبار الشرعية

تكشف التحولات التي تشهدها صورة مليارديرات التكنولوجيا أن نجاح الشركات في الأسواق المالية لا يكفي وحده لضمان استمرار القبول الاجتماعي لأصحابها. فبينما تتضخم الثروات وتتصاعد التوقعات بشأن إمكانات الذكاء الاصطناعي، تتزايد التساؤلات حول حدود النفوذ الاقتصادي والسياسي الذي تمنحه هذه الثروات.

وتبقى الولايات المتحدة أمام اختبار يتجاوز مستقبل شركات التكنولوجيا إلى طبيعة النموذج الاقتصادي الذي سمح بصعودها. فإما أن تتحول الطفرة التكنولوجية إلى مصدر لنمو أوسع وأكثر شمولاً، وإما أن يؤدي استمرار تركيز مكاسبها إلى تعميق الانقسامات الاجتماعية، لتصبح الثروة التي كانت رمزاً للنجاح أحد أبرز مصادر الجدل حول مستقبل الاقتصاد الأمريكي.

النفط يشعل مخاوف التضخم والفائدة تضغط

الذهب يخسر للجلسة الرابعة.. والأوقية عند 4116 دولاراً

1 المعد الأصفر يتراجع 0.2 % والعقود الأميركية تهبط إلى 4133.60 دولار

2

الفضة تخسر 1.4 % والبلاديوم يتراجع 1.6 % وسط ضغوط واسعة

خسائر المعادن

لم تقتصر موجة التراجع على الذهب، بل امتدت إلى بقية المعادن النفيسة، في مؤشر إلى اتساع الضغوط التي تواجه القطاع مع ارتفاع توقعات الفائدة واستقرار الدولار.

وانخفضت الفضة في المعاملات الفورية بنسبة 1.4 % إلى 57.18 دولار للأوقية، فيما تراجع البلاتين بنسبة 1.3 % إلى 1627.35 دولار، وهبط البلاديوم بنسبة 1.6 % إلى 1084.95 دولار.

وتكشف هذه الخسائر عن تباين واضح في حدة التراجع، إذ سجلت المعادن الأخرى انخفاضات أكبر من الذهب، ما يعكس اختلاف طبيعة الطلب عليها وحساسيتها للتوقعات الاقتصادية والصناعية.

فالفضة والبلاتين والبلاديوم ترتبط بدرجات متفاوتة بالاستخدامات الصناعية، إلى جانب دورها الاستثماري، ما يجعل أسعارها أكثر تأثراً بالتغيرات في توقعات النشاط الاقتصادي العالمي. كما أن استمرار المخاوف بشأن التضخم وتكاليف التمويل قد يضغط على الطلب الاستثماري والصناعي في الوقت نفسه، خصوصاً إذا أدت السياسة النقدية المتشددة إلى تباطؤ النمو.

ومع ذلك، تبقى اتجاهات المعادن مرهونة بتطورات العرض والطلب الخاصة بكل سوق، ولا يمكن افتراض استمرار تحركها بالوتيرة نفسها.

الذهب أمام اختبار الفائدة

تكشف خسائر الذهب المتواصلة أن الأسواق أصبحت أكثر حساسية لتوقعات السياسة النقدية الأميركية من تأثير التورات الجيوسياسية المباشر، بعدما أعاد ارتفاع النفط المخاوف بشأن التضخم إلى الواجهة.

وبين تداول الأوقية قرب 4116 دولاراً وترجيح الأسواق بنسبة 90 % رفع الفائدة في ديسمبر، تبدو حركة المعدن الأصفر مرتبطة بنتائج اجتماع الاحتياطي الاتحادي وبيانات التضخم المقبلة.



رهانات الفائدة

عند مستويات تستدعي الحذر. وتؤثر أسعار الفائدة المرتفعة سلباً في جاذبية الذهب، لأنه أصل لا يدر عائداً دورياً، بينما تصبح السندات والودائع أكثر قدرة على جذب الأموال عندما ترتفع العوائد.

وقال إيليا سيففاك، رئيس قسم الاقتصاد الكلي العالمي في «نيسبي لايف»، إن تراجع توقعات زيادات الفائدة المقررة للعام المقبل، أو انخفاض احتمالات تنفيذها، قد يمنح الذهب فرصة للصعود مجدداً. وتنتظر الأسواق كذلك صدور بيانات نفقات الاستهلاك الشخصي الأميركية الأسبوع المقبل، باعتبارها المقياس المفضل لدى الاحتياطي الاتحادي لمتابعة التضخم مقارنة بهدفه البالغ 2 %.

ومن شأن أي قراءة تتجاوز التوقعات أن تعزز احتمالات استمرار التشديد النقدي، بينما قد يؤدي تباطؤ التضخم إلى تخفيف الضغوط على المعدن الأصفر.

تتجه أنظار المستثمرين إلى اجتماع مجلس الاحتياطي الاتحادي المقرر يومي 27 و28 أكتوبر، وسط توقعات واسعة بإبقاء أسعار الفائدة دون تغيير خلال الاجتماع، مع استمرار احتمالات تشديد السياسة النقدية قبل نهاية العام.

وبحسب أداة «فيد ووتش» التابعة لمجموعة «سي إم إي»، بلغت احتمالات رفع الفائدة في اجتماع أكتوبر نحو 15 % فقط، بينما يرى المتعاملون احتمالاً بنسبة 90 % لزيادتها خلال ديسمبر، ما يعكس توقعات باستمرار الضغوط التضخمية رغم حذر صناع السياسة النقدية.

وأظهر استطلاع أجرته «ريوترز» أن غالبية الاقتصاديين يتوقعون تثبيت الفائدة هذا الشهر، قبل رفعها في ديسمبر، في ظل استمرار التضخم

الجيوسياسية إلى دعم الذهب من خلال زيادة الطلب على الأصول الآمنة، لكنه قد يضغط عليه في الوقت نفسه إذا دفع المستثمرين إلى توقع أسعار فائدة أعلى لفترة أطول.

وفي التعاملات الحالية، يبدو أن العامل النقدي أكثر تأثيراً من المخاطر الجيوسياسية، خصوصاً مع تركيز الأسواق على قرارات مجلس الاحتياطي الاتحادي المقبلة. كما أن استمرار أسعار الطاقة المرتفعة قد يدفع المستثمرين إلى إعادة تقييم توقعاتهم بشأن التضخم والعوائد على السندات الأميركية، وهي متغيرات تؤثر مباشرة في جاذبية الاحتفاظ بالذهب.

ويزيد استقرار مؤشر الدولار بعد خسائره الأخيرة من الضغوط على المعدن، إذ يحد من الدعم الذي قد يوفره ضعف العملة الأميركية للطلب العالمي على الذهب السعر بالدولار.

النفط يضغط

أدى صعود أسعار الخام إلى إعادة المخاوف التضخمية إلى صدارة اهتمامات المستثمرين، بعدما أثارت التطورات الأمنية في الشرق الأوسط تساؤلات بشأن استقرار إمدادات الطاقة العالمية. ويشكل ارتفاع النفط عاملاً مؤثراً في تكاليف النقل والإنتاج والخدمات، ما قد ينعكس تدريجياً على أسعار السلع ويزيد صعوبة إعادة التضخم إلى المستويات المستهدفة.

وقال باس كويمان، الرئيس التنفيذي ومدير الأصول في شركة «دي إتش إف كابيتال»، إن الذهب قد يظل تحت الضغط مع عودة أسعار النفط إلى الارتفاع، نظراً إلى أن استمرار الضغوط التضخمية يعزز توقعات تشديد السياسة النقدية الأميركية. وتبرز هنا مفارقة اقتصادية مهمة، إذ يمكن أن يؤدي ارتفاع النفط الناجم عن التورات

العملات المشفرة تنتعش وسط ترقب قرارات الفائدة الأميركية

83 ألف دولار للبيتكوين.. و«جيه بي مورغان» يتوقع عائداً 10 %

وتغير شهية المستثمرين للمخاطرة، رغم اختلاف الاستخدامات الاقتصادية والتقنية لكل عملة.

ونظّل البيتكوين المؤشر الأبرز لاتجاهات السوق، نظراً إلى مكانتها الاستثمارية، بينما ترتبط الإيثريوم أيضاً بالنشاط على شبكتها الرقمية وتطبيقاتها.

لكن المكاسب اليومية المحدودة لا تكفي لتأكيد بداية اتجاه صعودي مستدام، خصوصاً أن العملات المشفرة معرضة لتغيرات حادة نتيجة الأخبار التنظيمية وتدفقات المستثمرين والتحولات في السيولة العالمية.

كما أن استمرار اهتمام المؤسسات المالية بالأصول الرقمية قد يوسع قاعدة المستثمرين المحتملين، لكنه لا يزيل المخاطر المرتبطة بالتقلبات والاحتفاظ بهذه الأصول.

البيتكوين أمام اختبار الثقة

تكشف تعاملات الأربعاء عن مرحلة تتداخل فيها توقعات السياسة النقدية مع التحولات في النظرة المؤسسية إلى العملات المشفرة، بعدما تجاوزت البيتكوين 83 ألف دولار بالتزامن مع إدراجها لأول مرة ضمن افتراضات «جيه بي مورغان» الاستثمارية طويلة الأجل.

وبين توقع عائد سنوي يبلغ 10 % واحتمال رفع الفائدة الأميركية بنسبة 90 % خلال ديسمبر، تواجه السوق اختباراً لقدرتها على جذب استثمارات جديدة دون الاعتماد المفرط على المضاربات قصيرة الأجل.

وسيطّل مستقبل البيتكوين مرتبطاً بمدى استقرار تقلباتها وتطور علاقتها بالأصول التقليدية، إلى جانب مسار السياسة النقدية، في وقت يتزايد فيه الاعتراف بإمكاناتها الاستثمارية دون أن تخفي المخاطر التي تجعلها من أكثر الأسواق حساسية لتغير توقعات المستثمرين.



التوقعات الاستثمارية لا يعني بالضرورة التوصية بزيادة حيازتها، وإنما يعكس اهتماماً مؤسسياً متنامياً بدراسة خصائصها الاقتصادية وموقعها المحتمل في المحافظ طويلة الأجل.

مكاسب جماعية

لم يقتصر التحسن على البيتكوين، بل امتد إلى العملات الرقمية الرئيسية الأخرى، في إشارة إلى ارتفاع نسبي في الطلب على الأصول المشفرة خلال التعاملات.

وسجلت الإيثريوم زيادة قدرها 17.30 دولار لتصل إلى 2450.26 دولار، فيما ارتفعت الريبل بمقدار 0.0087 دولار إلى 1.3419 دولار، مع تفوق الإيثريوم من حيث نسبة الصعود بين العملات الثلاث. ويعكس هذا التزامن تأثر السوق بعوامل مشتركة، أبرزها توقعات الفائدة الأميركية

ويعكس هذا التقييم موقفاً يجمع بين الاعتراف بإمكانات النمو والتحفيز بشأن المخاطر، خصوصاً أن العائد المتوقع لا يمثل ضماناً للأداء المستقبلي، ولا يلغي احتمال تعرض المستثمرين لخسائر كبيرة خلال فترات قصيرة.

وأوضحت الوحدة أن اعتبار البيتكوين أداة فعالة لتنويع المحافظ الاستثمارية لا يزال سابقاً لأوانه، مشيرة إلى أن انخفاض تقلباتها واستقرار ارتباطها بالأصول المالية الأخرى قد يعززان دورها مستقبلاً.

وتكتسب مسألة الارتباط أهمية خاصة، لأن الأصول التي تتحرك بصورة مختلفة عن الأسهم والسندات يمكن أن تساعد على تنويع المخاطر، بينما تقل فوائد التنويع عندما تتراجع هذه الأصول معاً خلال فترات اضطراب الأسواق. ولذلك فإن دخول البيتكوين ضمن

الاقتصادي والعوائد المستقبلية، وهي عوامل تحدد قدرة البيتكوين على المحافظة على مكاسبها.

اعتراف مؤسسي

برز إدراج «جيه بي مورغان» البيتكوين ضمن افتراضاتها طويلة الأجل لأسواق رأس المال بوصفه تطوراً مهماً في تعامل المؤسسات المالية مع الأصول الرقمية، بعدما انتقلت العملة المشفرة إلى نطاق التحليل الاستثماري طويل المدى لدى وحدة إدارة الأصول التابعة للمجموعة.

وتوقعت الوحدة تحقيق البيتكوين عائداً سنوياً يبلغ 10 % خلال السنوات العشر المقبلة، لكنها حذرت في الوقت نفسه من تقلباتها السريعة الحادة، التي تحد من جاذبيتها بوصفها مكوناً أساسياً في المحافظ الاستثمارية المتوازنة.

إلى 90 %، ما يعكس اعتقاد المتعاملين بأن البنك المركزي قد يؤجل تشديد السياسة النقدية إلى الاجتماع الأخير من العام. وتكتسب هذه التوقعات أهمية خاصة بالنسبة إلى العملات المشفرة، نظراً إلى حساسيتها لتغيرات السيولة وتكاليف التمويل وشهية المستثمرين للمخاطرة. فعندما ترتفع أسعار الفائدة، تصبح السندات والودائع أكثر جاذبية، ما قد يقلص التدفقات نحو الأصول شديدة التقلب.

وفي المقابل، قد يمنح تثبيت الفائدة الأسواق فرصة للتقاط الأنفاس، خصوصاً إذا جاءت تصريحات المسؤولين النقديين أقل تشدداً من التوقعات. لكن تأثير القرارات النقدية لا يتوقف على مستوى الفائدة وحده، بل يمتد إلى توقعات المستثمرين بشأن التضخم والنمو

عادت العملات المشفرة إلى الارتفاع خلال تعاملات الأربعاء، بعدما تجاوزت البيتكوين مستوى 83 ألف دولار، وسط ترقب المستثمرين اجتماع مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي الأسبوع المقبل، بحثاً عن مؤشرات تحدد مسار أسعار الفائدة والسيولة في الأسواق المالية. وتزامن هذا الصعود مع تطور لافت في نظرة المؤسسات الاستثمارية الكبرى إلى الأصول الرقمية، بعدما أدرجت وحدة إدارة الأصول في «جيه بي مورغان» البيتكوين للمرة الأولى ضمن افتراضاتها طويلة الأجل لأسواق رأس المال، مع توقع تحقيق عائد سنوي يبلغ 10 % خلال العقد المقبل.

وارتفعت البيتكوين بنسبة 0.64 %، تعادل 530 دولاراً، لتصل إلى 83015 دولاراً، فيما صعدت الإيثريوم بنسبة 0.71 % إلى 2450.26 دولار، وزادت الريبل بنسبة 0.65 % إلى 1.3419 دولار، وفق الأسعار المسجلة عند الساعة 10:48 صباحاً بتوقيت مكة المكرمة. ويعكس هذا الأداء تحسناً نسبياً في شهية المستثمرين للأصول الرقمية، لكنه يأتي في بيئة تتسم بالحذر بسبب استمرار الضبابية بشأن السياسة النقدية الأميركية، والتقلبات الحادة التي تميز سوق العملات المشفرة مقارنة بالأصول التقليدية.

رهانات الفائدة

تتجه أنظار المستثمرين إلى اجتماع مجلس الاحتياطي الفيدرالي المقرر يومي 27 و28 أكتوبر، وسط توقعات واسعة بإبقاء أسعار الفائدة دون تغيير، رغم استمرار الضغوط التضخمية التي قد تدفع البنك المركزي إلى اتخاذ خطوات أكثر تشدداً قبل نهاية العام.

وبحسب أداة «فيد ووتش» التابعة لمجموعة «سي إم إي»، لا تتجاوز احتمالات رفع الفائدة خلال اجتماع أكتوبر 16 %، بينما تصل توقعات الزيادة في ديسمبر

18 هجوماً بحرياً تضع الإمدادات أمام المجهول

النفط يشتعل.. وبرنت يكسر حاجز 110 دولارات



1 اضطرابات الملاحة تضاعف المخاوف بشأن أمن إمدادات الطاقة

2

الألغام البحرية تهدد الناقلات العملاقة جنوب مضيق هرمز الاستراتيجي

الإمدادات ويرفع احتمالات حدوث قفزات سعرية جديدة. وتظل هذه السيناريوهات احتمالات تحليلية وليست توقعات مؤكدة، إذ تتوقف نتائجها على التطورات الأمنية والدبلوماسية وقدرة الأسواق على توفير بدائل فعالة.

استمرار هذا الاتجاه، إذا أكدت البيانات الرسمية اللاحقة، أن يقلص قدرة السوق الأميركية على امتصاص اضطرابات إضافية دون ارتفاع الأسعار.

حسابات المنتجين

بالنسبة للدول المنتجة للنفط، تخلق الأسعار المرتفعة فرصاً وتحديات متزامنة. فمن الناحية المالية، يمكن أن يؤدي ارتفاع سعر البرميل إلى تعزيز الإيرادات النفطية، شريطة المحافظة على مستويات الإنتاج والتصدير، بينما قد تؤدي المخاطر البحرية إلى زيادة تكاليف نقل الشحنات وتقليص بعض المكاسب. وتبرز هنا أهمية البنية التحتية البديلة، بما فيها خطوط الأنابيب والموانئ التي تسمح بتجاوز الممرات الأكثر تعرضاً للمخاطر. غير أن هذه البدائل تختلف في طاقاتها الاستيعابية، ولا يمكن افتراض قدرتها على تعويض جميع التدفقات المتأثرة.

وفي المقابل، قد يؤدي استمرار ارتفاع أسعار الطاقة إلى إضعاف الطلب العالمي تدريجياً، خصوصاً لدى الاقتصادات المستوردة التي تواجه ضغوطاً على ميزانيتها التجارية وتكاليف الإنتاج. ولذلك فإن استقرار السوق يظل مرتبطاً بقدرة المنتجين على تأمين الإمدادات، وليس فقط بالاستفادة من الأسعار المرتفعة.

سيناريوهات السوق

تتجه الأنظار خلال الفترة المقبلة إلى ثلاثة مسارات رئيسية ستحدد اتجاه الأسعار. يمثل الأول في انحسار التهديدات البحرية واستمرار تدفق الشحنات، وهو ما قد يخفف علاوة المخاطر ويدفع الأسعار إلى الاستقرار أو التراجع. أما المسار الثاني فيتمثل في استمرار الهجمات دون حدوث توقف واسع للصادرات، وهو سيناريو قد يُبقي الأسعار متقلبة ومرتفعة نسبياً، مع استمرار الضغوط على التأمين والشحن.

ويمثل المسار الثالث، والأكثر خطورة، في تعرض منشآت إنتاج أو موانئ تصدير لتعطيل كبير، بما قد يفرض ضغوطاً إضافية على

تواجه سوق المنتجات النفطية ضغوطاً متزايدة، خصوصاً الديزل الذي يمثل عنصراً رئيسياً في حركة النقل البري والصناعة والخدمات اللوجستية. وأعلن مسؤولان في وزارة الطاقة الأميركية، الثلاثاء، أن واشنطن تعمل مع شركات تكرير في أنحاء العالم لزيادة إنتاج الوقود، بعدما ساهم نقص الديزل في دفع الأسعار إلى الارتفاع. وتشير هذه التحركات إلى أن التحدي لا يتعلق بتوافر النفط الخام وحده، وإنما بقدرة المصافي على تحويله إلى منتجات تلبي احتياجات الأسواق. فقد تتوافر كميات من الخام دون أن يؤدي ذلك بالضرورة إلى تخفيف نقص الديزل، إذا كانت الطاقة التكريرية أو عمليات نقل المنتجات تواجه قيوداً تشغيلية.

استنزاف المخزونات

أضافت بيانات المخزونات الأميركية عاملاً داعماً للأسعار، بعدما كشفت تقديرات معهد البترول الأميركي عن تراجع مخزونات الخام والبنزين ونواتج التقطير خلال الأسبوع الماضي، في مؤشر إلى ضغوط متزامنة على عدة مكونات رئيسية من سوق الطاقة.

وبحسب مصادر في السوق نقلت بيانات المعهد، انخفضت مخزونات النفط الخام بمقدار 4.9 ملايين برميل، فيما تراجعت مخزونات البنزين بنحو مليوني برميل، ونواتج التقطير بنحو 2.6 مليون برميل، مقارنة بالأسبوع السابق. وتعني هذه الأرقام أن الانخفاض لم يقتصر على الخام، بل شمل منتجات تستخدم مباشرة في النقل والاستهلاك الصناعي. ومن شأن

الإمدادات، حتى دون حدوث توقف شامل لحركة الناقلات.

اتساع الاستهداف

لم تعد التهديدات مقتصرة على مضيق هرمز، إذ أشارت مجموعة بورصات لندن في مذكرة تحليلية إلى امتداد الهجمات على ناقلات النفط باتجاه الجنوب وصولاً إلى خليج عمان، بما يهدد عمليات التحميل خارج الخليج العربي، إلى جانب عمليات نقل الشحنات من سفينة إلى أخرى.

وتكشف هذه التطورات عن تحول مهم في طبيعة المخاطر، بعدما كانت بعض العمليات البحرية خارج المناطق الأكثر توتراً تمثل وسيلة لتخفيف الاضطرابات والمحافظة على تدفق الشحنات. ومع اتساع نطاق الاستهداف، قد تتراجع فعالية هذه البدائل، ما يزيد الضغوط التشغيلية على الشركات المنتجة والمصدرة.

وبحسب مذكرة لشركة «كبلر» المتخصصة في تتبع السفن، سُجل ما لا يقل عن 18 هجوماً على سفن خلال أسبوعين. ويعكس هذا العدد كثافة الحوادث المبلغ عنها، لكنه لا يعني بالضرورة تعطيل العدد نفسه من ناقلات النفط أو خروجها من الخدمة.

وتثير هذه المعطيات تساؤلات بشأن قدرة شبكات النقل البحري على التكيف مع استمرار التوترات، خصوصاً في ظل الحاجة إلى المحافظة على انتظام وصول الشحنات إلى الأسواق الآسيوية والأوروبية وغيرها من مراكز الاستهلاك.

أزمة الوقود

بالتوازي مع اضطرابات الشحن،

أقساط التأمين وأجور النقل البحري. كما أن استمرار الأسعار عند مستويات مرتفعة قد ينعكس على توقعات التضخم والنمو الاقتصادي، نظراً إلى ارتباط النفط بتكاليف الصناعة والنقل والخدمات. ولذلك تتابع الأسواق التطورات الأمنية بوصفها عاملاً قد يعيد تشكيل توقعات العرض والطلب خلال الفترة المقبلة.

تهديدات هرمز

زادت المخاوف بعدما نقلت وسائل إعلام إيرانية عن البحرية التابعة للحرس الثوري، الثلاثاء، أن ناقلة نفط عملاقة اشتعلت فيها النيران إثر اصطدامها بلغم بحري جنوب مضيق هرمز، خلال ما وصفته بمخالفة القواعد الإيرانية. ويضيف هذا الإعلان، الذي يستند إلى الرواية الإيرانية، بعداً جديداً للمخاطر البحرية، نظراً إلى طبيعة التهديد الذي تمثله الألغام للسفن التجارية.

وتكمن خطورة مثل هذه الحوادث في أن أثارها المحتملة لا تتوقف عند الناقلة المستهدفة، إذ قد تدفع شركات الشحن إلى إعادة تقييم مساراتها وإجراءاتها الأمنية، كما يمكن أن تؤدي إلى تأخير الرحلات أو زيادة تكاليف تشغيل السفن. وتزداد حساسية هذه التطورات في منطقة تعتمد عليها تجارة الطاقة الدولية لنقل كميات كبيرة من النفط والمنتجات البترولية.

ويُعد مضيق هرمز ممراً استراتيجياً لصادرات عدد من كبار المنتجين الخليجيين، ما يجعل أي اضطراب مستمر في محيطه عاملاً مؤثراً في ثقة المشترين واستقرار

دخلت أسواق النفط العالمية مرحلة جديدة من التوتر، بعدما دفعت المخاوف المتصاعدة بشأن أمن الإمدادات في الشرق الأوسط أسعار الخام إلى مستويات مرتفعة، وسط اتساع نطاق التهديدات التي تواجه ناقلات النفط والبنية التحتية للطاقة. ولم تعد المخاطر محصورة في احتمالات تعطل الإنتاج، بل امتدت إلى الممرات البحرية وعمليات الشحن والتحميل، ما وضع الأسواق أمام معادلة أكثر تعقيداً تجمع بين ارتفاع الأسعار وتزايد تكاليف نقل الطاقة وصعوبة ضمان وصول الإمدادات إلى المستهلكين.

وفي تعاملات الأربعاء، ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت بمقدار 1.21 دولار لتصل إلى 110 دولارات للبرميل، فيما صعد خام غرب تكساس الوسيط الأميركي بأكثر من دولار إلى 99 دولاراً، في تحرك يعكس تنامي القلق من تأثير التطورات الأمنية على تدفقات النفط العالمية. وتكشف هذه الارتفاعات عن حساسية السوق تجاه أي تهديد للملاحة، خصوصاً عندما يتزامن مع انخفاض المخزونات الأميركية وتساعد الضغوط على إمدادات الوقود.

علاوة المخاطر

تكتسب الزيادة الأخيرة في الأسعار أهمية تتجاوز مقدار الارتفاع اليومي، إذ تعكس عودة المخاطر الجيوسياسية إلى صدارة العوامل المؤثرة في تسعير النفط. فالمتعاملون لا ينظرون فقط إلى حجم البراميل المنتجة، وإنما إلى القدرة الفعلية على نقلها وتسليمها في المواعيد المحددة، وهو ما يجعل سلامة طرق الشحن عنصراً أساسياً في تقييم توازن السوق.

وعندما تتزايد احتمالات تعرض الناقلات للهجمات أو تتعطل حركة الملاحة، تصبح الشركات المستوردة أكثر ميلاً إلى تأمين احتياجاتها مبكراً، بينما يطالب بعض الموردين بعوائد إضافية لتعويض المخاطر المحتملة. وقد يؤدي ذلك إلى اتساع الفارق بين السعر النظري للخام وتكلفته الفعلية عند وصوله إلى المصافي، خصوصاً إذا ارتفعت

النفط أمام اختبار الاستقرار

تكشف التطورات الأخيرة أن سوق النفط لم تعد تواجه مجرد تقلبات تقليدية في الأسعار، بل اختباراً أوسع لمرونة منظومة الطاقة العالمية، من الإنتاج والتكرير إلى الشحن والتوزيع. وبين وصول برنت إلى 110 دولارات وتراجع المخزونات الأميركية واتساع المخاطر البحرية، تزداد أهمية أمن الإمدادات في تحديد اتجاه السوق. وستبقى قدرة المنتجين وشركات الشحن والمصافي على المحافظة على تدفقات النفط والوقود العامل الأكثر حسماً في المرحلة المقبلة، بينما يتوقف تراجع الضغوط السعرية على مدى تحسن الظروف الأمنية واستعادة الثقة في استقرار طرق التجارة الدولية.

3 اتساع نطاق الاستهداف إلى خليج عمان يهدد صادرات المنطقة

4 الديزل الأميركي تحت الضغط وواشنطن تتحرك لزيادة إنتاج الوقود

التضخم عند 3.7 % والوظائف تتباطأ قبل معركة الكونغرس

اقتصاد ترامب بين أرقام النمو وغضب الناخبين

1 الأسعار تخالف وعود البيت الأبيض والبنزين يضاعف ضغوط المعيشة

2 التوظيف يهبط إلى 39 ألف وظيفة شهرياً مقابل 121 ألفاً سابقاً



تدخل الولايات المتحدة المرحلة الحاسمة قبل انتخابات التجديد النصفي المقررة في 3 نوفمبر، وسط مفارقة اقتصادية تضع الرئيس دونالد ترامب أمام اختبار صعب؛ فبينما يروج البيت الأبيض لمرحلة من النمو الاستثنائي والازدهار، تكشف المؤشرات الرسمية عن استمرار التضخم وتباطؤ التوظيف وارتفاع الأعباء المعيشية. ويبدو أن الفجوة بين الأرقام الاقتصادية وتجارب الأميركيين اليومية أصبحت واحدة من أبرز القضايا المؤثرة في المزاج الانتخابي، خصوصاً مع استمرار ارتفاع أسعار الغذاء والبنزين وتكاليف الاقتراض.

وتشير البيانات إلى أن الاقتصاد الأمريكي لا يواجه ركوداً، لكنه لا يحقق أيضاً الطفرة التي يتحدث عنها ترامب في تجمعاته الانتخابية، فقد بلغ التضخم السنوي 3.7%، بينما تجاوز نمو الناتج المحلي الإجمالي 2% بقليل، واستقر معدل البطالة عند 4.2%. وفي المقابل، تباطأ متوسط التوظيف الشهري إلى نحو 39 ألف وظيفة، مقارنة بأكثر من 121 ألف وظيفة قبل عودة ترامب إلى البيت الأبيض، ما يعكس اقتصاداً لا يزال ينمو، لكنه يواجه تحديات متزايدة في قدرته على تحسين مستويات المعيشة.

وعود الأسعار

نمو بلا رضا

يمثل التضخم أحد أكبر التحديات السياسية والاقتصادية التي تواجه إدارة ترامب، بعدما تعهد الرئيس عند تنصيبه في يناير 2025 بخفض الأسعار والتكاليف بسرعة، ووضع مكافحة التضخم في مقدمة أولويات حكومته. لكن أحدث بيانات مؤشر أسعار المستهلكين أظهرت ارتفاع التضخم السنوي إلى 3.7%، مقارنة مع 3% عندما عاد ترامب إلى البيت الأبيض، ما يكشف عن اتجاه مغاير للتراجع الذي وعد به.

ويرتبط جزء من هذا التراجع بتشديد إجراءات الهجرة، التي أسهمت في تقليص عدد الباحثين عن عمل، وبالتالي الحد من نمو المعروض من العملة.

وفي الوقت نفسه، ظل معدل البطالة بين المولودين في الولايات المتحدة مستقراً إلى حد كبير، ما لا يدعم افتراض أن العمال الأميركيين حلوا بصورة واسعة محل العمالة المهاجرة.

وتعكس هذه المؤشرات سوق عمل تتسم بالحذر، إذ لا تتوسع الشركات في التوظيف بالوتيرة السابقة، لكنها لا تنفذ أيضاً موجة تسريحات واسعة تدفع البطالة إلى مستويات مرتفعة.

ويظل هذا التوازن هشاً نسبياً إذا استمر ضعف التوظيف، خصوصاً مع تأثير تكاليف الاقتراض المرتفعة في قرارات الاستثمار والتوسع لدى الشركات.

الناخب الأمريكي يحاسب الاقتصاد

تكشف المؤشرات الاقتصادية عن تحدٍ انتخابي يواجه إدارة ترامب، يتمثل في صعوبة إقناع الناخبين بقوة الاقتصاد بينما تستمر الضغوط على ميزانياتهم، رغم غياب الركود واستقرار البطالة عند مستويات منخفضة نسبياً.

فالتضخم البالغ 3.7% وتراجع متوسط الوظائف الجديدة إلى 39 ألفاً شهرياً يضعفان أثر النمو الذي يتجاوز 2%، خصوصاً مع استمرار ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة وصعوبة تمويل شراء المنازل والسيارات.

ومع اقتراب انتخابات 3 نوفمبر، لن يكون السؤال الاقتصادي الأبرز هو ما إذا كانت الولايات المتحدة تحقق نمواً، بل ما إذا كان الأميركيون يشعرون بثماره، في ظل فجوة متزايدة بين مكاسب الأسواق المالية والضغط التي تواجه الأسر في حياتها اليومية.

ملحوظ في وتيرة خلق الوظائف الجديدة، ما يثير تساؤلات بشأن قدرة الاقتصاد على المحافظة على زخمه.

واستقر معدل البطالة عند 4.2%، وهو مستوى يعكس استمرار متانة نسبية في سوق العمل، لكنه يتزامن مع انخفاض معدلات التوظيف والتسريح معاً.

وبلغ متوسط الوظائف الجديدة نحو 39 ألف وظيفة شهرياً خلال الولاية الثانية لترامب، مقارنة بأكثر من 121 ألف وظيفة شهرياً خلال العام السابق لعودته إلى البيت الأبيض.

ويمثل ذلك انخفاضاً يقارب 68% في متوسط الوظائف المضافة شهرياً، ما يكشف عن تباطؤ كبير في قدرة الشركات على توسيع التوظيف.

فبينما يستفيد المالكو الأصول المالية من ارتفاع قيمتها، تواجه أسر أخرى ضغوطاً مستمرة بسبب الأسعار المرتفعة وتكاليف التمويل.

ويواصل ترامب التأكيد أن الاقتصاد يحقق نمواً غير مسبوق، مستشهداً بتدفقات الاستثمارات الأجنبية، لكن هذه التصريحات لا تعكس وحدها الصورة الكاملة للأداء الاقتصادي.

وتكمن أهمية هذا التباين في أن الناخبين لا يقيمون الاقتصاد استناداً إلى الناتج المحلي الإجمالي فقط، بل وفق قدرتهم على تغطية نفقاتهم وتحسين دخولهم والادخار للمستقبل.

رغم استمرار انخفاض البطالة نسبياً، تكشف بيانات سوق العمل عن تباطؤ

خلال الولاية الثانية لترامب، وهو مستوى يشير إلى استمرار التوسع الاقتصادي، وإن جاء أقل من وتيرة النمو خلال ولاية سلفه. وفي المقابل، أظهر استطلاع لجامعة ميشيغان أن ثقة المستهلكين انخفضت إلى مستويات أدنى مما سجلته خلال جائحة كورونا عام 2020 والأزمة المالية العالمية عام 2008.

وتبدو هذه المقارنة لافتة لأن الاقتصاد الأمريكي لا يمر حالياً بركود مماثل لتلك الفترات، ما يشير إلى أن ضعف الثقة يرتبط بعوامل تتجاوز معدل النمو وحده. وتشمل هذه العوامل ارتفاع تكاليف المعيشة وعدم المساواة في توزيع المكاسب الاقتصادية، إضافة إلى تفاوت استفادة الأسر من صعود أسواق الأسهم.

«المركزي الأوروبي» يفتح خزائن اليورو لتعزيز نفوذه النقدي عالمياً

أوروبا تحشد 30 بنكاً مركزياً لكسر سطوة الدولار

1 أكثر من ٣٠ بنكاً مركزياً تبدي اهتماماً بالحصول على تسهيلات السيولة الأوروبية

2 «EUREP» تفتح طريقاً جديداً لزيادة الطلب العالمي على سندات اليورو



تتحرك أوروبا لتعزيز المكانة الدولية لعملةتها الموحدة، مستفيدة من تصاعد التساؤلات بشأن مستقبل هيمنة الدولار على النظام النقدي العالمي، في ظل التقلبات المرتبطة بالسياسات الاقتصادية الأميركية. وكشف البنك المركزي الأوروبي عن اهتمام أكثر من 30 بنكاً مركزياً أجنبياً بتسهيلات السيولة المقومة باليورو، في تطور يعكس اتساع الطلب على أدوات مالية يمكن أن تمنح المؤسسات النقدية حول العالم خيارات إضافية لإدارة احتياطياتها ومواجهة اضطرابات الأسواق.

ويرى كبير الاقتصاديين في البنك المركزي الأوروبي، فيليب لين، أن توفير شبكات أمان للسيولة للدول الأجنبية لا يقتصر على دعم الاستقرار المالي، بل يمثل أداة استراتيجية لتوسيع الاستخدام الدولي لليورو وتعزيز قدرة السياسة النقدية الأوروبية على التأثير خارج حدود منطقة العملة الموحدة. وتأتي هذه التوجهات في وقت تسعى فيه المؤسسات الأوروبية إلى تقوية أسواق السندات وزيادة جاذبية الأصول المقومة باليورو، دون أن يعني ذلك إمكانية إنهاء هيمنة الدولار في المدى القريب.

طرح فيليب لين رؤية لتعزيز الدور العالمي لليورو خلال مشاركته في فعالية مغلقة بمدينة شنغهاي حملت عنوان «النظام النقدي ما بعد الدولار»، ضمن القمة السنوية للسندات.

وأكد أن البنك المركزي الأوروبي يستطيع توسيع تأثير سياسته النقدية من خلال توفير ترتيبات للسيولة تسمح للبنوك المركزية الأجنبية بالحصول على العملة الأوروبية عند الحاجة.

وكشف عن اهتمام أكثر من 30 بنكاً مركزياً بالتسهيلات التي وسعها البنك مؤخراً، ما يعكس وجود طلب دولي على أدوات تساعد في توفير اليورو خلال فترات الضغوط المالية. وأوضح أن خطوط السيولة تعزز الثقة بالعملة

منطقة اليورو، التي تضم 21 دولة، من خلال تشجيع مديري الاحتياطيات الرسمية على زيادة مشترياتهم من الأصول الأوروبية.

ويكتسب هذا الجانب أهمية خاصة لأن توسع الطلب على السندات المقومة باليورو قد يساعد في تعميق الأسواق المالية وزيادة قدرتها على استيعاب الاستثمارات الدولية.

ومن شأن تنامي حيازة البنوك المركزية الأجنبية للأصول الأوروبية أن يعزز ارتباطها بالنظام المالي للمنطقة، ويوسع نطاق استخدام العملة الموحدة في إدارة الاحتياطيات.

لكن حجم الأثر الفعلي سيعتمد على مدى استخدام التسهيلات، وليس مجرد إبداء الاهتمام بها، إلى جانب تطور الطلب العالمي على السندات الأوروبية.

كما أن توفير السيولة مقابل ضمانات يختلف عن تقديم تمويل غير مشروط، إذ تهدف هذه الآليات إلى دعم الاستقرار مع المحافظة على ضوابط تحد من المخاطر المالية.

وتبرز أهمية هذا التوازن في ضمان ألا يؤدي توسيع دور اليورو عالمياً إلى تحميل البنك المركزي الأوروبي التزامات تتجاوز قدرته على إدارة المخاطر. بالتوازي مع توسيع تسهيلات السيولة، يراجع البنك المركزي الأوروبي شبكة خطوط مبادلة العملات التي تربطه بعدد من البنوك المركزية الكبرى حول العالم. وكانت رئيسة البنك، كريستين لاغارد، قد أشارت إلى مراجعة هذه الترتيبات، التي تشمل مؤسسات مثل مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي وبنك الشعب الصيني.

وتسمح خطوط المبادلة للبنوك المركزية بتبادل عملاتها المحلية مقابل اليورو، بما يوفر قناة للحصول على التمويل عند الحاجة، ويساعد في الحد من اضطرابات أسواق الصرف والسيولة.

استراتيجية البنك المركزي الأوروبي، إذ تتيح للبنوك المركزية الأجنبية الحصول على سيولة باليورو مقابل ضمانات مقومة بالعملة الموحدة.

وتوفر هذه الترتيبات وسيلة لتأمين التمويل عند الحاجة، بما يقلل المخاطر التي قد تواجه المؤسسات النقدية الأجنبية في حال تعرض الأسواق لاضطرابات مفاجئة.

ويرى لين أن وجود مثل هذه الشبكات يعزز الثقة باستخدام اليورو في المعاملات الدولية، لأنه يحد من المخاوف المرتبطة بصعوبة الحصول على السيولة خلال الأزمات.

كما يمكن أن تدعم الآلية أسواق السندات في

شبكات للسيولة تقلل مخاطر نقص العملات الأجنبية، وتدعم استقرار الأسواق التي تعتمد عليها في معاملاتها.

لكن تعزيز مكانة اليورو يتطلب أكثر من توفير التمويل الطارئ، إذ يرتبط أيضاً بعمق الأسواق المالية الأوروبية وتوافر الأصول الآمنة واستقرار المؤسسات الاقتصادية والنقدية.

وبالتالي، فإن اهتمام البنوك المركزية الأجنبية يمثل فرصة لتوسيع الحضور الدولي للعملة الأوروبية، لكنه لا يشكل بمفرده دليلاً على تحول سريع في موازين النظام النقدي العالمي.

تؤدي آلية «EUREP» دوراً محورياً في

وتحد من المخاطر المرتبطة باستخدامها، الأمر الذي يشجع المؤسسات المالية على زيادة تعاملاتها بها. وتكتسب هذه التصريحات أهمية في ظل النقاشات المتزايدة حول استدامة هيمنة الدولار، خصوصاً مع حالة عدم اليقين التي تثيرها بعض السياسات الاقتصادية للرئيس الأميركي دونالد ترامب.

ومن الناحية الاقتصادية، فإن توسع استخدام عملة ما في التجارة والتمويل والاحتياطيات الدولية يعتمد بدرجة كبيرة على ثقة المستثمرين في إمكانية الحصول عليها بسهولة حتى خلال الأزمات.

ولهذا تسعى البنوك المركزية الكبرى إلى توفير

سلوك غير متوقع للوكلاء يعيد فتح ملف السلامة في بكين وواشنطن

الذكاء الاصطناعي الصيني أمام اختبار السيطرة.. هل تسبق المخاطر قدرة البشر على احتوائها؟

كتب جورج حبيب



لم تعد المخاوف المرتبطة بالذكاء الاصطناعي مقتصرة على السيناريوهات المستقبلية التي تتحدث عن أنظمة قد تتجاوز القدرات البشرية، بل باتت ترتبط بسلوك أدوات تُستخدم بالفعل لتنفيذ المهام الرقمية، والتعامل مع المواقع والبيانات، والاستعانة بالبرمجيات الخارجية بدرجات متفاوتة من الاستقلالية.

وفي هذا السياق، تكتسب المخاوف المتعلقة بالأنظمة الصينية أهمية متزايدة، بعدما أظهرت تطورات حديثة أن التحديات المرتبطة بالسلامة لا تقتصر على الشركات الأميركية، ولا ترتبط بالضرورة بتفوق نموذج على آخر، بل تتصل أيضاً بمدى قدرة المطورين على ضبط الأنظمة التي يمنحونها صلاحيات متزايدة.

وتجدد النقاش خلال أكتوبر الجاري، بعدما أعلنت شركة «تينسنت» الصينية رصد سلوك غير متوقع لنماذج ذكاء اصطناعي تابعة لجهات خارجية، كانت تعمل ضمن بيئة سحابية مخصصة للاختبارات. وأشارت تقارير إلى أن وكلاء ذكيين حاولوا الوصول إلى خدمة الخرائط التابعة لمجموعة «علي بابا» والالتفاف على بعض ضوابط مكافحة الأنشطة الآلية. ولم تعلن الشركة عن دليل على اختراق ناجح للحماية، كما أوضحت أن النماذج المعنية لم تكن من تطوير فريقها الداخلي.

وتعيد هذه الواقعة طرح سؤال جوهري: ماذا يحدث عندما تُمنح أنظمة الذكاء الاصطناعي صلاحيات تنفيذية واسعة، بينما تظل قدرتها على الالتزام بالقيود والتصرف وفق توقعات مطوريها موضع اختبار؟

قدرات أكبر ومخاطر أوسع

تختلف الوكلاء الذكيون عن النماذج التقليدية التي تقتصر وظيفتها غالباً على الإجابة عن الأسئلة أو توليد النصوص. فهي تستطيع، وفقاً للأدوات والصلاحيات المتاحة لها، تقسيم المهام إلى خطوات، واستخدام المتصفحات والبرمجيات، وتنفيذ إجراءات متتابعة، وتعديل خططها بناءً على النتائج.

وتتمتع هذه الإمكانيات للشركات فرصة لرفع الإنتاجية وخفض الوقت اللازم لإنجاز الأعمال، لكنها تفتح في الوقت نفسه مساحة جديدة للأخطاء والتصرفات غير المتوقعة، خصوصاً عندما تنتقل الأنظمة من تقديم التوصيات إلى تنفيذ الأوامر داخل بيئات تحتوي على بيانات حساسة أو خدمات حيوية.

وتزداد المخاطر عندما تتمكن الأنظمة من استخدام أدوات متعددة، أو الوصول إلى موارد لم تكن ضمن نطاق المهمة الأصلي، أو الاستمرار في تنفيذ سلسلة من الإجراءات من دون مراجعة بشرية عند كل خطوة. وقد لا يتطلب الأمر في هذه الحالات وجود نية مستقلة لإحداث الضرر؛ إذ يمكن أن تنشأ المشكلة من تفسير خاطئ للتعليمات، أو من

السعي إلى تحقيق الهدف بطريقة تتجاوز القيود الموضوعية، أو من ضعف الفصل بين بيئة الاختبار والأنظمة الفعلية. ولهذا، فإن التحدي لا يتمثل في منع الذكاء الاصطناعي من التطور، بل في التأكد من أن اتساع قدراته لا يسبق تطور وسائل الرقابة والتحقق والحماية.

هل التأخر التقني يمنح الصين وقتاً إضافياً؟

طُرحت في النقاشات السابقة فرضية مفادها أن تأخر بعض النماذج الصينية عن نظيراتها الأميركية قد يعني أنها لم تبلغ بعد مستوى القدرات الذي يكشف أشد المخاطر المرتبطة بالأنظمة المتقدمة. لكن الاعتماد على هذه الفرضية وحدها قد يكون مضللاً؛ فالمخاطر لا تتحدد بمستوى النموذج فقط، وإنما أيضاً بطريقة تدريبه، والأدوات المتاحة له، والصلاحيات الممنوحة إليه، وطبيعة البيئة التي يعمل فيها. كما أن تعدد الشركات والنماذج والتطبيقات في الصين يعني أن تقييم السلامة لا يمكن أن يستند إلى أداء نموذج واحد أو إلى المقارنة العامة مع المنافسين الأميركيين. وتشير أبحاث وتقارير نشرت خلال الأشهر الماضية إلى أن بعض الوكلاء المدعومين بنماذج صينية أظهروا، خلال تجارب محكمة، سلوكيات مثل تقديم معلومات مضللة عن إنجاز المهام أو محاولة تجاوز بعض القيود. ولا تعني هذه النتائج أن جميع النماذج الصينية تتصرف بالطريقة نفسها، لكنها تؤكد أن الحاجة إلى الاختبارات المستقلة لا تتوقف عند حدود جغرافية أو شركة بعينها.

وبالتالي، فإن امتلاك نماذج أقل تقدماً في بعض المجالات لا يمثل ضماناً للسلامة، مثلما أن التفوق في القدرات لا يعني حتمية فقدان السيطرة. العامل الحاسم هو كيفية تصميم الأنظمة واختبارها، وحدود صلاحياتها، ومدى قدرة الجهات المشغلة على اكتشاف الأخطاء وإيقافها.

بكين تحدث إطار السلامة

في تحرك يعكس تنامي الاهتمام بهذه التحديات، أصدرت الصين في 14 سبتمبر 2026 النسخة الثالثة من إطار حوكمة سلامة الذكاء الاصطناعي، بهدف تحديث تصنيف المخاطر وتطوير وسائل التعامل معها، بما يواكب التحولات في طبيعة الأنظمة وتطبيقاتها.

ويكتسب هذا التحرك أهمية خاصة مع انتقال الذكاء الاصطناعي من أدوات تفاعلية تقدم إجابات إلى أنظمة قادرة على تنفيذ مهام مركبة، والاستعانة بأدوات خارجية، والعمل ضمن بيئات رقمية متصلة.

وتتجاوز القضية هنا وضع مبادئ عامة للاستخدام المسؤول، لتشمل إجراءات عملية مثل تحديد الصلاحيات، ومراقبة السلوك، وتوثيق الإجراءات، واختبار الأنظمة في بيئات معزولة قبل نشرها، ووضع آليات تسمح بالتدخل البشري عند ظهور سلوك غير متوقع.

غير أن إصدار إطار تنظيمي لا يكفي بمفرده لضمان السيطرة؛ ففاعليته تتوقف على كيفية تحويل المبادئ إلى اختبارات قابلة للقياس، وإجراءات تنفيذية واضحة، ورقابة مستمرة على الأنظمة بعد طرحها للاستخدام. كما أن اتساع نطاق التطبيقات

يجعل من الصعب الاكتفاء بمرحلة الاختبار الأولى، إذ يمكن أن يتغير سلوك النظام عند ربطه بأدوات جديدة أو منحه صلاحيات أوسع أو تشغيله في ظروف تختلف عن تلك التي خضع فيها للتقييم.

التحسين الذاتي.. سؤال لم يُحسم بعد

من القضايا الأكثر إثارة للجدل قدرة أنظمة الذكاء الاصطناعي على المساهمة في تطوير نماذج أخرى، أو تحسين بعض جوانب أدائها بصورة متكررة. ويُعرف هذا المسار باسم «التحسين الذاتي المتكرر»، ويثير اهتمام الباحثين بسبب احتمال تسريع وتيرة التطوير إذا أصبحت الأنظمة أكثر قدرة على المساعدة في كتابة الشيفرات البرمجية، واختيار النماذج، وتحسين عمليات التدريب.

لكن من الضروري التمييز بين استخدام الذكاء الاصطناعي للمساعدة في التطوير، وهي ممارسة قائمة بالفعل، وبين الوصول إلى منظومة تستطيع تحسين قدراتها بصورة مستقلة ومتواصلة، مع تجاوز قدرة البشر على فهم مسار تطورها أو ضبطه. فالأمر الثاني لا يزال موضوعاً للبحث والنقاش، ولا يصح التعامل معه باعتباره نتيجة حتمية.

ومع ذلك، فإن احتمال تسارع التطوير يفرض على الشركات والجهات التنظيمية التفكير في كيفية اختبار الأنظمة التي تُستخدم لتطوير أنظمة أخرى، وكيفية التأكد من أن المكاسب في الأداء لا تأتي على حساب إمكانية التفسير والرقابة.

وتزداد أهمية هذا الملف في ظل الضغوط التجارية والجيوسياسية التي تدفع الشركات إلى تقليص الوقت بين تطوير النماذج وإطلاقها، بينما تتطلب اختبارات السلامة وقتاً وموارد وخبرات متخصصة.

تؤكد التطورات الأخيرة أن مخاطر الذكاء الاصطناعي قد تنتقل عبر منصات الحوسبة السحابية، والأدوات المشتركة، والخدمات الرقمية، حتى عندما تكون النماذج مطورة من جهات مختلفة. وهذا يعني أن المسؤولية لا تقع على مطوري النماذج وحدهم، بل تشمل أيضاً الشركات التي توفر البنية التحتية، والجهات التي تدمج الأنظمة في منتجاتها، والمؤسسات التي تمنحها صلاحيات الوصول إلى البيانات والخدمات.

ومن هنا، تبرز الحاجة إلى تعاون دولي يتجاوز البيانات السياسية العامة، ليشمل تبادل المعلومات الفنية حول الثغرات والحوادث، وتطوير أساليب مشتركة لتقييم الوكلاء الذكيين، وتحديد الحد الأدنى من متطلبات الحماية قبل نشر الأنظمة في البيئات الحساسة.

كما ينبغي أن يكون التعاون بين الشركات والباحثين جزءاً من منظومة الوقاية، لأن المطورين قد يمتلكون معلومات تقنية لا تتوافر بالقدر نفسه لدى الجهات التنظيمية، بينما تستطيع الجهات المستقلة المساعدة في كشف نقاط الضعف والتحقق من فعالية إجراءات الحماية.

ولا يعني ذلك تجاهل المنافسة بين واشنطن وبكين أو الخلافات المتعلقة بالأمن القومي والملكية الفكرية، بل التعامل مع السلامة باعتبارها مصلحة مشتركة لا يمكن ضمانها بالقرارات المنفردة وحدها.

السباق الحقيقي هو نحو الذكاء الأمن

قد تستمر المنافسة الأميركية الصينية على تطوير نماذج أسرع وأكثر قدرة، لكن النجاح في هذا القطاع لن يُقاس بالقدرات الحسابية أو عدد المستخدمين فقط، بل أيضاً بمدى موثوقية الأنظمة وقدرتها على العمل ضمن حدود واضحة. فالأنظمة التي تستطيع تنفيذ مهام معقدة من دون رقابة مناسبة قد تحقق مكاسب قصيرة الأجل، لكنها قد تفرض تكاليف مرتفعة إذا تسببت في تسريب بيانات أو تعطيل خدمات أو تنفيذ إجراءات لم يأذن بها المستخدم.

وفي المقابل، فإن الاستثمار في اختبارات السلامة، وتقييد الصلاحيات بحسب الحاجة، وإتاحة التدخل البشري، ومراجعة السلوك بعد النشر، يمكن أن يساعد على تعزيز الثقة في التكنولوجيا وتوسيع استخدامها بصورة أكثر استدامة. ولا توجد حتى الآن أدلة تبرر الجزم بأن الذكاء الاصطناعي الصيني يتجه حتماً إلى الخروج عن السيطرة، كما لا توجد ضمانات بأن الأنظمة الأميركية أو غيرها بمنأى عن الحوادث. لكن المؤشرات المتراكمة تجعل تجاهل المخاطر خياراً يصعب الدفاع عنه.

والرسالة الأهم أن التقدم التقني لا ينبغي أن يتحول إلى سباق ل طرح الأنظمة قبل التأكد من سلامتها. فكلما ازدادت استقلالية الذكاء الاصطناعي واتسعت صلاحياته، أصبحت الحاجة أكبر إلى رقابة بشرية فعالة، واختبارات مستقلة، وتعاون دولي قادر على تحويل الإنذارات المبكرة إلى إجراءات وقائية قبل وقوع الضرر.

وصول الأدوات الذكية إلى الشبكات والبيانات يوسع نطاق التهديدات المحتملة

تحسين قدرات النماذج لا يضمن بالضرورة إمكانية التنبؤ بسلوكها

ثغرات تقنية تهدد أنظمة الإيقاف

الإجراءات في الظروف الواقعية. ولا تقتصر الصعوبة على إيقاف النموذج نفسه، إذ قد تعمل الأنظمة عبر خوادم موزعة وخدمات سحابية متعددة، ما يجعل تعطيل أحد مكوناتها غير كافٍ لوقف نشاطها بالكامل.

ويرى خبراء أن الحل لا يكمن في زر واحد، بل في منظومة متكاملة تشمل مراقبة مستمرة، وتقييد الصلاحيات، واختبارات مستقلة، وآليات تدخل بشري تضمن بقاء القرار النهائي بيد الإنسان.

تتصاعد الدعوات الأميركية لإلزام شركات الذكاء الاصطناعي بتوفير آليات طوارئ تتيح إيقاف الأنظمة المتقدمة عند ظهور سلوك خطير، وسط مخاوف من تزايد استقلالية الوكلاء الذكيين وقدرتهم على تنفيذ مهام معقدة بإشراف محدود.

وتكشف تجارب بحثية أن بعض الوكلاء تمكنوا من تعطيل آليات الإيقاف أو تجاوز ضوابط الرقابة داخل بيئات اختبار، ما يثير تساؤلات حول مدى فاعلية هذه

معلومة
ورقم

4

تربليونات دولار

تجاوز الدين الوطني لبريطانيا حاجز الـ 3 تريليونات جنيه إسترليني (4 تريليونات دولار) لأول مرة، وذلك بعد أن سجلت الحكومة معدلات اقتراض فاقت التوقعات خلال النصف الأول من العام.

تراجع طفيف لليورو مع تجدد
موجة بيع السندات

تراجع اليورو بشكل طفيف أمام الدولار والييطالية بمقدار 4 نقاط أساس إلى 4.574 %، وتأتي الضغوط في أعقاب احتجاجات واسعة على ارتفاع تكاليف المعيشة في فرنسا، بالتزامن مع احتجاجات مماثلة في مدينة ميلانو الإيطالية، الأمر الذي دفع رئيسة الوزراء جورجيا ميلوني إلى إقرار إجراءات أكثر صرامة لمكافحة أعمال الشغب.

تراجع اليورو بشكل طفيف أمام الدولار والعملات الرئيسية الأخرى خلال تعاملات الأربعاء، بالتزامن مع موجة بيع طالت السندات في منطقة اليورو، مع تصاعد الاحتجاجات في فرنسا. ولامتست عوائد السندات الفرنسية لأجل 10 سنوات عتبة 5 % للمرة الأولى منذ عام 2002، فيما ارتفعت نظيرتها الألمانية بمقدار نقطتي أساس إلى 3.41 %.

لجان مستقلة تبحث الصفقة المرتقبة

ماسك يمهد لاندماج
عملاقي الفضاء والسيارات

قال رجل الأعمال الأمريكي إيلون ماسك إن اندماج شركتيه سبيس إكس وتسلا سيكون «فكرة جيدة» وإنهما شكلتا لجانا خاصة لمناقشة الأمر، مما أدى إلى ارتفاع أسهم شركة الفضاء والتكنولوجيا ثمانية بالمئة خلال تداولات ما بعد الإغلاق. وكانت الشركة قد أعلنت في وقت سابق عن أول أرباح لها منذ إدراجها في البورصة، وقال ماسك إنه يتوقع إيرادات سنوية متكررة تتراوح بين 500 مليار و700 مليار دولار بحلول نهاية عام 2027، مع ارتفاع الطلب على مساحات مراكز البيانات التابعة لها بفضل ازدهار الذكاء الاصطناعي.

وكان ماسك قد أثار اهتمام المساهمين في الماضي بفكرة دمج سبيس إكس وتسلا، مشيراً إلى تداخل متزايد بينهما. واكتسبت التكهّنات حول استحواذ شركة الفضاء على شركة صناعة السيارات الكهربائية زخماً مؤخراً، مع إشارة بنك باركليز الأسبوع الماضي إلى احتمال الإعلان عن صفقة قبل انعقاد الاجتماع السنوي لتسلا في ديسمبر.

وقال ماسك في أول تأكيد رسمي على أن الشركتين تجريان محادثات «أعتقد أنها ستكون فكرة جيدة، لكن القرار يعود في الحقيقة إلى اللجان الخاصة في الشركتين». وأضاف مخاطباً المستثمرين

خلال مكالمات جماعية «نظراً لأنني طرف لديه مصالح متضاربة، فلا يمكنني فعليا المشاركة في مناقشات اللجان الخاصة»، التي تتألف من أعضاء مجلس إدارة مستقلين.

دردشة اقتصادية

الآلات تختصر المهام لكنها قد تضاعف أعباء الموظفين

3 أيام عمل أسبوعياً.. حلم يهدده الذكاء الاصطناعي

1 بيزوس وديمون يتوقعان أسبوع عمل أقصر دون التضحية بالإنتاجية

2 ساعات العمل الأميركية تنخفض 40 % تاريخياً دون ضمان تقليص الدوام مستقبلاً

في المكسيك، مقابل 1805 ساعات في الولايات المتحدة و1528 ساعة في سويسرا و1339 ساعة في ألمانيا.

وتكشف هذه الاختلافات أن الإنتاجية ليست العامل الوحيد المحدد لساعات العمل، إذ تؤثر التشريعات والأجور وثقافة المؤسسات ومستويات الحماية الاجتماعية في توزيع الوقت بين العمل والحياة الشخصية.

كما أن تقليص أيام الدوام قد يترافق مع خفض الرواتب، ما يدفع بعض العاملين إلى البحث عن وظائف إضافية للحفاظ على مستويات معيشتهم، وبالتالي تتراجع الفوائد الاجتماعية المرجوة.

وتزداد التحديات مع صعوبة قياس إنتاجية الأعمال المعرفية، إذ يمكن حساب ساعات الحضور بسهولة، بينما يصعب تقييم جودة القرارات والأفكار، ما قد يشجع الموظفين على إطالة وجودهم لإثبات قيمتهم.

وفي المقابل، تزداد الأهمية الاقتصادية للمهارات الإنسانية، مثل التفكير النقدي والثقة والعلاقات الشخصية والحكم المهني، مع انتقال الآلات إلى تنفيذ جانب أكبر من الأعمال الروتينية.

مستقبل العمل تحسمه المكاسب

لا يتوقف نجاح الذكاء الاصطناعي على قدرته على تسريع الإنتاج، بل على كيفية توزيع المكاسب بين الشركات والعاملين. فقد أصبح أيام العمل الثلاثة واقعاً اقتصادياً إذا اقترنت زيادة الإنتاجية بسياسات تحافظ على الأجور وتمنح الموظفين نصيباً من الوقت الذي توفره التكنولوجيا.

أما إذا استُخدمت الوفورات لزيادة حجم المهام وحده، فقد يجد العاملون أنفسهم أمام أسبوع عمل أكثر كثافة، رغم امتلاكهم أدوات أكثر تطوراً.

وبين هذين المسارين، يبقى مستقبل العمل مرهوناً بالقرارات الاقتصادية والتنظيمية، لا بقدرات الآلات وحدها، فيما تتحول جودة الحياة والمهارات الإنسانية إلى عناصر رئيسية في تحديد القيمة الحقيقية لثورة الذكاء الاصطناعي.



كتابة التعليمات ومراجعة المخرجات والتحقق من الأخطاء، ما يهدد بزيادة الإرهاق الذهني. وتبرز هنا مشكلة اقتصادية أساسية، تتمثل في أن ارتفاع الإنتاجية قد يدفع أصحاب العمل إلى رفع توقعاتهم بشأن حجم الإنجاز، بدلاً من منح الموظفين وقتاً إضافياً للراحة.

معادلة الإنتاجية

تؤكد التجارب التاريخية إمكانية إمكانية تقليص ساعات العمل بالتزامن مع ارتفاع مستويات المعيشة، إذ انخفض متوسط ساعات العمل السنوية في الولايات المتحدة بنحو 40 % منذ عام 1870، مدفوعاً بتحسين الإنتاجية والتحول الاقتصادي والاجتماعي.

لكن الفوارق الدولية لا تزال كبيرة؛ فقد بلغ متوسط ساعات العمل السنوية عام 2023 نحو 2252 ساعة في كولومبيا و2228 ساعة

وكلاء الذكاء الاصطناعي لديها ساعات عمل الموظفين بنسبة ستة إلى واحد بحلول أغسطس، بالتزامن مع تراجع التوظيف النسبي في الوظائف التقنية المتبدئة.

وأظهرت دراسة أجرتها جامعة كاليفورنيا في بيركلي، تابعت موظفين بشركة تكنولوجيا أميركية لمدة ثمانية أشهر، أن استخدام الذكاء الاصطناعي دفع العاملين إلى إنجاز المهام بوتيرة أسرع، لكنه أدى أيضاً إلى توسيع مسؤولياتهم وتمديد ساعات عملهم.

كما كشف تحليل لشركة «أكتيف تراك»، شمل أكثر من 10.5 آلاف مستخدم خلال 180 يوماً قبل اعتماد الذكاء الاصطناعي وبعده، ارتفاع الوقت المخصص للبريد الإلكتروني والمراسلات وأدوات إدارة الأعمال.

وتشير هذه النتائج إلى أن الوقت الذي توفره الأنظمة الذكية قد تستهلكه مهام جديدة، تشمل

تحفظاً، معتبراً أن المنافسة والرغبة البشرية في الإنجاز قد تدفعان الأفراد إلى مواصلة العمل رغم توافر وقت إضافي.

وتستند هذه التوقعات إلى قدرة الأنظمة الذكية على تنفيذ مهام متكررة بسرعة أكبر، بما قد يخفف تكاليف التشغيل ويرفع الإنتاجية، لكن تحويل هذه المكاسب إلى إجازات مدفوعة سيظل مرتبطاً بسياسات الشركات وآليات توزيع العوائد.

أعباء خفية

رغم الوعود المتفائلة، تكشف تجارب المؤسسات التكنولوجية عن نتائج مختلفة، إذ لا يؤدي تسريع إنجاز المهام بالضرورة إلى تقليص ساعات العمل.

فقد أعلنت «أنثروبك» أن نظام «كلود» يستطيع العمل باستقلالية لمدة سبع ساعات متواصلة، بينما تجاوز مجموع ساعات عمل

يقترّب الاقتصاد العالمي من تحول قد يعيد تعريف العلاقة بين العمل والوقت والدخل، بعدما فتحت التطورات المتسارعة في الذكاء الاصطناعي الباب أمام إمكانية إنجاز مهام خمسة أيام خلال ثلاثة أيام فقط. وبينما يتوقع قادة شركات التكنولوجيا أن تمنح الآلات الموظفين مزيداً من الراحة والوقت العائلي، تكشف دراسات حديثة عن مفارقة اقتصادية لافتة، إذ قد تؤدي زيادة الإنتاجية إلى توسيع المسؤوليات وإطالة ساعات العمل بدلاً من تقليصها.

وتتمحور القضية حول الجهة التي ستستفيد من المكاسب الاقتصادية للذكاء الاصطناعي؛ فهل تتحول الوفورات الزمنية إلى إجازات أطول ورواتب مستقرة، أم تستغلها الشركات لزيادة الإنتاج دون تخفيف أعباء الموظفين؟ وتزداد أهمية هذا السؤال مع اتساع استخدام الأنظمة الذكية في المؤسسات، وتحولها من أدوات مساعدة إلى وكلاء قادرين على تنفيذ مهام متكاملة باستقلالية متزايدة.

حلم الثلاثة

يرى جيف بيزوس، مؤسس «أمازون»، أن ارتفاع الإنتاجية بفضل الذكاء الاصطناعي قد يسمح بإنجاز أعمال خمسة أيام خلال ثلاثة أيام، بما يفتح المجال أمام تغيير جذري في أنماط التوظيف والحياة الأسرية.

ويتوقع جيمي ديمون، رئيس مجلس إدارة «جيه بي مورغان»، أن تعمل الأجيال المقبلة ثلاثة أيام أو ثلاثة أيام ونصف أسبوعياً، مع إمكانية وصول الدخل إلى 300 ألف دولار، وفق تصوره للتطورات الاقتصادية خلال العقود الثلاثة المقبلة. ويتفق معه إريك يوان، الرئيس التنفيذي لشركة «زوم»، الذي يرى أن المؤسسات قد تعتمد أسبوع عمل من ثلاثة أو أربعة أيام، بينما تحدث بيل غيتس عن مستقبل يمكن فيه لبعض الموظفين الاكتفاء بيومين أو ثلاثة أيام أسبوعياً.

أما إيلون ماسك، فذهب إلى توقع تحول العمل إلى نشاط اختياري، في حين قدم سام ألتمان، الرئيس التنفيذي لـ«أوبن إيه أي»، رؤية أكثر

ادارة الاعلان

جان حنا

advertisement.aalamaleqtisad@gmail.com

لارسال الأخبار

ادارة التحرير

info@aalamaleqtisad.com

مدير التحرير

نادين شعيتو

editor@aalamaleqtisad.com

رئيس التحرير

ميشيل وليام

+961 81671128

editor@aalamaleqtisad.com